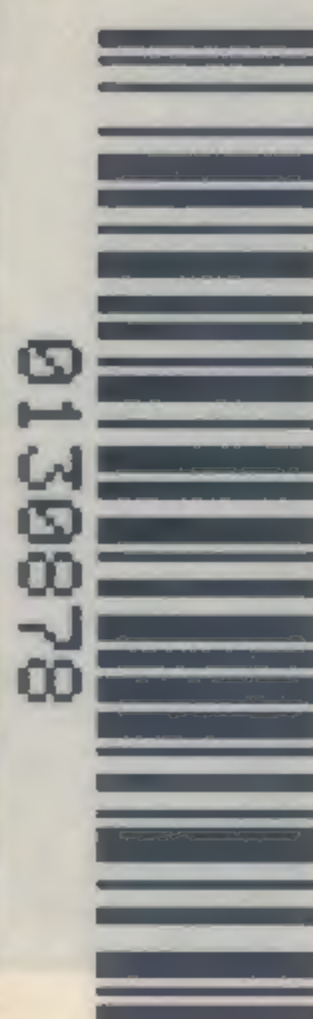


دكتور صلاح العقاد

السادات وگامب ديشيد



Bibliotheca Alexandrina



0130878

مكتبة مدبولي

السادات
وڪامب ديڻيد

السادات وكامب ديقيد

الاتفاقات وأصولها التاريخية

تقديم

هذه تأملات في تسلسل الأحداث التي بدأت بحرب يونيو ١٩٦٧ وإنتهت بوضع مبادئ الصلح أو ما شاعت تسميته بالسلام بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ فالارتباط بين الحدثين أمر ثابت من خلال هذه التأملات . وقد أثرنا تسميتها كذلك لأننا لم نلتزم بضبط المصادر والهوامش لكن ليس معنى هذا أنها مجردة من منهج البحث العلمي ، بل على العكس تنبثق هذه الأفكار المعروضة في الكتاب من مصادر شتى موثوقة تمثل جميع الأطراف المشتركة في التأثير على مجريات الأحداث سواء أكانت أطرافاً عربية أو إسرائيلية أو دولية .

والأطراف العربية نفسها مختلفة أشد الاختلاف في تقييم المسؤوليات وحول أمور جوهرية . والشخصيات التي تتعرض لها هذه الدراسة تثير من الجدل ما لم يحدث إزاء الشخصيات التي لعبت أدواراً سياسية قبل ١٩٥٢ ، وعلى كل حال فإن الدراسات النظرية لا يمكن أن تؤدي إلى حقيقة ثابتة مائة في المائة . فمن طبيعة هذه الدراسات خصوصاً بالنسبة لمفكر ليبرالي أن تفتح الباب لمختلف الآراء تقارن فيما بينها وتحاول الوصول إلى الحقيقة بقدر المستطاع . فالمهم هو أن يكون الكاتب أو المؤرخ مستهدفاً معرفة الماضي من أجل الماضي ، وليس في خدمة نظام من أنظمة الحكم ، ولا هو يكتب كتاباً في التربية الوطنية ، فهذا موضوع آخر له كتابه المكلفون به .

لذا نرجو من خلال هذا التقديم أن ننبه القارئ إلى أنه لا ينبغي أن يصدىء بالحقائق والاستنتاجات التى قد تبعث المرارة فى نفسه ، فالفترة التى نعالجها هى مرحلة تدهور فى العالم العربى بصفة عامة . ولو أن الدراسة تنصب على مصر وتطور الأحداث التى أدت إلى الصلح مع إسرائيل .

وفى تقديرنا أن كلمة « صلح » هى أقرب إلى الحقيقة من وصف « السلام » والدليل على ذلك هو استمرار هذا الإحساس المبالغ فيه من جانب إسرائيل بمفهوم الأمن . فلو كان هناك اقتناع من جانبها بالسلام لما استمرت متشبثة بالمفهوم القائل بأن الأمن يقتضى تفوقها عسكرياً على الدول العربية مجتمعة ، ولما رفعت عقيرتها بالاحتجاج على إرسال أسلحة حتى لدول عربية غير قادرة على استخدامها ضدها كالسعودية أو الكويت . بل إنها تذهب فى توجسها وعدم إحساسها بالأمن أو السلام إلى حد استنكار تسليح دولة إسلامية بعيدة عنها مثل باكستان .

وليس معنى ذلك أننا نعارض على طول الخط إتفاقيات كامب ديفيد أو معاهدة « السلام » المصرية الإسرائيلية لسنة ١٩٧٩ ، وإنما نريد القول بأنها كانت النتيجة البعيدة لهزيمة يونيو ، وأن حرب أكتوبر لم تكن كافية لإزالة آثار الهزيمة وبالتالى فإن موازين القوى هى التى حددت شروط الصلح بين مصر

وإسرائيل ، تلك الشروط التي لم تتضمن فقط تنازلات بالنسبة لسيناء وتجريدها من السلاح ، وإنما إحداث الفرقة بين مصر والدول العربية الأخرى ، حتى لو سلمنا بأن هذه الدول ليس بوسعها أن تفعل شيئاً أفضل أو يوازى ما فعلته مصر من استرداد السيادة المنقوصة على أراضيها .

أما السؤال الكبير الذى لا بد وأن يطرحه القارىء فهو : لماذا شهد العالم العربى هذه المرحلة من التدهور بعد وقت قصير من حصوله على الاستقلال وإنهاء عهد الاستعمار الأوروبى ؟

هناك من يقول أن ذلك راجع إلى سيطرة النظم الاستبدادية على الحكم بعد الاستقلال ، وهناك من يرى أن المجتمعات غير الواعية هى التى أفرزت تلك النظم . و يبدو لنا هذا الخلاف حول أيها كان مسئولاً : هل المجتمع أم النظم الاستبدادية ، شبيهاً بالخلاف القديم حول : هل كانت البيضة سابقة على الوجود أم الدجاجة ؟

وهناك من الكتاب وخاصة إذا كانوا من المؤيدين للنظم الاستبدادية من يجد من السهل تبرير هذا العجز بأن الدول الكبرى انحازت إلى إسرائيل ، وأن الولايات المتحدة فى تأييدها لتلك الدولة اختلفت عن تأييد السوفييت فى

الستينيات لدول المواجهة العربية . وهذا صحيح في ظاهره غير أننا مع ذلك لانوافق على هذا التبرير المبسط متجاهلين عناصر القوة الذاتية التي افتقد العرب كثيراً منها لأسباب يطول شرحها ونخرج عن نطاق هذا العمل .

وقد تدعى النظم الاستبدادية تحقيق منجزات في المشروعات العمرانية ، غير أنه إذا ما حكم عليها بمقيار الحفاظ على الأراضى الوطنية ، فإن هذه النظم تكون قد أفلست ومن المفارقات أنه عند تبرير حركة الجيش سنة ١٩٥٢ ذكر من بين الأسباب الرئيسية التقصير في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، ولوطبقنا هذا المقيار على نظام الحكم الناصري سنة ١٩٦٧ فماذا تكون النتيجة المنطقية ؟ وكما ثبت أن فاروقا قاد البلاد إلى حرب ١٩٤٨ دون استعداد ، وتعرض من أجل ذلك إلى أحكام قاسية من المؤرخين ، فمن المؤكد أيضا أن عبد الناصر هو الذى صعد التوتير في مايو ١٩٦٧ دون أن يستشير أحدا حتى برر لإسرائيل عدوانها ، وترك العالم العربى مهينا لا يتعاطف معه أحد .

لقد سبق لنا أن أصدرنا كتابا عن المقدمات التى أدت إلى حرب يونيه أسمىناه « مأساة يونيو ١٩٦٧ » « حقائق وتحليل » ونود فى هذا الكتاب أن نتتبع نتائج تلك المأساة التى لم تظوق ذيوها بعد ، غير أن إتفاقيات « كامب ديفيد »

تمثل نهاية مرحلة يمكن أن تكون علامة بارزة في تسلسل الأحداث ، ومن الخطأ في تقديرنا ربط هذه الإتفاقية بالروح الإستسلامية لدى أنور السادات ، بل إن المعاهدة كما قلنا هي النتيجة المنطقية لهزيمة يونيو، ولعلاقات القوى التي نتجت عنها ، وكما علمنا التاريخ فإن القوة وليس الحق هي التي تقرر مصائر الشعوب ، ولا ينبغي أن يستنتج أحد من هذا التحليل أننا نؤيد السادات أو نتعاطف معه ، بل على العكس نستنكر هذا الأسلوب الذي يتبعه الكتاب المنحازون الذين يضربون السادات بما يسمونه بالناصرية ، أو يهاجمون الناصرية لأنهم تمتعوا بالحياة الرغدة في عهد السادات . فهذا الأسلوب ينم عن ضحالة التفكير وسطحيته . الرجلان ينتميان إلى تكوين واحد ، هو التكوين العسكرى الذى يؤدى فى البلاد النامية إلى الحكم المطلق . وإنما نستطيع تحليل الفرق على النحو التالى : لقد عاصر عبدالناصر مرحلة الوهم بالزعامة العربية فأضاع الأراضى . أما الآخر أى السادات فقد عاصر الفترة التى كان لابد فيها من دفع الثمن . هذا الثمن الذى لا يقتصر على تنازلات بالنسبة لتسليح سيناء وغير ذلك من الأمور المصرية البحتة ، بل إنه أحدث صدعا هائلا فى العلاقات العربية ، وتراجعت فيه احتمالات عودة الضفة الغربية إلى الحكم العربى . كما أن قدرة مصر على التأثير فى كتلة دول عدم الإنحياز قد ضعفت إذا ما قورنت بالخمسينيات . كان عليها أن

تتعرض لنوع من التبعية لنظام السوفييت أولا ، ثم تخرج منها لتقع في دائرة النفوذ الأمريكية اقتصاديا وعسكريا .

وإننا في نهاية التقديم نرجو ألا يظن أحد من القراء أن هذا الأسلوب في معالجة الأمور يؤدي إلى اليأس ، بل إن المقصود من هذه المعالجة هو مزيد من التأمل في مجتمعتها وفي نظمها الاستبدادية . و يوم أن يصبح المجتمع قادراً على تغيير الداخل بطريق غير الانقلابات العسكرية فإن هذه تكون خطوة هامة نحو التغيير في طبيعة العلاقات مع إسرائيل . أما أن يرضى برجل الهزيمة و يصفق له كما حدث في يونيو ١٩٦٧ فإن ذلك معناه الرضى بالهزيمة أو أن « الزعيم » أهم من الوطن .

الفصل الأول

إنعكاسات حرب يونيو
على الأوضاع الداخلية
في دول المواجهة

١ - في مصر:

من الواضح أن إنعكاسات الهزيمة العسكرية في مصر كانت أشد وقعا ، وأسبق زمنا منه في سوريا أو الأردن . وربما استطاعت النظم الحاكمة في هذين القطرين أن تبرر لنفسها البقاء بحجة أن الرأس الكبيرة قد إنكسرت ، فلا جناح عليها أن تتعرض هي الأخرى للهزيمة . وليس معنى ذلك أن أحوال دمشق وعمان لم تتبدل ، وإنما تم ذلك بالتدريج ، ودون أزمات أو تمزق مثل تلك التي عانى منها النظام المصري . وسنعود إلى توضيح هذه النقطة .

ولأول وهلة لم يدرك الرأي العام المصري أبعاد الهزيمة ، وانتهاز عبد الناصر هذه الفرصة كي يزيد من سلطاته ، فلم ينته شهر يونيو حتى صار يجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وأمانة الاتحاد الاشتراكي . كما استرد سيطرته على الجيش . وهذه النتيجة قد تبدو مخالفة لمنطق الأشياء ، غير أن التركيب النفسي لأي ديكتاتور يدفعه في حالة الضعف أو فقدان الزعامة إلى أن يستعوض عن ذلك بتأكيد ذاتيته ، والاستئثار بمزيد من الإختصاصات . ومادام « الزعيم الملهم » قد جمع الخيوط كلها بين يديه ، فهناك أمل في تغيير مجرى الحوادث ، وهكذا فكر عبد الناصر ومؤيدوه .

ولسنا بحاجة إلى التدليل على أن الرغبة في التنحي كما وردت في خطاب عبد الناصر يوم ٩ يونيو لم تكن سوى مسرحية أريد بها تحويل أنظار الرأي العام عن الهزيمة . ولقد نجحت فعلا في إمتصاص قدر كبير من الغضب . فالمظاهرات التي خرجت لم تكن كلها مدبرة وإنما ساد الكثيرين شعور بالضيق ، وصاروا كالأطفال الذين يقفون أمام مشهد مأساوى يتعرض فيه الأب للإهانة البالغة . لقد جاءت الصدمة نتيجة الدعاية السابقة عن القوة الهائلة التي يتمتع بها الجيش المصرى ، فكان لابد من فعل شىء يمتص الغضب الذى نتج عن هذه المفاجأة ، وتفتق ذهن النظام ، الذى يتمتع بكفاءة عالية فى مجال الإعلام والمخابرات دون غيرهما ، عن فكرة تقديم عبد الناصر استقالته ، ولكن المشكلة كانت لصالح من تقدم هذه الاستقالة ، وهنا يدور خلاف حول التفاصيل التى سبقت إعلان التنحي . ففى يوم ٨ يونيو ، وبينما كان اليأس مسيطرأ على القيادة العسكرية ، طلب إلى عبد الناصر الحضور إلى مقر القيادة ، غير أنه اعتذر لتشككه فى نوايا القادة العسكريين إلى أن أخبر بأن صديق العمر عبد الحكيم يهم بالانتحار ، فحضر على عجل وتباحث مع القادة فى مبدأ استقالته ومن يخلفه . وكان المتفق عليه هو أن يستقيل كل من رئيس الجمهورية وقائد عام القوات المسلحة . واقترح عبد الناصر تولية شمس بدران وزير الحربية المهزوم رئاسة الجمهورية ومع أن عبد الحكيم عامر أوثق ارتباطا بـ شمس بدران إلا أنه كان أول المعترضين . وقال إن رئيس الجمهورية ينبغي أن يختار من بين أعضاء مجلس الثورة القديم . ويدل ذلك على أن عامرا كان جادا فى أمر الاستقالة . أما الذى يقترح شمس بدران ، فهو إما أن يكون هازلا ، أو أنه تقدم بهذا الاقتراح وهو يتوقع رد فعل غاضب يتيح له المناورة . وبعد أخذ ورد كتب إسم زكريا محيى الدين فى خطاب التنحي . وكان لهذا الاختيار بعض المبررات المعقولة ، فهو معروف بقبضته الحديدية المطلوبة فى مثل هذه الظروف . والأهم من ذلك فهو يمثل منصب نائب رئيس الجمهورية الذى كان على وشك السفر إلى الولايات المتحدة فى ٥ يونيو ليمهد الطريق إلى التراجع عن الإجراءات السابقة ، وبالتالى تخفيف التوتر ، وتجنب الحرب . ثم إن له صلات طيبة بالأمريكيين وفى إختياره ما ينم عن ندم عبد الناصر فى تحديه السابق للولايات المتحدة . هذا لو افترضنا أن الرئيس كان جادا فى قضية التنحي ، ولكنه

في الحقيقة كان يعرف أن أوراق زكريا محيي الدين قد أحرقت منذ أن كان رئيساً للوزراء ، وزادت الاعتقالات ، ورفعت في عهده بعض أسعار المواد الضرورية .

ثم إن محيي الدين لا يستند إلى قواعد في الإتحاد الاشتراكي كما أنه ابتعد عن القوات المسلحة . وفوق ذلك كله وضع إسم زكريا محيي الدين في خطاب التنحي دون استشارته ولم يكن من السهل على أى شخص تحمل تركة مثقله مثل تلك التى خلفها عبدالناصر .

وحسب رواية أخرى كان عبد الحكيم عامر هو الذى اقترح تنصيب شمس بدران لرئاسة الجمهورية ، ولو صحت هذه الرواية فإن المشير قد يكون جاداً في اقتراحه ، إذ أنه يؤدى إلى وضع السلطة في أيدي أحد صنائعه ، ولكن من غير المعقول أن تسند الرئاسة لوزير الحربية ، وهو أحد المسؤولين مباشرة عن الهزيمة ، بينما ينحى الآخرون . على أية حال لم يفكر أحد في استشارة الأمة حول هذه القضية المصيرية .

كشفت هذه الأحداث عن الصراع الخفي الذى كان موجوداً منذ مدة بين رئيس الجمهورية وقائد قواته المسلحة . وقد كتب الكثير حول هذا الموضوع والذى نود إضافته في هذه المناسبة هو أن مثل هذا الصراع لا ينشأ أصلاً في دولة تنبنى على مؤسسات دستورية ثابتة . فمثل هذه الدولة تحدد إختصاصات رئيس الجمهورية وتنص على أن قائد الجيش ملزم بتنفيذ الأوامر في نطاق هذه الإختصاصات . أما النظم الديكتاتورية فهى تفتح المجال واسعا لمثل هذه الصراعات ، بل إن الأمور اختلطت في ذلك العهد بين ماسمى بالقيادة السياسية والقيادة العسكرية . فرئيس الجمهورية الذى يفترض أن يكون المسئول السياسى كان يستمد قوته من ولاء الجيش بإعتبار أن النظام نشأ أصلاً نتيجة إنقلاب عسكرى . وقادة الجيش بما فيهم القائد العام قد إنشغلوا بالشئون السياسية ففقد الجميع الروح القتالية دون أن يكتسبوا كفاءة سياسية ..

وعندما إنتهت المعركة وأخذت الحسابات تسوى ، تنصل عبدالناصر وأتباعه من المسئولية وألقوا بتبعة الهزيمة على القيادة العسكرية ، والعكس بالعكس . والقول بأن عبدالناصر كان يعلم بموازين القوى أمر مشكوك فيه ، يكفى دليلاً على ذلك ماورد في مذكرات محمود رياض وزير الخارجية إذذاك ، والذى يظهر

تعاطفه مع عبد الناصر ، فقد روى أن مجلس الوزراء بحث في إحدى الجلسات التي انعقدت عقب إغلاق المضايق احتمال قيام الحرب ودخول الجيش المصرى الأرضى الإسرائيلية وما قد يترتب على ذلك من تدخل الأسطول السادس لحماية اسرائيل . وأجانب كبار الوزراء بأن مصر تستعد لمواجهة هذه الحالة ، و يستنتج كاتب المذكرات أن هذا الاستعداد كان ينبثق عن وعود سوفيتية غامضة لم يفهمها شمس بدران في زيارته لموسكو قبل اندلاع الحرب بأيام . ولو صحت هذه الرواية فإن وزراء عبد الناصر لم يكونوا على دراية بموازين القوى وكان شأنهم في ذلك شأن عامة الناس . ولذلك لم تختلف الصدمة التي أصيبوا بها عما أحست به جماهير الشعب المصرى حينما عرفت بقبول وقف إطلاق النار دون إشتراط الإنسحاب .

وما زال موضوع الأوامر التي صدرت بالإنسحاب تثير الجدل بين الكتاب ، وأغلب الظن أن أحدا لا يستطيع البت فيه برأى حاسم ، فالنظام لم يحدد الاختصاصات . ومن طبيعة النظم الديكتاتورية المتخلفة أنها تكره تسجيل قراراتها وإجراءاتها في وثائق رسمية . وإن حدث فهي تحيط هذه الوثائق بالكتمان أو تعدمها . وهناك رأى شائع بأنه كان من الممكن الإنسحاب فقط إلى مضايق متلا والجدى حيث تسمح طبيعة المنطقة بإقامة خط دفاعى متين . ولم تكن هناك ضرورة للإنسحاب غرب القناة . وهذه المناسبة أورد موسى ديان في مذكراته تأملات تدعو إلى الأسى والأسف ، فقد ذكر أنه لم يكن يستعد لمتابعة التقدم إلى ضفة القناة الشرقية ، بل كان يخطط أصلا للوقوف عند المضايق ، اعتقادا منه بأن حكومة مصر لن تقبل وقف إطلاق النار بينما القوات الإسرائيلية على ضفة القناة . وإذن فإن تصور ديان لإحساس المصريين بكرامتهم كان أفضل من إحساس القيادة المصرية بالكرامة الوطنية التي طالما تشدقوا بها . وعندما وقعت الهزيمة لم ينجلوا من الاستمرار فى الصراع حول السلطة .

ذلك أن حرب يونيو تطلبت عمليات تطهير واسعة فى الجيش . وكشفت هذه العمليات عن وجود تنظيم سرى بالجيش لمكافحة الانقلابات . والأرجح أن هذا التنظيم كان تابعا للمشير ، ولذلك ظل عبد الناصر قلقا حتى انكشفت المحاولة

الفاشلة والرامية إلى إعادة عبد الحكيم عامر إلى وضعه السابق في قيادة الجيش فانتهز عبد الناصر الفرصة للتخلص من ذيوله وإفساح المجال لحرية أكبر أمام الفريق محمد فوزى لتطوير الجيش .

ولا يعنينا التحقيق هنا في موضوع إنتحار المشير وفيما إذا كان ذلك قد تم بإجباره على تناول السم أو أى سبب آخر ، فهذه مهمة التحقيقات القضائية . والذي يهمنا بالدرجة الأولى هو ما ترتب على مؤامرة الضباط المحيطين بالمشير من محاكمات اختلطت فيها مسألة المؤامرة ضد عبد الناصر مع مسئولية الهزيمة في حرب يونيو . ومن المعروف أن الأحكام التى صدرت ضد كبار الضباط اعتبرت في نظر الرأى العام المصرى مخففة للغاية ، لا تتناسب وحجم المسئولية عن الهزيمة مما جعلها نقطة انطلاق لمظاهرات شعبية .

وفي تقديرنا أن تخفيف الأحكام يعود إلى ذلك الخلط المشار إليه بين قضية المؤامرة وموضوع الهزيمة وتقصير الضباط في الحرب فقد كان بوسع الضباط المتهمين إلقاء التبعة على القيادة السياسية ، بكلمة أدق على عبد الناصر نفسه ، لأنه أثار أزمة مايو دون استعداد للحرب تماما ، كما فعل فاروق سنة ١٩٤٨ مع هذا الفارق وهو أن موضوع الحرب لم يعرض أصلا على مجلس نيابى من نوع ما ، بخلاف سنة ١٩٤٨ حينما رأى عرض مسألة الحملة في فلسطين على مجلس البرلمان في آخر لحظة . ولم يتقرر إرسالها إلا بعد موافقة البرلمان . ومن ثم فإن تقدم الضباط إلى المحاكمة لم يستهدف سوى معاقبتهم على المؤامرة من وجهة نظر السلطة . وحتى هؤلاء الذين سئلوا عن الهزيمة مثل قائد الطيران صدقى محمود كان بوسعهم أن يجدوا حججا قوية للدفاع عن أنفسهم مثل إحتجاج قائد الطيران بأنه نصح بعدم إنتظار الضربة الأولى .

كان الجدل الذى أثير في محاكمات العسكريين ثم في صدور الأحكام المخففة من العوامل التى نهت الرأى العام ، والشباب بصفة خاصة إلى المخازى التى تصم النظام . وبدا التعبير عن ذلك الشعور بالمظاهرات التى إنطلقت في شهر فبراير من مصانع حلوان والتى تصدت لها قوات الأمن بعنف . وكانت النتيجة أنها امتدت إلى فئات أخرى ، فخرج طلبة جامعة عين شمس في مظاهرات شاهد ها

أهل القاهرة . وأوشك هذا التحالف بين الطلبة والعمال أن يعيد ذكرى العمل السياسى الذى كان سائداً فى الأربعينيات ، والذى كان له تأثير بعيد فى حياة مصر ، ولأول مرة منذ الصراع على السلطة تخرج مظاهرات معادية للنظام ، فقد اعتاد « القائد الملهم » رؤية التظاهرات التى تفيض بالتهليل والتأييد فى كل مناسبة .

كان على عبدالناصر أن يفعل شيئاً لامتنع الغضب وتفتق ذهن مستشاريه عن إصدار بيان سياسى يمنح فيه الرئيس بعض الحريات الديمقراطية . أفلم يكن متمتعاً بسلطات مطلقة فإذا تنازل عن شىء منها فهى منحة للشعب . وهكذا تحت ضغط ظروف الهزيمة والغليان الشعبى يصدر بيان مارس ١٩٦٨ ، وهو عبارة عن وعود عامة فى أسلوبها ، تعد بتطبيق الديمقراطية دون تحديد لسلطة رئيس لجمهورية أو وضع حد لمرات التجديد أو غير ذلك من الأمور المحددة التى تدل على الجدية . ثم إن صدور مثل هذا البيان تحت ضغط يختلف كثيراً عما لو كان نابعا عن اقتناع السلطة ومن ثم لم يزد عن كونه مخدرا ولو إلى حين .

وم يطل هذا الحين ، وفى نوفمبر ١٩٦٨ تجددت المظاهرات العنيفة وإنطلقت من الإسكندرية فى هذه المرة ، واضطرت الحكومة إلى إغلاق الجامعات لمدة شهرين ، ولم يلبث القضاء أن أسهموا فى عملية الإحتجاج بالأسلوب الذى يناسب رجال العدالة . وقد برزت فى تلك المناسبة شخصية المستشار ممتاز نصار كزعيم لهذا الاتجاه . ومن المعروف أن موقف القضاء انتهى إلى فصل ثلاثمائة قاض دفعة واحدة فى أغسطس سنة ١٩٦٩ فيما عرف بمذبحة القضاء .

واكبت هذه الأحداث التى تمت بعيداً عن السلطة تقلبات داخل الأجهزة السلطوية نفسها ، فقد أدرك عبدالناصر بعد مظاهرات يومى ٩ ، ١٠ يونيو ١٩٦٧ أهمية التنظيمات السياسية . ومن هنا سمح عبدالناصر بتكوين تنظيم شبه سرى داخل الإتحاد الاشتراكى عرف بإسم « التنظيم الطليعى » الذى كان يشرف عليه على صبرى ، غير أن الرئيس لاحظ بمضى الوقت أن هذا التنظيم يكتسب نفوذا متزايدا وقد تسلل إليه ماركسيون عقائديون بينما يفضل الزعيم الكتلة الرسمية للإتحاد الاشتراكى التى هى مثل الماء لالون لها ولا طعم ولا رائحة .

هكذا استبعد على صبرى فى خريف ١٩٦٩ وفضل الرئيس اختيار نائب له من أعضاء مجلس قيادة الثورة، يتسم بالطاعة الكاملة. وقد أصبح أشد حاجة إلى هذا الطراز فى وقت ضعفه السياسى ومرضه العضوى. وسيتبين فيما بعد أن خضوع السادات لإرادة الرئيس لم يكن عن ضعف، وإنما عن وعى تام بنظام الحكم الفردى المطلق، ودور نائب الرئيس فى ظل هذا النظام، بدليل أن السادات سيكرر نفس الأسلوب حينما تؤول الرئاسة إليه.

يتضح مما سبق أن المصريين حينما خرجوا يومى ٩، ١٠ يونيو لتأييد عبدالناصر لم يكونوا مساقين بقوة رسمية ولكنهم كانوا واقعين تحت تأثير صدمة حتى إذا أفاقوا من الصدمة وأخذوا يطالبون الدولة بتفسير ما حدث، كان على عبدالناصر أن يبحث عن تبرير. وفى خطاب ٢٣ يوليو ١٩٦٧ ألمح إلى أن الناس تركوا الدين ولكنه لم يكن يتصور أن المتمسكين بالأفكار الدينية يمكن أن يشكلوا قوة معارضة تهدد النظام، وخاصة فى غياب الديمقراطية وتراجع أيديولوجية القومية العربية نتيجة حرب يونيو المشؤمة. وبمضى الوقت انتقل عبدالناصر من هذا التلميح إلى أسلوب المغالطة فابتكر عبارة «إننا خسرنا معركة ولم نخسر الحرب» أو عبارة «لقد احتلت إسرائيل الأرض ولم تحتل إرادتنا» وإذا ترجمت هذه الجملة إلى الواقع النفسى الذى يدور فى خلد عبدالناصر عند التفوه بها يصبح معناها كالاتى: «إن إسرائيل إحتلت الأرض المصرية، ولكن إرادتى مازالت مطلقة لأن الحكم لم يخرج من يدي».

بقى التفسير الذى قدمه المثقفون للهزيمة، فقد ركزوا على قضية «الفارق الحضارى» ومع التسليم بهذا التفسير باعتباره أقرب إلى الواقع، فقد كان على هؤلاء المثقفين أن يقدموا الاقتراحات التى من شأنها أن تضيق تلك الهوة الحضارية وأقول تضيق الهوة، لا بين الشعبين ولكن بين القيادتين. فصر مليئة بالكفاءات ولكن الذين أمسكوا بمقاليدها لم يكونوا أهلا لهذا. كما أن قضية التقدم والتخلف إذا ما طرحت فإنها تبعث اليأس لأن اجتياز المراحل الحضارية يحتاج إلى وقت طويل. ومن جهة أخرى فإن الدول الصغيرة فى وقتنا الحاضر حتى وإن كانت على درجة كبيرة من التقدم فإنها لا تستطيع الاعتماد المطلق على نفسها،

ولا يمكن استبعاد تأثير الدول الكبرى في مجريات الأحداث . وفي سنة ١٩٦٧ لم يكن الاتحاد السوفيتي يحدد تسليح مصر وسوريا بنفس القدر الذي فعله بعد هزيمة يونيو، كما سيأتي ذكره في حينه .

٢- رد الفعل في الأردن وسوريا :

بينما تعرضت السلطة في مصر لبعض الهزات على نحو ما رأينا ، فإن الأثر البارز الذي تركته حرب يونيو على الأردن تمثل في التغيير الجذري لتركيب البلاد جغرافيا وسكانيا . فإن سكان الضفة الغربية التي فقدتها المملكة يمثلون ٥٠ ٪ من مجموع السكان . ورغم ما يقال عن التمييز في المعاملة بين المواطنين من الضفتين فإن الاندماج كان سيتم على المدى البعيد . صحيح إن المراكز القيادية كانت تقتصر تقريبا على أهالي الضفة الشرقية . وإن الحكومة الهاشمية كانت تعتبر الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية عنصر شغب إلا أن وجود الضفة الغربية ضمن أراضي المملكة كان يصون عروبته وهذه هي القضية الجوهرية المطروحة في وقتنا الحاضر .

واستيلاء إسرائيل على الضفة الغربية كان يعنى اخضاع أكثر من مليون عربي للإحتلال الاسرائيلي . وهذا وضع يختلف عن الجولان أو شبه جزيرة سيناء التي لم تهتم حكومة عبد الناصر بتعميرها . ولما كان عبد الناصر يعتبر نفسه زعيما عربيا فقد أصيب بشيء من تأنيب الضمير بالنسبة لضياع الضفة الغربية . ولم ينس أن يعبر عن ذلك في غمرة الأحداث . فقال في خطاب التنحي : « إن قلبه يدمى من أجل ضياع هذا الجزء من الوطن العربي » .

وبعد إنتهاء الحرب بقليل مر الملك حسين بالقاهرة في طريقه إلى واشنطن فنصححه عبد الناصر باللجوء إلى الولايات المتحدة إذا كان في استطاعتها أن تفعل شيئا بالنسبة للضفة الغربية فشكّلتها أشد إلحاحاً من مشكلة الجولان أو سيناء .

ومما زاد على عبد الناصر شعورا بتأنيب الضمير أن انسياق الأردن في طريق الحرب حدث نتيجة تضليل البلاغات العسكرية الأولى الصادرة من القاهرة التي تحدثت عن إنتصارات وهمية وإلا فإن الملك حسين كان أكثر المسؤولين العرب

إدراكا لمغبة المغامرة ، ونبه إلى ذلك قبل الحرب ولكن ما أن وجد في المعركة حتى تعاون بقدر ما استطاع لدرجة أنه حينما طلب إليه أن يصدر بيانا بمشاركة بريطانيا والولايات المتحدة في العدوان استجاب لطلب عبدالناصر رغم عدم اقتناعه بذلك ، ولأن وضع علاقته بالغرب كان يختلف عن وضع الرئيس المصري .

لقد سيطرت على العالم العربي عامة والأردن خاصة المخاوف من أن تتكرر مأساة سنة ١٩٤٨ ، وذلك بحركة خروج جماعية من الضفة الغربية ، لاسيا وأن لاسرائيل في الضفة دعاوى تاريخية ليس لها نظير في سيناء أو الجولان . مع أن سلطات الاحتلال لم تعلن ضم الضفة باستثناء القدس فإن حركة الخروج بدأت مع دخول الاحتلال ، بل رأى الكثيرون من عرب الضفة يفرون أمام الجيوش الزاحفة لذلك بادر الملك حسين بتوجيه نداء إلى سكان الضفة للبقاء في أماكنهم . والذي حدث أن عملية محدودة للهجرة بدأت منذ ١٩٦٧ واستمرت طوال السنوات التالية . وشجعت اسرائيل بمجرد وقوع الاحتلال على هذه الهجرة فوضعت الحافلات الكبيرة تحت تصرف راغبي الهجرة وجعلت التنقل بها دون مقابل .

ومن جهة أخرى فإن سلطات الاحتلال لم تعتمد مباشرة إلى إتباع أساليب العنف خلال السنوات الأولى . وأبقت على نظام الإدارة المحلية ممثلة في المجالس البلدية . واقتصرت إنشاء المستوطنات على المواقع التي لها أهمية استراتيجية على إمتداد نهر الأردن . وشيئاً فشيئاً أخذت حركة الهجرة تتسع لضيق سبل العيش كما توسعت إسرائيل في عملية الاستيطان كما سيأتى ذكره في مناسبة أخرى .

وبخلاصة القول إن نظام الملك حسين كان يتصدى في السنوات الأولى بعد حرب يونيو لتطويق آثار الاحتلال بقدر المستطاع ، بل ترك الباب مفتوحاً لنشاط الفدائيين وخاصة في سنة ١٩٦٨ حيث كانت هناك آمال عربية معلقة على هذا النشاط . ولم يلبث الملك حسين أن شعر بأن الفدائيين يكونون دولة داخل الدولة . ومن جهة أخرى فإن الثأر الاسرائيلي لم يترك أراضي شرق الأردن آمنة . وكانت مذابح ايلول سنة ١٩٧٠ هي الخطوة الأولى نحو ابتعاد النظام الأردني عن حركة الصراع مع اسرائيل .

ثم جاءت الخطوة الثانية حينما طرح الملك حسين مشروع المملكة المتحدة بين ضفتى الأردن والذي يسمح بشبه حكم ذاتى للفلسطينيين فى إطار المملكة الهاشمية . فتعرض لانتقاد شديد من حكومتى مصر وسوريا ، مما أحدث إنقساماً بين دول المواجهة الثلاث .. ومع تزايد التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية والإعتراف الدولى بها ، أقر الملك حسين فى مؤتمر الرباط سنة ١٩٧٤ بأن منظمة التحرير هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة .. وبذا لم تعد للحكومة الأردنية مشكلة أراضى محتلة ، وتبدل وضع الأردن إزاء الصراع العربى الاسرائيلى .

ورغم أن النظام السورى هو المسبب الأصيل للأزمة التى أدت إلى الحرب فإن ردود الفعل الشعبية هناك لا تكاد تلمس إذا ما قورنت بما حدث فى مصر . ومن المفارقات أن النظام السورى — على ما هو شائع أثار الأزمة ليسكت معارضة سياسية برزت على يد الإخوان المسلمين للنظام (العلوى اليسارى) وبدل أن تقوى الهزيمة من هذه المعارضة إذا بالنظام يتخذ من الحرب ذريعة لتحطيم هذه المعارضة . وبينما شدد النظام قبضته على الشعب اتبع فى الإعلام أسلوباً مضللاً فزاد من لهجة الشعارات ، وذهبت إلى حد القول بأنه لا خوف من إحتلال إسرائيل لمزيد من الأراضى العربية بما فى ذلك دمشق ، لأن العرب حينئذ سيمكنون من شن حرب شعبية لا قبل لإسرائيل أو الولايات المتحدة بمواجهتها . وكان السلوك على طرف النقيض مع هذه الشعارات . فقد أوقف نشاط الفدائيين عبر الحدود السورية تماماً لينتقل منها إلى الأردن ولبنان .

كذلك كان من المفترض أن تتسع المعارضة لما راج من شائعات عن وجود خيانة أدت إلى تأمر النظام الحاكم مع الدولة العبرية لإتاحة الفرصة لها كى تنفذ مخططاتها التوسعية وتضم الجولان ، وذلك مقابل أموال حصل عليها المسئولون فى دمشق . وقد سجلت هذه التهم فى بعض ما نشر على القراء العرب ، فى كتاب لسعد جمعة رئيس وزراء الأردن سنة ١٩٦٧ وكتاب « سقوط الجولان » لضابط استخبارات الجولان قبل الحرب . وقصة إعلان سقوط القنيطرة قبل وقوعها فعلاً فى يد الاسرائيليين مشهورة . وكل هذه إتهامات أخطر مما وجهه للقيادة المصرية بكثير .

فالذى وجهه للقيادة المصرية هو الحماسة والجهل والتقصير ومع أنه لا يوجد ما يثبت تهمة قبض الأموال من العدو، فإن تردد الشائعات كان كافياً وحده للإطاحة بالنظام فى سوريا ولكن الذى حدث اقتصر على تبديل المواقع بين شخصيات النظام الحاكم وقد تحقق ذلك بالتدريج وفى مناسبات معينة .

كان أول تبديل يحدث هو استبعاد أحمد سويدان قائد عام القوات المسلحة بعد مضى ستة أشهر من وقوع الهزيمة . وانتظرت عملية التغير الرئيسية ثلاث سنوات كان الصراع خلالها يدور تحت السطح بين حافظ الأسد وزير الدفاع ، وصلاح جديد رئيس المخابرات . وعندما وقعت أزمة ايلول (سبتمبر ١٩٧٠) بين الملك حسين والفدائيين تبثى صلاح جديد موقفاً متشدداً يرمى إلى التدخل عسكرياً فى الأردن لمناصرة الفدائيين بينما أبدى الأسد موقفاً أكثر اعتدالاً . وهكذا تجنب وقوع حرب أخرى مع اسرائيل أو صدام مع الولايات المتحدة على نحو ما سيأتى ذكره فيما بعد .

أما الثالث الذى كان يحكم سوريا خلال الحرب والمكون من نور الأتاسى رئيس الدولة ، و يوسف زعين رئيس الوزراء ، وإبراهيم ماحوس وزير الخارجية فقد تلاشى دون ضجة .

ومع أن تيار الأسد خلال الأزمة الأردنية قد وصف بالاعتدال ، واستفاد من هذا الموقف للتغلب على منافسة والوصول للسلطة العليا بعد قليل ، إلا أن هذا

النظام لم يغير شيئاً فى الدبلوماسية السورية ، فرفض قرار ٢٤٢ ومشروع روجرز، ورفع الشعارات المعادية للولايات المتحدة ، والاستمرار على توثيق العلاقات مع المعسكر الشرقى ، كل ذلك من الأمور التى تميزه عن التحولات الدبلوماسية فى مصر ، بعبارة أخرى لم تغير حرب يونيو الاتجاهات الدبلوماسية السورية كما غيرت من دبلوماسية مصر .

الفصل الثانى

.

الإنعكاسات العربية والدولية

!

١- العلاقات العربية :

في الأيام التي سبقت حرب يونيو استقطب عبد الناصر الزعامة العربية بلامنازع . وبعد وقوع الكارثة تراجعت هذه الزعامة ولكن بصورة تدريجية بحيث أن تأثير عبد الناصر في السياسات العربية استمر حتى وفاته بدليل الدور الذي حاول أن يلعبه في أزمة الأردن سنة ١٩٧٠ ، ومع ذلك فإن الهزيمة العسكرية أتاحت لشخصيات عربية عديدة أن تبرز على مسرح الصراع العربي الاسرائيلي ، وخاصة من بين رؤساء الدول التي كانت تدعو لمواصلة القتال إن عن صدق أو عدم شعور بالمسئولية . من هؤلاء الرئيس الجزائري بومدين والرئيس العراقي عبد الرحمن عارف .

وقد تولى الرجلان إدارة المباحثات في الكرملين بقصد التعرف على مدى استعداد الاتحاد السوفييتي للمساعدة في إنقاذ الموقف العربي . بينما كان عبد الناصر مشغولاً بما سماه تأمين الجبهة الداخلية ، لا يستطيع مغادرة البلاد للإشتراك في هذه المباحثات الهامة .. وسيرد بعد قليل ذكر بعض التفاصيل عن مباحثات موسكو ومنها يتضح أن رئيسي الجزائر والعراق اتخذوا موقفاً أشد تصلباً من زعيم (القومية العربية) الذي غدا يتخذ موقفاً وسطاً بين فريق المتشددين العرب وفريق من يسمون بالمعتدلين أو أصدقاء الغرب مثل السعودية أو ليبيا السنوسية .

و بدون هذا التحول فى الإتجاه الناصرى ما كان من الممكن عقد إجتماع قمة عربى يحضره جميع رؤساء الدول تقريبا ، ويجمع بين عبد الناصر والملك فيصل الذى تعرض منذ قليل لشتائم الرئيس المصرى .

ومما لاشك فيه أيضا أن قرار الحكومة المصرية سحب قواتها من اليمن قد سهل عقد مؤتمرة الخرطوم . وقد جاء هذا المؤتمر انبثاقا عن مؤتمر وزارى عربى عقد بقصد البحث فى استخدام سلاح النفط أو وسائل الضغط الاقتصادى الأخرى للتأثير على الدول التى تؤيد اسرائيل ، وذلك كبديل عن أسلوب المواجهة العسكرية الذى أتى بنتائج عكسية . أما إختيار الخرطوم كمكان لإنعقاد المؤتمر فيعود إلى أمرين : أن حكومة السودان فى ذلك الوقت كانت تحظى بصلات طيبة مع مختلف الأطراف ، كما أن الرئيس محمد أحمد محجوب بذل نشاطا واسعا للتوفيق بين الأطراف العربية المتخاصمة .

كان الموضوع الذى يثير الجدل ، و يؤثر على العلاقات العربية فى الأيام التالية للنكسة هو مدى تعاون الدول النفطية فى المعركة بخظر تصدير النفط ، ومن الذى أوقف الضخ ومن الذى استأنفه . و يذكر محمود رياض أنه أول من دعا فى المؤتمر الوزارى العربى إلى تعديل خطة حظر النفط والاستعاضة عنها بتقديم المساعدات لدول المواجهة حتى تستطيع إعادة بناء قواتها المسلحة . وسواء أصبح هذا القول أم لا ، فإن خطة حظر النفط كسلاح فى الصراع العربى الإسرائيلى لم تكن تحدث نفس التأثير فى سنة ١٩٦٧ على نحو ما حدثته فى سنة ١٩٧٣ . وفى سنة ١٩٦٧ لم تكن أزمة الطاقة ملموسة إلى حد كبير ، كما أن الولايات المتحدة ، وهى المعنى الأول بخظر النفط لم تكن تستورد سوى نسبة ضئيلة من حاجياتها النفطية من الأقطار العربية . ثم أن معظم امارات الخليج كانت ما تزال تحت الحماية البريطانية .

وقبل إنعقاد مؤتمر الخرطوم ظهرت اقتراحات تشير إلى تخصيص نسبة من إيرادات الدول البترولية المستقلة لمساعدة معسكر المجابهة وذكرت نسبة ١٠ ٪ كجد معقول ، بيد أن تخصيص نسبة أيا كانت أثار دائما مخاوف وحساسيات الدول البترولية لما تنطوى عليه من مساس بسيادتها ، ولذلك ستتقبل بكل يسر

الإقتراح البديل وهو تخصيص مبلغ مقطوع تتكفل كل دولة بدفعه حسب فائضها النقدي . وطبقا لهذا المعيار تقرر في مؤتمر الخرطوم أن تدفع الكويت مبلغ ٥٥ مليون جنيه ، والسعودية ٥٠ مليون ، وليبيا ٣٠ مليون . وتوزع هذه المبالغ على كل من مصر وسوريا والأردن .

كانت تلك هي المرة الأولى التي تتلقى فيها مصر إعانة من دول عربية . ويبدو أن عبد الناصر شعر بحرج عميق أصاب زعامته ، فهو الذي اعتاد أن ينفق من ميزانية مصر الأموال الطائلة على حركات التحرر العربية واللاجئين السياسيين العديدين . فكيف تدور الدائرة ويمد عبد الناصر يده ليتلقى المساعدات من (الرجعية العربية) ، ولكي ينفس عن هذا الشعور اقترح عبد الناصر أن يخفض المبلغ المخصص لمصر بمقدار عشرين مليونا لصالح سوريا . وسيظل هذا الشعور ملازما له حتى ينعقد مؤتمر الرباط في ديسمبر ١٩٦٩ فيدور جدل بين القذافي وفيصل حول قيمة المساعدات و يقترح القذافي رفعها فيرفض فيصل قائلا إن السعودية تقدم ما قيمته ١٢ % من دخلها بينما لا تقدم ليبيا سوى ٤ % فإذا كانت ليبيا مستعدة لزيادة المعونة الى ما يتجاوز ١٢ % فإن السعودية ستحذو حذوها . أمام هذا الجدل انسحب عبد الناصر من مؤتمر الرباط ، عازما على أن يزيد من اعتماده على السوفييت ممنا أدى إلى انفراط عقد مؤتمر الرباط دون قرار .

وما هو جدير بالملاحظة أن عبد الناصر وجد من الأيسر على نفسه تلقي المعونة من السوفييت ولو على شكل قروض كما أن السادات سيؤثر فيما بعد المنح والقروض الأمريكية على الأموال العربية . ولن يجد حرجا في أن تتفاخر أجهزة إعلامه بكل منحة أو قرض تقدمه الولايات المتحدة . على أية حال فقد وجد عبد الناصر تبريرا معقولا للتراجع عن دعوى حظر النفط والاستعاضة عنه بالمعونات العربية ، وذلك بالقول أن مستقبل الضفة الغربية لا يحتمل التأخير ، وأسلوب حظر النفط لا يؤثر إلا على المدى الطويل ، وقد يكون من الممكن التوصل إلى حل يتم بين الملك حسين والدول الغربية بالطرق الدبلوماسية .

كان تقرير المساعدات لدول المواجهة هو النتيجة الأولى لمؤتمرة الخرطوم ، في أغسطس سنة ١٩٦٧ ، أما النتيجة الثانية فهي إعلان المبدأ القائل بالأصلح

ولا مفاوضة ولا إعراف بإسرائيل وهو ما سمي باللاءات الثلاثة . تقرر هذا المبدأ بناء على إقتراح أحمد الشقيرى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حينذاك . ذلك أنه لوحظ تحول جهات عربية كانت ترفع شعارات الحرب ، ثم أضحت تستعمل أساليب معتدلة تنم عن استعداد للتفاوض غير المباشر أو الحديث عن إنهاء حالة الحرب ، فقدم الإقتراح للحيلولة دون تغيير الإتجاهات التى كانت سائدة قبل حرب يونيو..

ومما زاد من مخاوف منظمة التحرير تلك الأحاديث التى جرت فى موسكو بين بومدين وبريجينيف ، إذ حث الزعيم السوفييتى العرب على تبني فكرة إنهاء الحرب حتى يكسبوا أصواتا تؤيد القضية العربية فى الأمم المتحدة ، واعترض إذ ذاك الرئيس الجزائرى بقوله إن إنهاء حالة الحرب يعنى مرور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس ، وهو ما لم يجد فيه بريجنيف سبباً للتمسك بحالة الحرب ، مما دفع بومدين إلى القول بأن قبول إنهاء حالة الحرب وما يترتب على هذا المبدأ من نتائج يؤدى حتماً إلى سقوط النظم التقدمية فى الشرق العربى . هكذا كان التفكير السائد فى العالم العربى وقت انعقاد مؤتمر الخرطوم .

إن مغزى هذا المؤتمر يكمن فى أنه غطى على الخلافات العربية ولوبصورة ظاهرية ومؤقتة ولن يمضى وقت طويل حتى تبرز الخلافات بدءاً بالعلاقات بين سوريا والأردن . ثم أن موافقة حكومة عبدالناصر والملك حسين على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يعتبر خروجاً صريحاً على قرارات مؤتمر الخرطوم بعد مضى أقل من ثلاثة أشهر على إنعقاده . فمن المعروف أن هذا القرار نص فيما نص عليه إنهاء حالة الحرب . صحيح أن عبدالناصر لم ينتقد سوريا لرفضها القرار، بل إنه اعتبر الخلاف فى هذه القضية مفيداً وحقيقة الأمر أن عبدالناصر كان يتكلم بثلاث لغات فى نفس الوقت . فهو يقبل بإنهاء حالة الحرب حين يتوجه إلى الأروقة الدولية ، وهو يظهر استعداده لاستئناف القتال حينما يواجه مؤتمرات عربية . وحينما يتحدث إلى المصريين يعلن أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة . ولا صوت يعلو فوق صوت المعركة . ومن ثم فإن أية معارضة لنظامه ستعرقل الهدف المصيرى وهو إسترداد الأرض .

٢ - رد الفعل السوفييتى :

أظهر الإتحاد السوفييتى اهتماما فوق المعتاد بمسألة العدوان الاسرائيلى ، وقاد الحملة ضد اسرائيل فى مجلس الأمن أثناء الحرب ، وفى الجمعية العامة بعد ذلك ، ودعا الكرملين دول أوربا الشرقية لعقد مؤتمر قمة ، وهو ما لم يحدث إبان أزمات تتعلق بقضايا العالم الإشتراكى مثل أزمة كوبا وسحب الصواريخ منها سنة ١٩٦٢ ، ولذا حاول الكتاب أن يقدموا تفسيرات لهذا الإهتمام السوفييتى فهو يعود إلى الخوف من تحول رأى العام العربى وتيقنه من أن الغرب هو الذى يملك أوراق الحل ، وأن ترك الأنظمة الصديقة فى هذه الظروف سيؤدى إلى سقوطها . وهناك من فسر هذا الإهتمام بدوافع اقتصادية . فالاستثمارات السوفييتية الهائلة فى المشروعات المصرية والسورية قد تضيع هباء إذا سقطت هذه النظم . وحسب رأى ثالث أن الإتحاد السوفييتى وجد فى الانتكاسة فرصة لتأكيد نفوذه . ولكن يرد على هذا الرأى بأن الكرملين نصح الزعماء العرب بعد حرب يونيو أكثر من مرة كى يعيدوا الجسور مع الولايات المتحدة لعلهم يستطيعون بالطرق الدبلوماسية تحقيق كسب مالا سترداد حقوقهم .

ورد الفعل الذى يلفت النظر هو ما تحقق على المستوى الشعبى ، فقد قامت مظاهرات فى موسكو منددة بسياسة بلادهم التى قدمت المعونات والأسلحة لأناس لم يحسنوا استخدامها ، وهذا أمر نادر الحدوث فى الدول الشيوعية مما يثير الشك فى أن تكون هذه المظاهرات مدبرة لإفهام الزعماء العرب بأن التأييد السوفييتى ينبغى أن يقابله عمل عربى إيجابى وإلا فالحل السلمى هو الممكن .

ومن الجائز أن إهتمام السوفييت يعود إلى مسلكهم فى الأيام التى سبقت الحرب والوعود التى بذلت لمصر وسوريا ، والتى تنطوى على التأييد المعنوى وأخطأ القادة العرب فى فهم المدى الذى يمكن أن يذهب إليه السوفييت . واستمر هذا التأييد المعنوى للمحافظة على الأنظمة الصديقة ضد ما قد تواجهه من معارضة داخلية .

وعندما انعقد مؤتمر قمة الدول الاشتراكية ، وقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وشذت رومانيا عن هذا القرار، تأكد اتجاه السوفييت نحو تفضيل العمل الدبلوماسي بالإضافة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تضررت من العدوان . وبدا أن المعسكر الاشتراكي لا يشجع العرب على اللجوء إلى القوة ، وهو يختلف في ذلك عن موقف الصين التي تحدثت عن وجوب قيام العرب بحرب شعبية وعدم الاستسلام لوقف إطلاق النار، وقالوا لوتقدمت اسرائيل إلى احتلال الدلتا أو دمشق فإن ذلك يتيح الفرصة لحرب شعبية طويلة النفس تنهك اسرائيل . وعلى العكس راح الكرملين ينصح عبدالناصر بالإتصال المباشر مع الولايات المتحدة ، وهذا ما سيفعله السوفييت أنفسهم حينما يذهب كوسيجين رئيس الوزراء لحضور الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعقد مباحثات خاصة مع الرئيس الأمريكي جونسون يحاول من خلالها التنسيق بين الدولتين العظميين لإيجاد حل دبلوماسي لما اشتهر بأزمة الشرق الأوسط ، تلك الأزمة التي يمكن إيجازها في اخلال التوازن بين الحق العربي والقوة الاسرائيلية .

ولا يمكن القول بأن التأييد السوفييتي اقتصر على التأييد المعنوي والدبلوماسي ، بل كان هناك استعداد لتدعيم القدرات العسكرية العربية ، ولكن بتحفظ يستهدف أن يتم هذا التدعيم بأسلحة دفاعية فقط ، وسيتضح ذلك بجلاء حينما تجرى المباحثات بين وفد سوفييتي كبير حضر إلى القاهرة في أواخر يونيو، وكان المفترض في الأصل أن يدعى عبدالناصر للإجتماع مع القيادة السوفيتية في الكرملين غير أنه اعتذر بسبب تخرج الوضع في الداخل .

اختير بودجورنى رئيس الدولة لقيادة الوفد السوفييتي إلى القاهرة ، وهو ليس الشخصية الأولى في ترتيب سلم القيادة الشيوعية . ومع ذلك فإن إرسال الشخصية ، الثالثة في الدولة يعد تعبيراً عن مدى إهتمام السوفييت بالقضية ، كما أن الوفد ضم الماريشال جريشكوزير الدفاع السوفييتي لدراسة احتياجات مصر العسكرية .

في بداية المباحثات طلب ناصر تزويد مصر بطائرات ومدركات وخبراء للتدريب على الأسلحة الجديدة ، وتعليم الضباط نظام التنسيق بين الأسلحة

المختلفة . والذي يلفت النظر هو طلب اشتراك السوفييت في أعمال الدفاع الجوى ، ذلك أن عبدالناصر كان يعتقد بإحتمال عبور إسرائيل لقناة السويس أو القيام بهجوم جوى واسع النطاق ، ومع أن بودجورنى استبعد حدوث مثل ذلك فى الوقت الحاضر ، إلا أن المخاوف سيطرت على (الزعيم) وتحت وطأة تلك المخاوف عرض عبدالناصر تقديم تسهيلات للأسطول السوفييتى على إمتداد الشواطئ المصرية من بورسعيد إلى السلوم ورجاً محدثة أن يظل هذا الموضوع طى الكتمان حتى لا يؤثر على مركزه داخل مصر أو فى العالم العربى .

وبخصوص الطائرات سأل بودجورنى : هل الهدف منها الدفاع عن الأجواء المصرية أم الهجوم على إسرائيل ؟ وهو ما أصبح السوفييت يعارضون فيه أو فى أية مغامرة حربية . وأجاب عبدالناصر أنه فى حالة الحرب لا فرق بين الدفاع أو الهجوم .. وأضاف بحق أنه حتى على فرض اللجوء للطرق السياسية فلا بد من وجود توازن عسكرى للوصول إلى الحل السلمى الذى يقوم على أساس الإنسحاب من الأراضى العربية المحتلة .

وتطرق الحديث إلى إعلان جونسون مبادئه الخمسة بخصوص الشرق الأوسط ، والتى تضمنت عدم إحتلال الأراضى بالقوة ، وإنهاء حالة الحرب . فتساءل بودجورنى : لماذا لا تجرب مصر خطة إنهاء حالة الحرب (وقد استسفرننا من خبراء القانون الدولى فصرحوا بأن إنهاء حالة الحرب لا يعنى بالضرورة اعتراف أحد الطرفين بالآخر) ولم ينس الوفد السوفييتى أن يسأل عن طبيعة العلاقات مع الصين ، والتى قدمت هى الأخرى عروضاً بالمساعدة ، مما يدل على أن النظرة السوفييتية كانت تدور فى مجال المؤثرات الدولية الواسعة ، وهو ما لم يفهمه عبدالناصر .

ومن المعروف أن النظام المصرى حرص على الابتعاد عن هذا الصراع الخاص بالمعسكر الاشتراكى وكان يود الاستفادة من الطرفين الصينى والسوفييتى ، ولكن نظراً لأن العروض الصينية محدودة وغير عملية فإن عبدالناصر أرضى محدثه السوفييتى بالقول إن الصين عرضت أسلحة خفيفة (وهى ستفيدنا فى وقف إطلاق النار) .

استجاب السوفييت ولو بشيء من التباطؤ لسد الحاجات العسكرية الملحة، وكانوا مترددين في إرسال الخبراء لأنهم ضد مبدأ جعل الصراع العربى الاسرائيلى ميدانا من ميادين الحرب الباردة. وعلى العكس أدرك عبدالناصر منذ تعرض نظامه للهزيمة أنه سيضطر إلى مزيد من الإعتما د على السوفييت ، وبالتالي فإن مبدأ عدم الإنحياز الذى تفاخر به فى الخمسينيات لم يعد مطبقاً إلا من حيث الشكل والمظهر، وبمضى الوقت وازدياد الضغط العسكرى الاسرائيلى إبان حرب (الاستنزاف) ١٩٦٩ - ١٩٧٠ تعاضم النفوذ السوفييتى وأخذ عبدالناصر يهرع إلى موسكو كلما تعرضت البلاد لأخطار الغارات الإسرائيلية أو الضغط على جبهة القناة. وهكذا فقد نظام ١٩٥٢ ميزة ادعى أنه حققها للبلاد، وهى قدرتها على ممارسة الحياد إزاء الدول الكبرى.

٣- تراجع الأمم المتحدة :

ومن المؤكد أن عبدالناصر عول على تدخل الأمم المتحدة بشكل ما عندما صعد التوتر فى مايو و غامر بالحرب . فإذا كان يحسب حسابا لإنسحاب جزئى من سيناء أو غزة فلا شك أن ذكريات حرب ١٩٥٦ ظلت مهيمنة على تفكيره ، وفى هذه الحالة قد يجتمع مجلس الأمن أو الجمعية العامة لإنخاذ قرارات تلزم اسرائيل بالإنسحاب . والذى حدث هو أن الأمم المتحدة كانت فى سنة ١٩٥٦ قد أظهرت فعالية فى معالجة إنسحاب اسرائيل بتأثير من الولايات المتحدة ، ولم يقتصر الأمر فى سنة ١٩٦٧ على تحول الموقف الأمريكى ، بل إن رأى العام داخل المنظمة الدولية شهد تغيرا خطيرا فلم تتعاطف الغالبية مع الحكومات العربية بسبب أسلوب الإعلام العربى الذى ساد قبيل حرب يونيو وانطوى على تهديد اسرائيل بالدمار.

وقد كانت مفاجأة لعبدالناصر حينما اجتمع مجلس الأمن فى أول أيام الحرب وأمر بوقف إطلاق النار دون أن يقرن ذلك بطلب الإنسحاب إلى المواقع السابقة . ومن ثم رفض المندوب المصرى القرار . ثم وجهت إليه التعليمات يوم ٨ يونيو بقبول وقف إطلاق النار دون اشتراط الإنسحاب . وعبثا حاول السوفييت تعديل هذا

الموقف غير أن مجلس الأمن يخضع كما هو معروف لفيتو الدول الكبرى ، ومن بينها الولايات المتحدة . وهكذا تصدر الاتحاد السوفيتى الدعوة إلى عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة . وعندما تم انعقادها في أواخر يونيو ظهر أن عدداً كبيراً من الدول يؤيد وجهة النظر الأمريكية القائلة بضرورة إنهاء حالة الحرب والإعتراف بإسرائيل قبل دعوتها إلى الانسحاب . ولم تظفر المشروعات الأخرى المؤيدة لوجهة النظر العربية بأغلبية الثلثين .

طرحَت مسألة النزاع العربى الاسرائيلى مرة أخرى على مجلس الأمن فى نوفمبر ١٩٦٧ ومما دفع بالقضية إلى المجلس وقوع حوادث فى اكتوبر ١٩٦٧ صار يخشى اندلاع القتال من جديد ، منها إغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات بصواريخ البحرية المصرية . وثأر إسرائيل بعد ذلك بثلاثة أيام بإشغال الحرائق فى معامل تكرير البترول بالسويس . وقدم لمجلس الأمن حينئذ مشروعان : أحدهما تبنته نيجيريا ومالى وهو يقضى بالانسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى العربية المحتلة على أن يتم إنهاء حالة الحرب بعد ذلك . أما المشروع الثانى فتقدم به الوفد الأمريكى ويدعو إلى إقامة « السلام » أولاً بين الدول العربية وإسرائيل ، ثم يتم الانسحاب بعد ذلك من معظم الأراضى العربية وليس جميعها ، فيمكن تعديل الحدود لصالح إسرائيل خاصة من جهة الضفة الغربية . وقد واجه كلا المشروعين معارضة بحيث شل المجلس عن إتخاذ قرار . وهنا رأى الدبلوماسى البريطانى لورد كاردون الذى يمثل بلاده فى الأمم المتحدة التقدم بمشروع ينطوى على عبارات غامضة وبالتالى يمكن أن يحظى بموافقة كل من الإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ومختلف الأطراف فكان ذلك هو منشأ قرار ٢٤٢ الشهير الذى صار أساساً لمواقف الأمم المتحدة ، فقد كبره مجلس الأمن عندما أصدر قراراً بوقف القتال إبان حرب اكتوبر ١٩٧٣ كما أن إتفاقية كامب ديفيد ستجعله أساساً للسلام المقترح بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٧٨ ونظراً لأهمية هذا النص والتفسيرات والتأويلات التى تعرض لها كأي نص غامض ، نورد بنوده فيما يلى :

١ — يؤكد أن تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة يتطلب إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ، الأمر الذى يجب أن يتضمن كلا المبدأين التاليين :

(أ) إنسحاب القوات الاسرائيلية من أراضى احتلتها في النزاع الأخير.
(ب) إنهاء جميع حالات الحرب أو الإدعاء بها والاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى لكل دولة في المنطقة وبحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من أعمال القوة والتهديد بها.
٢- و يؤكد أيضاً ضرورة :

(أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة .
(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .
(ج) ضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة في المنطقة من خلال إتخاذ إجراءات تشتمل على إقامة مناطق منزوعة السلاح .
٣- و يطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً ليتوجه إلى الشرق الأوسط وإقامة إتصالات مع الدول المعنية من أجل السعى لإيجاد إتفاق والمساعدة في الجهود الرامية إلى تسوية سلمية ومقبولة بما يتمشى مع شروط هذا القرار ومبادئه .

وهنا لابد من استخلاص عدة أمور يكشف عنها هذا القرار..
أولاً : أنه تحدث عن « أراضى » احتلت مما يعنى الإنسحاب من بعض الأراضى وليس كلها ، غير أن حكومة عبدالناصر عندما رأت قبول هذا القرار بررت موقفها بأن النص الفرنسى يتضمن أداة التعريف des territoires

ثانياً : إن عبارة « حدود آمنة ومعترف بها » توحى بأن اسراييل تحتاج إلى تعديل في الحدود لضمان أمنها . فهى مثلاً كانت تعتبر هضبة الجولان موقعا استراتيجياً يهدد أمنها ، كما كانت تشكو من ضيق مساحتها في بعض المناطق المقابلة للضفة الغربية ، فتعديل الحدود في هذه المناطق وارد في عبارة « حدود آمنة » .

ثالثاً : ومن الأمور التى تحتل اللبس والتأويل عبارة « التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين » فهل المقصود بها اللاجئين الفلسطينيون قبل حرب ١٩٦٧ ، أم الذين خرجوا من البلاد بعد ذلك . بل يلاحظ أن النص تجنب وصف فلسطينيين ، وكأنه لا يريد الاعتراف لهم بالهوية .

رابعاً: إن النص على حرية الملاحة في الممرات المائية هو بمثابة تأكيد لحقوق إسرائيلية كان من الممكن أن تنتفع بها ضمناً في إطار المبدأ العام القائل بإنهاء حالة الحرب . غير أن واضع القرار إختار الصيغة التي تدين الموقف الذي خلقه عبد الناصر بإغلاق مضائق تيران وصنافير في مايو ١٩٦٧ .

خامساً : إن معظم المبادئ التي وردت في هذا النص تتعارض تعارضاً تاماً مع مقررات مؤتمر القمة العربي في الخرطوم القائلة بالأصلح ولا تفاوض ولا إعتراف بإسرائيل .

لكل هذه النتائج المستنبطة من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لم يتوقع أحد من أعضاء الحكومة المصرية أو من قيادة ما يسمى بالإتحاد الاشتراكي أن يقبل عبد الناصر هذا القرار ، بيد أنه فاجأ الجميع بإعلان قبوله .

من بين المبررات العديدة التي قدمها لهذا الموقف القول بأن قبول القرار ٢٤٢ يظهر للسوفييت حسن نية مصر نحو إنهاء حالة الحرب طبقاً لنصيحة الكرملين . وعندما يكتشف هؤلاء إن إسرائيل لم تنفذ الإنسحاب سيرفعون تحفظاتهم عن تزويد مصر بالسلاح . كما أنه تصور أن من الممكن استفادة الأردن من قبول القرار باسترجاع الضفة الغربية التي كانت تشغل بال عبد الناصر كما ذكرنا .
مهما يكن من صواب هذا التبرير فإن قبول القرار فتح الباب أمام الوساطات الدولية سواء أكانت ممثلة في جوناريانج مندوبا عن السكرتير العام للأمم المتحدة أو مؤتمرات الدول الأربع الكبرى . وقد اصطدمت كل هذه الوساطات بالتصلب الأمريكي الإسرائيلي كما سنوضحه في الفصل التالي .

الفصل الثالث

التصلب الأمريكى الإسرائيلى

إن قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يعتبر تحولاً جوهرياً في موقف مصر إزاء الصراع مع إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ ، وقبل عامين فقط ، أى في سنة ١٩٦٥ شن عبد الناصر حملة ضارية على الحبيب بورقيبة ، لأنه اقترح إنهاء حالة الحرب والإعتراف بإسرائيل مقابل تنازلها عن بعض الأراضي طبقاً لتقسيم الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ وليس طبقاً لحدود الخامس من يونيو كما يقضى قرار مجلس الأمن الذى يلح فوق ذلك إلى إمكانية تعديلها لصالح إسرائيل . وليس معنى ذلك أننا نخطئ عبد الناصر بقبول قرار ٢٤٢ ، وإنما نريد القول بأنه وهو الذى بنى أجداده على الإدعاء بالقدرة على تحقيق الأمن العربى ولو بتجسيم إسرائيل ، لا يجوز له أن يحتفظ بمركز الزعامة بعد أن اضطر إلى هذا التراجع .

ومن المؤسف أن هذا التراجع واللين فى الموقف الناصرى قوبل بتصلب مطرد من المعسكر الأمريكى الاسرائيلى . لقد كانت السياسة الأمريكية فى الخمسينيات تحسب حساباً للجانب العربى فتنحاز إلى إسرائيل فى حدود ، أما فى الستينيات وخاصة بعد هزيمة دول المواجهة العربية فى يونيو فقد أصبحت تنحاز بشكل صارخ دون أية مراعاة للجانب العربى ، هذا رغم ملاحظة أن حاجة الولايات المتحدة للنفط العربى زادت مثل حجم الاستثمارات والمصالح الاقتصادية فى البلاد العربية . فكيف نفسر هذا التناقض ؟

هناك أكثر من سبب : أولاً : أن دولتي المواجهة الرئيسيتين مصر وسوريا اتجهتا إلى المعسكر الاشتراكي وكانت زعامتها تستخدم هذا التقارب للتلميح إلى إمكان إثارة حرب عالمية بين الدولتين العظميين دون ان يطابق هذا التلميح حقيقة العلاقات بينها وبين الإتحاد السوفييتي . أى أن النظامين الحاكمين في مصر وسوريا ظنا أن وضع النزاع العربي الاسرائيلي في إطار الحرب الباردة يفيدهما أو على الأقل يشعر العالم بأهمية أشخاص المتزعمين ، في حين أن الإتحاد السوفييتي لم ينظر إطلاقاً إلى الصراع العربي الاسرائيلي من هذه الزاوية . وكان على القيادات العربية أن تفهم أن صراعات أخرى أكثر أهمية للعالم الاشتراكي وقضاياها لم تؤد إلى حرب عالمية مثل الحرب في كوريا وفيتنام .

صحيح أن الكرملين كثيراً ما أعلن أن الشرق الأوسط أقرب إليه من الناحية الجغرافية ، ولكنه كان يتطلع إلى حالة المشاركة مع الولايات المتحدة في تدبير شؤون المنطقة بينما كانت الولايات المتحدة تسعى إلى الانفراد بها أو إبعاد مظاهر النفوذ السوفييتي منها .. ومن هنا كانت السياسة الأمر يكية أكثر إيجابية . وإذا قفزنا على مراحل التاريخ نجد الأمثلة كثيرة على هذه الإيجابية التي تقابل بنوع من السلبية السوفييتية . من هذه الأمثلة إعلان نيكسون التعبئة النووية في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ واستنجد السادات بمتطوعين من السوفييت والأمر يكيين .

ثانياً : إبان الأزمة اللبنانية خلال عامي (١٩٨٢ ، ١٩٨٣) وإنزال مشاة البحرية الأمر يكية في لبنان يضاف إلى ذلك الوجود العسكري الأمر يكي في الشرق الأوسط ممثلاً في قواعد حلف الأطلسي بتركيا واليونان أو الأسطول السادس في شرق البحر المتوسط .

وهناك بعض الوقائع المتصلة بحرب يونيو ، والتي تدل على أن السوفييت يسلمون بالمشاركة الأمر يكية ، في حين أن العكس غير صحيح . فقد روى الرئيس الأمر يكي جونسون أن الكرملين إتصل به في العاشر من يونيو ١٩٦٧ بواسطة الخط الأحمر ليخبره بأن القوات السوفييتية ستضطر إلى التدخل المباشر في حالة تقدم القوات الإسرائيلية إلى دمشق . كان رد جونسون هو أننا نعرف حدود التقدم الإسرائيلي ولن يصل إلى دمشق .

ثالثاً : عرف الأمر يكيون أن الإنقسامات العربية تقلل من القدرة على التأثير، خاصة وأن الدول البترولية تسودها أنظمة تتطلع إلى حماية الولايات المتحدة ، لا إلى مجابهتها مهما كانت الظروف . وهذه الأوضاع التي وجدت في الستينيات نتيجة تصنيف الأنظمة إلى رجعية وتقدمية لم تكن موجودة بالخمسينيات على نفس هذا النطاق الذي غذته حرب اليمن .

رابعاً : إن سرعة الهزيمة العسكرية وماتركته من أبعاد كان من شأنه أن يقنع البيت الأبيض ، وحتى أصحاب المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط بأنهم يستطيعون أن ينحازوا إلى إسرائيل دون أن يخسروا شيئاً .

ومن الملاحظ أن التحيز الأمريكي وتحدى الولايات المتحدة للحقوق العربية بدأ في أثر حرب يونيو في نطاق ضيق ، ثم أخذ يتسع بمرور الوقت . ففي ١٩ يونيو أصدر جونسون مبادئه الخمسة كأساس لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وهي عند تحليلها تبدو أفضل من قرار ٢٤٢ في التفاصيل . فهي تشير إلى حق جميع الدول في البقاء والإعتراف ، ولكنها لا تتحدث عن حدود آمنة مما يلمح إلى تعديل نظام الحدود . كما أنها تحتوي على مبدأ كان من الممكن أن يحد من التحيز الأمريكي لإسرائيل ، ألا وهو الحد من سباق التسلح غير أننا سنجد بعد ذلك أن تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل تجاوز بعد حرب يونيو ٦٧ الحدود التي كانت قائمة قبل تلك الحرب .

كان إعلان نقاط جونسون الخمس مجرد تصريح علني المقصود به الاسترخاء في البلاد العربية حتى تمتص ذيول الهزيمة . أما حقيقة الموقف الأمريكي فتتضح من المباحثات التي تجرى خلف الأبواب المغلقة مع كبار المسؤولين السوفييت . ففي اللقاء الذي تم بين جونسون وكوسيجين في جلاسبورو أثناء إنعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، عبر الرئيس الأمريكي عن أسفه لموقف أيزنهاور سنة ١٩٥٦ وقال إنه مارس ضغطاً على إسرائيل للإنسحاب مقابل شيء بسيط هو حق الملاحة في مضائق تيران وصنافير . أما هوفلن يضغط على إسرائيل ولن يرضى بأقل من إعتراف عربي صريح بالوجود الإسرائيلي كي يبدأ التفاوض من أجل الإنسحاب . ولذا يرى بعض الكتاب أن قرارات مؤتمر الخرطوم دفعت بالأمر يكيين إلى التصلب والتحيز الكامل لإسرائيل .

وبينما كان الحديث السائد في أعقاب حرب يونيو يدور حول الانسحاب الإسرائيلي الكامل على أن يعقب ذلك الاعتراف العربي ، تبدل الوضع وأصبح الحديث يدور حول الاعتراف العربي أولاً ، ثم الانسحاب دون تحديد عما إذا كان هذا الانسحاب شاملاً أو جزئياً .

وفي أكتوبر ١٩٦٧ خرج جونسون بتصريح جديد وضح فيه أن الانسحاب لا ينبغي بالضرورة أن يكون عن جميع الأراضي العربية التي إحتلت في الصراع الأخير ، ومن ثم قبلت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن في صيغته المهمة حسبما سبق ذكره ، وسيكرر جونسون هذا التصريح بشكل أوضح قبيل مغادرته للبيت الأبيض .

في نفس الوقت اتخذت السياسة الأمريكية منحى جديداً ، وهو التمييز بين سيناء وبين غيرها من الأراضي العربية المحتلة . وروى محمود رياض أنه أثناء انعقاد الجمعية العامة عرض دين راسك مشروعاً مفصلاً يتضمن انسحاب إسرائيل من سيناء بشروط أفضل مما سيحدث بعد ذلك بعشر سنوات ، عندما تعقد إتفاقية كامب ديفيد ، واعتبر وزير خارجية أمريكا أن رفض هذا المشروع ينم عن تصلب مصري ، وتساءل إذا كنا نعرض عليكم استرداد أراضيكم دون جهد ، فكيف ترفضون ذلك ؟

والواقع أن عبد الناصر بخلاف السادات كان يعتبر نفسه مسئولاً عن الأراضي العربية الأخرى بنفس القدر ولا سيما الضفة الغربية المليئة بالسكان العرب الذين خضعوا لذل الاحتلال .

ورغم أن هذا المشروع لم يتجاوز مجرد عرضه للبحث فمن المفيد ذكر خطوطه العريضة لتوضيح الاتجاه البياني للتصلب الأمريكي الإسرائيلي بين عامي ١٩٦٨ ، ١٩٧٨ :

١ — انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية بالكامل .

٢ — إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر .

٣ — يتبع ذلك فتح قناة السويس للملاحة الإسرائيلية .

٤- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس سؤال كل لاجئ بطريقتة سرية ، وبصفة شخصية عن رغبته في العودة إلى إسرائيل . وفي حالة رفضه فله أن يختار أى بلد يريد أن يذهب إليه دون أن يشكل هذا ارتباطا مسبقا على هذه الدول .

٥- تواجد قوات دولية في شرم الشيخ على ألا تنسحب إلا بقرار مجلس الأمن أو الجمعية العامة .

٦- تفاهم حول مستوى التسليح في المنطقة .

٧- توقيعنا (أى الولايات المتحدة) على هذه الوثيقة التى تتضمن هذه الإلتزامات ، وكذلك إسرائيل .

ومع أن سمة الصلح المنفرد تبدو في هذا المشروع بصورة أوضح من إتفاقية كامب ديفيد التى خصصت قسما كاملاً لموضوع الحكم الذاتى للفلسطينيين إلا أن مستقبل الفلسطينيين لم يحدد بشكل واضح في كلتا الحالتين . وفوق ذلك تراجعت إتفاقيات كامب ديفيد في الأمور التالية :

١- إن مشروع راسك جاء خاليا من مبدأ تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل .

٢- إنه نص على تواجد قوات دولية تتولى الأمم المتحدة حق سحبها أو إبقائها ، بينما نصت إتفاقيات كامب ديفيد على وجود قوات متعددة الجنسيات في وسط سيناء ، وليس في شرم الشيخ فقط ، كما أن صاحب القرار في إبقائها أو سحبها هم الأطراف الموقعة على الإتفاقية : مصر والولايات المتحدة ، وإسرائيل . وبذا تملك الأخيرة حق الفيتو على سحب هذه القوات .

٣- لم يحدد المشروع مستوى تسليح سيناء وترك الباب مفتوحاً لكى تستطيع مصر المطالبة بتواجد عسكري أفضل مما نصت عليه إتفاقية السلام .

مهما يكن فلا نقصد من التركيز على هذه المقارنة أن الولايات المتحدة كانت جادة في تنفيذ المشروع . ولوقبلته الحكومة المصرية حينئذ فلربما خسرت التضامن العربى دون أن تربح شيئاً ، ذلك أن فترة رئاسة جونسون كانت توشك على

نهايتها . وعندما حل نيكسون في البيت الأبيض في يناير ١٩٦٩ وضع معالم السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة ، ورتب أولوياتها على النحو التالي :
أولاً : البحث عن وسيلة لإنهاء الحرب في فيتنام ..
ثانياً : إقامة جسور مع الصين الشعبية تمهيداً لتطبيع العلاقات معها ..
ثالثاً : الإهتمام بقضية تخفيض السلاح على المستوى العالمى .
رابعاً : الشرق الأوسط .

وكثيراً ما كانت الدوائر الصهيونية تتخذ من موضوع فيتنام مرتكزاً لتخويف أصدقائها في الكونجرس وغيره من إحتمال تنازلات أمريكية لصالح العرب في مقابل تخفيض السوفييت لمستوى تسليح فيتنام . وفى تقديرنا أن هذا الربط غير وراذ لسببين :

أولاً : إن السوفييت لا يقبلون بمثل هذه المساومة .
ثانياً : إن النفوذ الصهيونى كان قوياً بحيث لا يستطيع أى رئيس حتى لو أراد أن يربط بين المسألتين .

وهكذا استخدمت الدعاية الصهيونية موضوع فيتنام لتدعيم نفوذها في الدوائر الرسمية الأمريكية . وعلى أية حال فإن كيسنجر سيستخدم نفوذه لدى نيكسون لإنهاء التورط الأمريكى في فيتنام قبل حرب اكتوبر بعدة أشهر .
لم يعط اليهود أصواتهم لنيكسون في إنتخابات الرئاسة لسنة ١٩٦٨ . بيد أن ذلك لم يبدل شيئاً من إتجاه التصلب الأمريكى في عهد الرئيس الجديد . فالسياسة لا تخضع في هذه الدول للميول الشخصية ، ثم أن الرئيس الجديد جاء إلى السلطة والحكومة الأمريكية مقيدة بصفقات تسليح سبق عقدها في عهد جونسون ، وعلى رأسها صفقة كبيرة لتزويد إسرائيل بمائة طائرة سكاي هوك ، وثمانين طائرة فانتوم .

ومن الملاحظ أن تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل بعد حرب يونيو ١٩٦٧ قفز قفزات واسعة إذا ما قورن بحجم التسليح السابق على تلك الحرب . وهذا يجعلنا نتساءل : كيف تغير الولايات المتحدة نظام تسليحها لإسرائيل فتقيده حيناً كانت تبدو إسرائيل محاطة بجيران أقوياء . ثم تطلق العنان لتسليحها بعد أن ثبت تفوقها العسكرى على جيرانها .

لقد ذكرت تبريرات عدة منها : اقتناع الولايات المتحدة بأن قوة اسرائيل كفيلة بالمحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط طالما أن النظم الحاكمة العربية في بلاد النفط لاتنوى استخدام القوة ضد هذه المصالح . ومنها أن اسرائيل أفادت البنتاجون بتسليمه أسلحة سوفيتية أجريت عليها الاختبارات ، كما أن المهندسين الإسرائيليين اقترحوا إدخال تعديلات على الأسلحة الأمريكية أفادت في تحسين مستواها .

ومن أغرب التبريرات التي ذكرت في هذا المجال منع إسرائيل من البحث عن سلاح نووى إذا هي حرمت من الأسلحة التقليدية المتقدمة . سار التصلب الإسرائيلى في خط متواز تقريباً مع السياسة الأمريكية . وحسب اعترافات عبدالناصر نفسه أن ديان ظل ينتظر بعد إنتهاء الحرب مباشرة مكالمة تليفونية من الرئيس المصرى ، عارضاً عليه الصلح ، ولو أنه فعل ذلك لانسحبت إسرائيل من سيناء مباشرة . فالقضية لم تكن متعلقة بالإنسحاب من سيناء كما ذكر ، وإنما المشكلة في الإنسحاب من الضفة الغربية والجولان . ومثل هذا الكلام يفيد عبدالناصر إعلامياً لأنه يبقى له شيئاً من كرامته المجروحة ، وخاصة أمام العالم العربى . فهو يبدو قادراً على استرجاع الأراضى المصرية غير أنه يأبى ذلك لتمسكه بالحقوق العربية الكاملة .

ومن الجائز أن شروط إسرائيل للإنسحاب من سيناء كانت في الأيام التالية للحرب أيسر مما سيحدث في سنة ١٩٧٨ فهي لم تنشأ بعد مستوطنات أو مطارات ومنشآت عسكرية ضخمة ولكن الأمر لم يكن بالبساطة التى صورها عبدالناصر ، ففي نفس اليوم الذى أصدر فيه جونسون نقاطه الخمس كأساس للتسوية وضحت إسرائيل موقفها من مسألة الإنسحاب من سيناء واشترطت لذلك حسبها رواه إسحاق رابين في مذكراته الشروط الآتية :

١ - عقد معاهدة سلام وتطبيع كامل للعلاقات بين مصر وإسرائيل .

٢ - نزع سلاح المنطقة وإتخاذ إجراءات للأمن .

٣ - حق إسرائيل في المرور من المضائق وقناة السويس .

٤ - إمكان النظر في مستقبل الجولان ، أما الضفة الغربية فتؤجل .

ورغم هذه الشروط القاسية في نظر أى مواطن عربى فإن الحكومة الإسرائيلية لم تكشف عنها حتى صرح بها رابين فى سنة ١٩٦٨ ، والظاهر أن حكومة تل أبيب آثرت الاحتفاظ بها سراً حتى يتسنى لها مجال أوسع للمساومة ، دون أن تقيد نفسها بوعود .

كيف وفقت إسرائيل بين هذه المواقف المتصلبة والأهداف التوسعية من جهة وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ من جهة أخرى ؟
لا ريب فى أن هذا القرار لم يأت على هواها ، إلا أن الدولة العبرية لم تشأ أن تصرح برفضه لاسيما وأن الولايات المتحدة وافقت عليه . وكان من اليسير عليها أن تجد التأويلات المناسبة لنصوصه الفضفاضة التى تحتل كل تأويل وعندما عين وسيط للسكريتير العام للأمم المتحدة ، وهو جونار يارنج للإتصال بالأطراف المعنية بغية تنفيذ القرار، اتخذت حكومة تل أبيب من رفض الأطراف العربية التفاوض المباشر حجة للقول بأن العرب لا يرغبون فى إنهاء حالة الحرب أو الإعتراف ، وإذن فلتبق الأراضى العربية محتلة بواسطة القوات الإسرائيلية .

ومع تعثر مهمة يارنج ظهرت فى تلك الحقبة قنوات أخرى للإتصال غير المباشر والوساطة ، كان من بينها لجنة تمثل الدول الأربع الكبرى صاحبة المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن دون وجود الصين التى لم يتفق بعد على كيفية تمثيلها فى الأمم المتحدة

ونظراً لعدم فاعلية تلك الوساطات فكر عبد الناصر لبعض الوقت فى جس نبض الحكومة الأمريكية رغم إنقطاع العلاقات الدبلوماسية ، وكان يلجأ فى هذه المساعي بتكتم وعن طريق الملك حسين كما فعل أوائل ١٩٦٩ بمناسبة زيارة الملك الهاشمى لواشنطن أثيرتولى ريتشارد نيكسون للرياسة ، بيد أن جميع تلك المحاولات اصطدمت بالتصلب الإسرائيلى ، ثم جاءت الاشتباكات حول قناة السويس لتطرح من جديد إختبار القوة . وسنرى فيما يلى كيف أن هذه الاشتباكات دفعت بعبد الناصر إلى الإرتواء فى أحضان الإتحاد السوفييتى فلما لم يصادف فيها دفئا كافياً ، تطلع من جديد إلى العطف الأمريكى .

الاشتباكات حول قناة السويس ١٩٦٩ - ١٩٧٠

قد يشعر بعض القراء بالإستياء من استخلاص النتائج التي تمخضت عن العمليات العسكرية التي دارت حول قناة السويس لمدة ستة عشر شهراً تقريباً ، فقد بذل فيها العديد من الجند والضباط المصريين دماءهم الغالية ، وأصبحت هذه العمليات العدو بخسائره ، ولذا فإن من يقلل من شأنها حتى يحجم عن تسميتها بحرب الاستنزاف يكون في نظرهم مجرداً من الوطنية . وإلى هؤلاء — قبل الخوض في التفاصيل — نبادر بالتنبيه لأمرين :

أولاً : أننا لسنا بصدد التقييم العسكري لهذه الاشتباكات ، كما أن مثل هذا التقييم يحتاج إلى معرفة أرقام الخسائر ، وهو أمر غير متيسر لنا ولا لغيرنا في الوقت الحاضر . كما يتوقف هذا التقييم على معرفة الهدف . وإذا سلمنا بأن الحرب كانت حرب استنزاف قصد بها إجهاد إسرائيل عسكرياً لكي تضطر إلى الانسحاب ، أو قبول شروط أفضل لهذا الانسحاب ، فلماذا وافق عبد الناصر على إيقافها في أغسطس سنة ١٩٧٠ ؟ هل لأن حرب الاستنزاف حققت أهدافها وأرغمت إسرائيل على تليين سياساتها ؟ الإجابة بالنفى . أم وجد عبد الناصر طريقاً دبلوماسياً فتح أمامه للحل السلمي ؟ الإجابة أيضاً بالنفى . أم زادت الخسائر في الجانب المصري ، وشعر عبد الناصر بعدم جدوى هذه الاشتباكات حتى اضطر هو إلى تبديل سياسته ، لا العدو ، كما سيأتى ذكره .

ثانياً : إننا نقصر الدراسة على النتائج السياسية لهذه الاشتباكات ، ونحاول وضعها في الإطار العام لتسلسل مشاكل النزاع العربى الإسرائيلى .

تميز عام ١٩٦٨ بنشاط العمل الفدائى عبر حدود شرق الأردن مع الضفة الغربية . وإلى حد ما فى قطاع غزة ، مما أدى إلى عمليات اسرائيلية أشهرها القيام

بغارة على موقع للفدائيين ببلدة «الكرامة» في مارس ١٩٦٨ وقد اعتبر مجرد التصدى للقوات الإسرائيلية عملاً عظيماً ، ثم لوحظ نوع من التجمد على مختلف الجبهات .

وبالنسبة لجبهة السويس فقد جرى بمراقبين دوليين مما صار يخشى معه أن يتحول وقف إطلاق النار إلى هدنة تشبه هدنة رودس لسنة ١٩٤٩ والتي كان يقال عنها إنها مؤقتة ريثما يستعد العرب لجولة أخرى ثم طال أمدها لدرجة أن إسرائيل زعمت أنها توازى حالة إنهاء الحرب . كما أن مضى المدة أتاح لإسرائيل إقامة منشآت عسكرية ومدنية وعلى رأسها خط بارليف الذى أُنذِر بابتعاد فكرة الإنسحاب .

كان هذا الوضع كافياً لدفع عبد الناصر إلى فعل شيء . ولما لم يكن بوسعه إعادة بناء القوات المسلحة لخوض حرب نظامية قبل مضى ثلاث أو أربع سنوات ، فلم يجد مخرجاً سوى إثارة هذه الاشتباكات .

وقد تحدث محمد حسنين هيكل فى سنة ١٩٦٨ عن صعوبة الحرب النظامية فى ذلك الوقت ، ولكنه أضاف أنها هى الحل الوحيد لإزالة آثار العدوان ، لأن ظروف فلسطين تختلف عن الجزائر لعدم تهيئتها لحرب العصابات ، ويمكن القول بأن عواطف سياسية ، وليست عسكرية هى التى دفعت بعبد الناصر إلى تجربة هذا الأسلوب من الحرب غير النظامية . منها وقوع بعض التغييرات فى العالم العربى التى صورت له إمكانية استرداد الزعامة وذلك باستيلاء النمرى على السلطة فى السودان ، والقذافى فى ليبيا ، وكلا الرجلين اتبع فى ذلك الوقت سياسة معادية للأمريكيين فى الشؤون الخارجية ، ومنحى اشتراكياً على النمط الناصرى فى الشؤون الداخلية .

الدافع الثانى وهو الأهم تملل رأى العام الداخلى من استمرار وضع الهزيمة ، وقد حاول عبد الناصر كما رأينا — إمتصاص هذا الغضب برفع شعارات الديمقراطية وسرعان ما تبين كذبها ، وتجددت مظاهرات الطلبة فى الاسكندرية وصاحت بعبارات ساخرة من الزعيم . يضاف إلى ذلك الخوف من نفاذ صبر الضباط والجنود المرابطين فى الخنادق وسط رمال الصحراء الشرقية . وتفاقم مشكلات اجتماعية نجمت عن تهجير سكان مدن القناة .

اشتدت الاشتباكات حول القناة منذ ابريل ١٩٦٩ حينما أعلن عبد الناصر أن حرب استنزاف قد بدأت ضد إسرائيل ، والحق أن عمليات جريئة قد أدتها القوات المصرية بتجاح ومن ذلك عمليات خفيفة للعبور حيث تمكنت من إصابة الإسرائيليين بين الفينة والأخرى بخسائر، وأصبحت مثل هذه الغارات تتم عبر القناة من الجانبين ، بيد أن إسرائيل اتبعت منذ نوفمبر ١٩٦٩ أسلوباً جديداً ، وهو شن الغارات الجوية في أعماق الأراضي المصرية ، فوصلت بعض هذه الغارات إلى نجع حمادى ، مما يشير إلى أن من بين أهداف العدو إثبات قدرته على الطيران إلى مسافات بعيدة داخل الأراضي المصرية ، ولإقناع الحكومة المصرية بعدم جدوى الاشتباكات حول القناة . وقيل أيضاً أن من بين أهداف الدولة العبرية إحراج النظام الناصري وربما إسقاطه في نهاية الأمر . وقد حلت الصحف الإسرائيلية هذا الرأي وانتهت إلى أن إنكشاف هذا الهدف يؤدي إلى نتيجة عكسية ، وهى إلتفاف المصريين بقوة حول النظام .

اعترضت الولايات المتحدة في بداية الأمر على غارات العمق ، ثم اقتنعت بأن هذه الغارات قد تؤدي إلى وقف إطلاق النار حول القناة . وعندما تكررت هذه الغارات وزادت الخسائر في الأرواح وأصابت منشآت مدنية لم يجد عبد الناصر بداً من الاستغاثة بموسكو ، فقام برحلة سرية على غير العادة في يناير ١٩٧٠ وطلب من القيادة السوفيتية تزويد القوات المصرية بأجهزة دفاعية حديثة ، والحق أن السوفييت قدموا لمصر خلال عامي ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ كميات من الأسلحة توازى أو تزيد عما قدموه خلال ١٢ سنة الممتدة بين ١٩٥٥ ، ١٩٦٧ إلا أن هذه الأسلحة كانت ذات طابع دفاعي ومتخلفة بكثير عما يقدمه الأمر يكيون لإسرائيل .

وخلال الزيارة السرية المشار إليها وافق الكرملين على تزويد مصر بأجهزة دفاع جوى حديثة على أن تتولى إدارتها أطقم سوفيتية وربما كان ذلك بصفة مؤقتة إلى أن يتم تدريب المصريين عليها ، فالحاجة إلى مثل هذه الوسائل الدفاعية كانت عاجلة وملحة .

على أية حال ترتب على تأزم الوضع العسكرى في مصر قدوم عشرة آلاف خبير سوفيتي مما كان له أثر على الدبلوماسية الأمريكية .

فيلاحظ أن السياسة الأمريكية أصبحت تسلم خلال عام ١٩٦٩ ، وحتى منتصف سنة ١٩٧٠ عند قبول عبدالناصر مشروع روجرز بأن حل مشكلة النزاع العربي الاسرائيلي لا يمكن التوصل إليه بدون مشاركة السوفييت . ومن ثم تكررت الإتصالات بين واشنطن وموسكو من أجل التفاهم على الحل ، ولو أن ذلك يمثل واحدة فقط من القنوات التي سارت فيها الدبلوماسية الأمريكية ، مهما يكن فإن هذه المرحلة تختلف في طبيعتها عن المراحل التالية للدبلوماسية الأمريكية والتي تميزت بالنزعة إلى الإنفراد بالشرق الأوسط واستبعاد السوفييت من التسويات الجزئية كلما كان ذلك ممكناً .

وقفت قضية جوهرية في سبيل التفاهم الأمريكي السوفييتي ، فبينما تمسك الكرملين بمبدأ التسوية الشاملة وضرورة انسحاب إسرائيل أولاً قبل إنهاء حالة الحرب ، رأى الأمريكيون إنهاء حالة الحرب أولاً ، ثم يأتي بعد ذلك انسحاب إسرائيل بالتدريج طبقاً لتسويات جزئية متوالية .

وأمام تعثر التفاهم مع السوفييت ، إتجهت السياسة الأمريكية إلى خطة جديدة ، وهي إعلان مبادئ للتسوية من طرف واحد ، فكان أن صدر مشروع أول لروجرز وزير الخارجية الأمريكية حينذاك سنة ١٩٦٩ ، وهو يقضى بأن تجرى إتصالات بين الأطراف المتنازعة على غرار ما جرى في إتفاقيات الهدنة في رودس ١٩٤٩ ، وذلك حتى يتجنب القادة العرب مشكلة الإتصال المباشر بإسرائيل والذي كان من المفروض أن يسمح به عند إنهاء حالة الحرب . وتستهدف هذه المباحثات الانسحاب من الضفة الغربية مع تعديلات طفيفة في الحدود لصالح إسرائيل أما القدس فتبقى موحدة مع الإعراف بدور الأردن في المجالات الإجتماعية والدينية بالنسبة للأماكن المقدسة الإسلامية في شرق المدينة . والإتفاق بين إسرائيل ومصر على ضمانات لحرية الملاحة في المضائق وفتح قناة السويس للملاحة لجميع الدول بما في ذلك إسرائيل طبقاً لإنهاء حالة الحرب ، كما يتضمن المشروع مبدأ إقامة مناطق منزوعة السلاح وكما جرت العادة من قبل فإن المقصود بهذه المناطق هو الجانب العربي وحده .

و يلاحظ أن المشروع الأمريكي ركز على مصر والأردن بينما تجاهل سوريا باعتبار أنها ترفض القرار ٢٤٢ ، ولم تترك الفرصة لكى تعلن مصر رأيها ، لأن إسرائيل رفضت المشروع فوراً ورد الإتحاد السوفييتى بعد شهر بالسلب ، فرأت الإدارة الأمريكية أنه لا داعى لتقديم التنازلات من طرف واحد ، وعاد الرئيس نيكسون يعمل على استرضاء الجماعات الصهيونية مردداً للإلتزامات السابقة التى تعهدت بمقتضاها الولايات المتحدة بالحفاظ على الأمن الإسرائيلى ، واعدت تل أبيب بمزيد من الأسلحة .

وكان الرئيس نيكسون عند بدء الاشتباكات يعارض فى عقد صفقات جديدة من الطائرات ، مكتفياً بوعده إسرائيل أن الحكومة ستعطيها طائرة بدل كل واحدة تفقدها فى المعارك الجوية . والآن وبعد أن تحسن مركز الدفاع الجوى المصرى قرر نيكسون عقد صفقات جديدة ، سواء بالطائرات أو المعدات الأخرى .

كانت إسرائيل تعلن عن ضخامة المساعدات الأمريكية لتخويف خصومها ، وكذلك فعلت مصر بالإعلان عن تدفق الأسلحة السوفيتية ، ولم تشأ أن تصرح بالمتاعب التى يلقاها الجانب المصرى فى مباحثات التسليح .

والواقع أن الإتحاد السوفييتى لم يقف جامداً إزاء الإعتداءات الإسرائيلية التى طالت الأعماق المصرية ، فبعث كوسيجين برسالة إلى البيت الأبيض جاء فيها أن الإتحاد السوفييتى لا يستطيع أن يقف مكتوف الأيدى إزاء الأضرار التى تصيب المدن المصرية وإستمرار إسرائيل فى إظهار الغطرسة و ومن الناحية العملية زودت مصر بصواريخ سام — ٣ التى أدت إلى ارتفاع نسبة الخسائر فى الطيران الإسرائيلى ، بل مكنت الطيران المصرى من القيام بغارات على مواقع إسرائيلية فى سيناء ، إلا أن الأجهزة الدفاعية الجديدة وضعت على مسافات بعيدة غرب القناة ، وصادف السوفييت صعوبات فى تركيب قواعد لإطلاق صواريخ سام — ٣ فى مواضع متقدمة من ساحة المعركة .

وفى هذه الأثناء اضطرت إسرائيل إلى إيقاف غارات العمق ، ورأت الحكومة الأمريكية أفضلية الإتصال المباشر بمصر عليها تستطيع أن تحرز بالدبلوماسية ما لم تحرزه بواسطة تسليح إسرائيل . وعند هذا الحد يمكن القول بأن حرب الاستنزاف

أوشكت أن تؤتى ثمارا طيبة في ربيع سنة ١٩٧٠ فمن جهة صار يخشى من أن تعود مصر محورا لتكتل عربى يستطيع مواجهة اسرائيل بصورة أكثر فعالية . ومن جهة أخرى أبدت الولايات المتحدة استعداداً لعرض مشروعات انسحاب اسرائيلى تقوم على أساس القرار ٢٤٢ مع شىء من التفصيل . والحق إن عبدالناصر أراد أن ينتهز هذه الظروف الملائمة ليغازل الأمريكين ، ففي الخطاب الذى اعتاد أن يلقيه فى إحتفالات العمال أول مايو توجه بالحديث إلى الرئيس نيكسون وقال : « إن الولايات المتحدة توشك أن تقوم بخطوة خطيرة ، وذلك بتقديم دفعة جديدة من الطائرات المتقدمة إلى إسرائيل ، وسوف يؤثر ذلك على ميزان القوى . فإذا كانت الولايات المتحدة تريد السلام حقا فعليها أن تأمر اسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة . وإذا قالت إنه ليس بطاقتها أن تضغط على إسرائيل فنحن على استعداد لتصديقها . وفي هذه الحالة نطلب فقط من واشنطن أن تكف عن تزويد إسرائيل بالسلاح » .

وقى تقديرنا أن عبدالناصر عول فى هذه الفترة على الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته وليم روجرز ، غير أن النظام الأمريكى لا يترك للسلطة التنفيذية حرية التصرف حتى لو افترضنا أن الحكومة الأمريكية لينت من موقفها بعض الشىء . فى هذه الأيام على وجه التحديد طلب ٨٥ من أعضاء مجلس الشيوخ زيادة الصفقة المتعاقد عليها مع إسرائيل من الطائرات . وحينما نجحت القوات المصرية بالتعاون مع السوفييت خلال شهر يونيو ١٩٧٠ فى تقريب قواعد الصواريخ من القناة قدمت الولايات المتحدة للدولة العبرية أجهزة تشويش مكنتها من استمرار غاراتها على مواقع الجيش المصرى فى منطقة القناة ، بل إن البيت الأبيض وجه إنذارا إلى الكرملين بشأن وضع الصواريخ غرب قناة السويس قائلا بأنه لن يقبل بهذا الإخلال بالتوازن العسكرى فى منطقة القناة .

عملت الإدارة الأمريكية خلال تلك الحقبة فى إتجاهين متوازيين : إتجاه يستهدف الضغط على مصر عسكريا بتقديم الأجهزة الحديثة إلى إسرائيل ، وإتجاه يقدم الحلول الوسط التى تستهدف إنهاء حالة الحرب أولاً ، ثم الوعد بالانسحاب إسرائيل بشكل أوضح مما جاء به القرار ٢٤٢ .

كان هذا هو مضمون مشروع روجرز المفصل الذى جاء على شكل بيان موجه إلى الحكومة المصرية صادر فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ ونظراً لأهمية هذه المرحلة التى نعتبرها نقطة تحول فى سياسة عبد الناصر الخارجية وموقفه إزاء النزاع العربى الإسرائيلى نورد هنا بعض فقرات من البيان .

« لقد قرأت بعناية خطاب الرئيس عبد الناصر فى أول مايو، وأنا أوافق على أن الموقف فى الشرق الأوسط يجتاز نقطة حرجة ، وأعتقد أنه من مصلحتنا المشتركة أن تحافظ الولايات المتحدة وتقوى روابط الصداقة مع كل شعوب ودول المنطقة ثم أضاف « وفى رأينا فإن الطريق الأكثر فعالية للإتفاق على تسوية هو أن تبدأ الأطراف فى العمل تحت إشراف السفير يارنج بشأن الخطوات التفصيلية الضرورية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ » وإنتهى إلى الإقتراحات الآتية :

أولاً :

أ- أن تتعهد كل من إسرائيل ومصر بإعادة وقف إطلاق النار لمدة محدودة على الأقل .

ب- أن تتعهد كل من إسرائيل ومصر ، وأيضاً إسرائيل والأردن بإصدار البيان التالى الذى سيكون من السفير يارنج إلى السكرتير العام للأمم المتحدة .

« أن مصر وإسرائيل أخطرتنى أنهما قد وافقتا وأظهرتا رغبتهما فى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل أجزائه فإنهما تعينان ممثليهما فى المناقشات التى ستدور تحت إشرافى

ثانياً : إن الهدف من المناقشات هو التوصل إلى إتفاق على إقامة سلام عادل ودائم بينهما يقوم على :

(أ) الاعتراف المشترك بين كل من مصر وإسرائيل بحق كل منهما فى السيادة والاستقلال السياسى .

(ب) الإنسحاب الإسرائيلى من أراضى تم إحتلالها فى نزاع ١٩٦٧ وذلك بما يتمشى مع القرار ٢٤٢ .

ثالثاً : احترام قرارات وقف إطلاق النار الصادرة من مجلس الأمن بدءاً من أول يوليو حتى أول أكتوبر.

صدر هذا البيان بينما كان عبد الناصر يتأهب لرحلته الأخيرة إلى الاتحاد السوفييتي بقصد العلاج وإجراء المباحثات مع رجال الكرملين في نفس الوقت . فلم يشأن أن يبت برأى في هذا الموضوع بيد أنه حينما اجتمع أنور السادات نائب الرئيس بمجموعة من قيادات الاتحاد الاشتراكي اتفقوا على أن مشروع روجرز غير مقبول ، وصرح السادات بذلك أمام الصحفيين ، ولذا فإن المفاجأة كانت تامة إذ عاد عبد الناصر من موسكو ليعلن في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ قبول مشروع روجرز .

وهنا نتساءل : لماذا انطوت موافقة الرئيس المصري على عنصر المفاجأة أمام الرأي العام المصري والعربي ؟ ألم يقيم مشروع روجرز على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقد سبق قبوله أم أن به إضافات وتفاصيل جديدة تجعله أسوأ بالنسبة لقرار مجلس الأمن ؟ الحق أننا إذا تأملنا في المشروع نلاحظ عليه بعض الاختلافات مع القرار السابق (٢٤٢) مما يحمل على القول بأن عبد الناصر خطا خطوة أخرى إلى الوراء قبيل وفاته . ونوضح تلك الاختلافات فيما يلي :

أولاً : إن المشروع يحل الولايات المتحدة محل هيئة الأمم المتحدة في الرقابة على وقف إطلاق النار ويجعلها قادرة على توجيه مباحثات إنهاء حالة الحرب والإنسحاب بعد أن كان هذا الأمر من اختصاص الأمم المتحدة وحدها حسب قرار ٢٤٢ ، صحيح إن مشروع روجرز يدعو إلى إحياء مهمة يارنج ولكن ستغدو هذه المهمة واقعة تحت تأثير الحكومة الأمريكية صاحبة المشروع وستكشف هذه الحقيقة عندما نتناول بعد قليل المباحثات المصرية السوفيتية التي حرت في موسكو قبل إعلان الموافقة .

ثانياً : إن المشروع يبدأ بالنص على الاعتراف بالاستقلال السياسي بين جميع دول المنطقة ، ويدعو كلا من مصر وإسرائيل إلى إجراء مباحثات الإنسحاب على هذا الأساس . ولا يشير إلى اللاجئين الفلسطينيين ويلمح تلميحاً عابراً إلى إمكانية إشراك الأردن في المباحثات . فكأنه يمهّد الطريق لصلح منفرد . ومن الغريب أن وزير خارجية مصر محمود رياض دافع عن إجراءات

تنفيذ المشروع بأن المباحثات التي ستجرى بين مصر وإسرائيل ستم على طريقة مباحثات رودس سنة ١٩٤٩ وعلى ذلك فإنها تنطوي على المفاوضات غير المباشرة ، وكأن هذه القضية مازالت لها أهمية تذكر إذ طالما قبل مبدأ الاعتراف فلا فائدة من التمسك بمظهر المفاوضات غير المباشرة .

ثالثاً : إن نص مشروع روجرز لم يكتب إلا باللغة الإنجليزية . وبناء عليه فلا مخرج يمكن الإعتماد عليه كما فعلت حكومة عبدالناصر فيما يتعلق بالقرار ٢٤٢ بخصوص كلمة «الأراضى» والتي ترد في اللغة الفرنسية ، دون تمييز بين المعرف بأل والمجرد من أداة التعريف . وقد أكد مشروع روجرز عبارة «الانسحاب من أراضى إحتلت سنة ١٩٦٧ ، مما يعنى التنازل عن بعض الأراضى المحتلة» .

رابعاً : وهذه إضافة اقتضتها ظروف الإشتباكات حول القناة ، والتي لم تكن قائمة عند صدور القرار ٢٤٢ ، وأعنى بذلك وقف إطلاق النار حول قناة السويس لمدة ثلاثة أشهر ، و يترتب على ذلك النص سؤال هام وهو : لمصلحة أى من الطرفين حددت مدة لوقف إطلاق النار ؟ وليست الإجابة عن هذا السؤال بالأمر اليسير ، فهناك من يرى أن مشروع روجرز صدر في وقت تحسن فيه مركز القوات المصرية ، وزادت خسائر الإسرائيليين خاصة في الطائرات فبلغت ١٣ طائرة خلال شهر يوليو بفضل تركيب صواريخ سام ٣ ولو صح هذا الرأي فإن مبرر حرب الاستنزاف يظل قائماً ، والمنطق هنا يقول كما ذكر القادة السوفييت إنه لولا تحسن وضع القوات المصرية ما إهتمت الولايات المتحدة بمحاولة الوصول إلى حل ، ولكن يمكن القول من جهة أخرى بأن خسائر مصر البشرية كانت عالية . ثم أن الأراضى المحتلة هى الأراضى المصرية ، وبالتالي فإن الطرف الذى يحتاج إلى إستخدام القوة هو الطرف المصرى . ولا تطلب إسرائيل أفضل من وقف إطلاق النار واستمرار الوضع الراهن لاسيما وأنه لا توجد في سيناء حرب عصابات أو أى مظهر من مظاهر المقاومة تسبب ذلك العناء الذى تحملته إسرائيل في إحتلالها للبنان سنة ١٩٨٢ فسيناء تكاد تكون خالية من السكان كما هو

معروف ، وهذا المنطق نستنتج أن تحديد المدة هو محاولة من الولايات المتحدة لإنقاذ ماء وجه عبد الناصر حتى تتاح له فرصة للتفكير ، وتقديم التنازلات ، فن بين الأقوال الشاذة في الدوائر الأمريكية والإسرائيلية أن عبد الناصر بما له من رصيد في الزعامة ، وبما أن العرب تؤثر فيهم العوامل الشخصية أكثر من العوامل الموضوعية ، فإن عبد الناصر هو الشخص الوحيد في العالم العربي القادر على عقد صلح مع إسرائيل دون أن يسقط .

وإذا كان مشروع روجرز يمثل تراجعاً جديداً في سلسلة التراجعات التي اضطرت إليها النظام الناصري منذ ١٩٦٧ فما هي دوافع هذا التراجع الجديد ؟ لقد ذهب الكتاب في تفسير ذلك بمذاهب شتى منها أن المرض كان قد ثقل على عبد الناصر وأثر على حالته المعنوية وجعله مستعداً لقبول التنازلات . ومنها إحساسه بأن الاشتباكات حول القناة لم تأت بالنتيجة المرجوة ، وأنها أدت به إلى وضع التبعية للسوفييت إلى حد لم يعد مقبولاً لديه .

أما السبب المباشر المؤكد فهو إخفاقه في الحصول على الأسلحة اللازمة للاستمرار في حرب الاستنزاف في حين كانت إسرائيل تتلقى أسلحة متقدمة بصفة مستمرة .

وتفصيل ذلك أن زيارة الرئيس المصري لموسكو أنت في أعقاب بيان روجرز ، ولم يكن القادة السوفييت في بداية المباحثات مستعدين على الإطلاق لكي تقبل مصر المشروع الأمريكي ، وقد وافق هؤلاء القادة على عقد صفقة كبيرة لتسليم مصر تقدر بـ ٤٠٠ مليون دولار ، وهو مبلغ له أهميته في ذلك الوقت . واستجاب قادة الكرمين لمعظم طلبات الأسلحة ولم يرفضوا سوى الطائرات القاذفة ، وكان الوفد المصري يرى أن هذه الطائرات ضرورية كرد على تزويد أمريكا لإسرائيل بشبكات التشويش الإلكترونية الجديدة . وكانت سياسة السوفييت الدائمة هي رفض تزويد مصر بالأسلحة الهجومية لاعتقادهم بأن أي هجوم على إسرائيل قد يجلب هزيمة أخرى . وستسقط هذه الحجة بالطبع عندما تنجح القوات المصرية في عمليات العبور سنة ١٩٧٣ .

وامتدت الخلافات إلى الموضوعات السياسية فاحتد بريجينيف في الحديث قائلاً بأن مشروع روجرز يعنى أن الأمريكيين أصحاب الفضل في السلام ، وبذا يجنون ثمار تعبنا . فهم لم يتقدموا بالمبادرة إلا بسبب تحسن الموقف العسكرى ، بل لا يصح تسميتها بمبادرة لأنها لا تزيد عن قرار ٢٤٢ إلا في أنها تجعل الولايات المتحدة تحل محل المنظمة الدولية . صحيح أن يارنج يستمر في مهمته ولكن بتوجيه امرىكى . ثم لماذا أهمل الأمريكيون الإشارة إلى مباحثات الدول الأربع الكبرى ؟ وقد كان السوفييت يفضلون هذه القناة على غيرها من القنوات التى تعالج مشكلات الشرق الأوسط بما فيها قناة الأمم المتحدة .

دافع عبدالناصر عن موقفه قائلاً إن الأمريكيين يريدون دائماً إظهارنا بمظهر من يرفض السلام في حين تبدو إسرائيل وكأنها هى المستعدة لقبول الحلول السلمية . ولم يكن هذا الرد دقيقاً لأن إسرائيل كما سنرى لم تكن مستعدة لقبول مشروع روجرز إلا تحت الضغوط .

وتساءل الوفد السوفييتى عن سيستفيد عسكرياً خلال الأشهر الثلاثة التى تحدت لوقف إطلاق النار، وأجاب عبدالناصر بأن من المفروض أن تكون هناك رقابة وإذا لم نتوصل إلى شىء خلال المدة المذكورة فسوف يستأنف القتال و يدرك العالم حينئذ اننا لم نغلق باب السلام . و يلاحظ ان الإشارة إلى الرقابة على وقف إطلاق النار جاءت غامضة وسيتضح أن الأمريكيين سيفرضون أنفسهم كرقباء بالنيابة عن إسرائيل لشروط وقف إطلاق النار.

وطرف القادة السوفييت بعد ذلك إلى موضوع حساس ، وقالوا لقد سمعنا أن ثمة تياراً من البغض نحو الخبراء السوفييت يسود بعض دوائر الجيش ، فاعترف الرئيس المصرى بهذه الحقيقة غير أنه شبهها بوجود منشقين داخل الاتحاد السوفييتى ، وأضاف (أنه لو كانت هناك شبهة لإحتلال سوفييتى ماجئت إلى موسكو أصلاً ، وعلى العكس فإنى أنتهز هذه الفرصة وأطلب مزيداً من التنسيق بين الفريق محمد فوزى وبين المسئول عن الخبراء السوفييت فى مصر) وأخيراً سككت السوفييت على مضض عن معارضة القرار الناصرى بقبول مشروع روجرز . فماذا كان رد الفعل الإسرائيلى ؟

لقد سبق للدولة العبرية أن أبدت امتعاضها من مشروع روجرز لسنة ١٩٦٩ ، وفي سبيل إقناع إسرائيل هذه المرة بالقبول . كتب نيكسون إلى جولدا مائير في ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٠ ، (نفس اليوم الذى أعلن فيه عبد الناصر قبول المشروع) [إن الولايات المتحدة لن تجبر إسرائيل على تنفيذ قرار ٢٤٢ طبقاً للتفسير العربى ، أو على أى حل شامل لمشكلة اللاجئين أو انسحاب من أراضى محتلة قبل تحقيق السلام] وفي هذه الرسالة وعد نيكسون بمزيد من التسليح .

لم تعلن إسرائيل موافقتها إلا في ٣١ يوليو ، وقرنت مائير هذا الإعلان بتحفظات تتعلق بالرقابة حول تجميد الأوضاع العسكرية غرب قناة السويس إلى مسافة خمسين كيلومتراً . ولم يكتف العدو بذلك ، بل قام بعمل عسكري يثبت بواسطته كيف أن إسرائيل لم تقبل وقف إطلاق النار نتيجة لخسائرها في الطائرات ، فقامت في اليوم التالى بإسقاط أربع طائرات سوفيتية يقودها طيارون سوفيت داخل الأراضى المصرية ، مما يعنى أيضاً أن إسرائيل تمتلك الخطط والحيل التى تمكنها من استمرار المواجهة حتى لو شارك السوفيت فيها مشاركة ملموسة . وكانت هذه هى حجة الإسرائيليين دائماً الزعم بأن المساعدات السوفيتية هى العائق فى طريق السلام .

تضمن وقف إطلاق النار شرطاً تعارف عليه الطرفان دون إعلان وهو تجميد الأوضاع العسكرية على مسافة خمسين كيلومتراً من ضفتى القناة بناء عليه أخذت إسرائيل تشكو من أن مصر تنتهك هذا الشرط . وفى هذه المرة فإن الرقابة قد غطت أراضى مصرية جديدة تمتد إلى محافظة الشرقية . وطبقاً لهذا الاتفاق قامت طائرات الإستطلاع . يوا أمريكية بالتحليق فى هذه المسافة ، وحتى لوجاءت بنتيجة تكذب الإدعاءات الإسرائيلية ، فيكفى أن تكون (حرب الاستنزاف) قد تمخضت عن هذا الوضع المهين . فقد كان بوسع الأقار الصناعية أن تصور الأوضاع العسكرية كما تشاء وتكشفها للدولتين العظميين . وإذن فإن قبول الرقابة الأمريكية لا يستهدف سوى كسب ميزة لصالح الولايات المتحدة ، وهى ميزة لا تعنى سوى تأكيد السيطرة الأمريكية واستغلال الظروف السيئة التى أوصل إليها عبد الناصر مصر .

ورغم ذلك كله لم يرض هذا الوضع المتطرفين في الوزارة الإسرائيلية ، فقد ذكر رابين أنه بذل جهداً كبيراً لإقناع مائير رئيسة الوزراء بقبول الاتفاق ، ومع أنها إضافت إليه تحفظات فإن مناحم بيجين والوزراء المنضمين إلى الائتلاف من حزبه قرروا الاستقالة من الحكومة احتجاجاً على قبولها مشروع روجرز ووقف إطلاق النار في ٧ أغسطس ١٩٧٠ .

ويقال إن عبد الناصر واجه لأول مرة معارضة بين أعضاء حكومته ومنظمته السياسية ، غير أن المعارضة لم تكن تجدى في ظل نظام يوليو ١٩٥٢ ، ومن المفارقات أنه حينما حل أجل الرئيس المصري بعد أقل من شهرين ورغم ما أحدثته إتفاق وقف إطلاق النار من رد فعل في العالم العربي ، فإن الجماهير نسيت كل ذلك في لحظة وخرجت بالملايين تودع نعشه وداعاً حاراً .

حقاً لقد صدق الأستاذ الكبير توفيق الحكيم حينما أصدر بعد سنوات (١٩٧٤) كتابه الشهير (عودة الوعي) حيث يدور محور الكتاب على فكرة مؤادها أن الشعب المصري كان فاقداً وعيه حينما كان يخرج مهلاً للزعيم دون أن يعي بحقيقة ما يجري . ولم يعد إليه الوعي إلا بعد أن اختفت صورة الزعيم من وسائل الإعلام لبضع سنوات .

إن الطغاة لا يستفيدون من وسائل القهر وسدّها ، بل أيضاً من نزوع الشعوب حديثة العهد بالاستقلال إلى عبادة الفرد .

الفصل الرابع

عودة إلى الشئون العربية
الملك حسين والفلسطينيون
أيلول ١٩٧٠

تبدلت تلك الأيام من سنة ١٩٦٤ حينما كان عبد الناصر يأخذ زمام المبادرة بدعوة الرؤساء والملوك العرب إلى إجتماع قمة فيسارع الجميع إلى التلبية في الزمان والمكان حيثما حدده. ولوحظ بالعكس أن الرئيس المصري بات يضيق ذرعاً بالتجمعات التي تشمل الدول العربية أو الإسلامية مجتمعة. فهو لم يحضر على سبيل المثال مؤتمر القمة الإسلامي الذي إنعقد في الرباط (سبتمبر ١٩٦٩) لمعالجة الآثار الناجمة عن احتراق المسجد الأقصى بالقدس المحتلة. وفي الأشهر التالية انعقد مؤتمر قمة عربي في الرباط أيضاً (ديسمبر ١٩٦٩) وقد رأينا كيف غادره عبد الناصر ساخطاً على ماجرى فيه من مساومات حول معونة الأقطار العربية لدول المواجهة.

وقد غدا الرئيس المصري يؤثر التجمعات الجزئية حيث لا يواجه الملك فيصل أو الحسن الثاني الذين قد يترفعون عليه. وربما كان لهذا الاتجاه الجديد ما يبرره من حيث أن المواجهة مع إسرائيل بعد يونيو ١٩٦٧ تتطلب جدية التعاون مع سوريا والدول التي تستطيع أن تؤثر في المجهود العسكري. فقبل يونيو ١٩٦٧ كثيراً ما كان عبد الناصر يعلن أن الوحدة العربية ينبغي أن تسبق أى عمل يستهدف تحرير فلسطين أما الآن فهو لا يستطيع أن يتعلل بهذا الشرط، لأن الوحدة هي أمر بعيد المنال، ومعنى الإصرار على هذا الشرط هو تأجيل المواجهة المحتومة مع العدو إلى أجل غير مسمى، وترك الأراضي العربية محتلة.

وطبقا لهذا الإتجاه عقد إتفاق سرى مع سوريا لتنسيق الشؤون العسكرية .
وقد علل محمود رياض الذى كشف عن وجود هذا الإتفاق وأرجعه إلى سنة
١٩٦٩ ، علل الطابع السرى بأنه يستهدف عدم إثارة إسرائيل . وقد انعشت
التغييرات التى وقعت فى ليبيا والسودان فى نفس هذا العام (١٩٦٩) الأمل لدى
عبد الناصر فى إيجاد دائرة عربية محدودة تسير على طراز حكمه ، بل تعتبره نموذجا .
فحركة النيرى أحلت فى السودان حكما عسكريا ديكتاتوريا محل النظام
الديمقراطى الليبرالى الذى تمتعت به البلاد لمدة خمس سنوات تقدم خلالها
السودان على كثير من البلدان العربية من حيث تأمين الأفراد على حرياتهم .

أما حركة القذافى فهى نموذج (لثورة جمهورية) أسقطت نظاما ملكيا ولكنها
بدلاً من أن تحل محله نظاماً ديمقراطياً صارت فى طريق الديكتاتورية . وإذا كانت
سوريا تصلح لتنسيق فى الشؤون العسكرية بحكم ظروف المواجهة فإن ليبيا
والسودان فى وضعهما الجديد تصلحان لإتحاد فيدرالى يتمتع فيه عبد الناصر
بالزعامة بين مغامرين عسكريين جديدين .

وفى سنة ١٩٧٠ وضعت الخطوط المبدئية لإتحاد ثلاثى يضم مصر والسودان
وليبيا ، وفى بعض الأحيان كان يشار إلى سوريا بدلاً من السودان . والغريب فى
الأمر هو أن عبد الناصر أثناء زيارته الأخيرة للإتحاد السوفيتى استشار قادة
الكرملين فى موضوع هذا الإتحاد وطال الأخذ والرد فى هذا الشأن مما يطرح من
جديد تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين عبد الناصر والسوفييت فى هذه المرحلة
الأخيرة من حياته .

وفى اثناء المباحثات حول تلك القضية أبدى السوفييت استياء من فكرة
الإتحاد فثاروا على سبيل المثال الصعوبة التى قد تنشأ عن رفض سوريا للقرار
٢٤٢ (فكيف توفقون بين سياسة سوريا الخارجية وبين سياستكم ؟) .

فأجاب عبد الناصر بأن الإتحاد سيكون فيدراليا وليس اندماجيا . وعلى كل
حال فإن هذا الموضوع مازال محل دراسة (والذى يدفعنا إلى التفكير فى الإتحاد هو
الخوف على مصير ليبيا حيث تحاك المؤامرات العديدة ضد الثورة) واستمر الجدل ،
فتارة يبدى السوفييت استياءهم بالقول إن الأحزاب المتصارعة فى سوريا ستجر

المتاعب على عبد الناصر وتارة أخرى يتساءلون عن طبيعة العلاقات التاريخية بين مصر وليبيا . واضطر عبد الناصر إلى أن يقف موقف الدفاع في هذه القضية العربية البحتة أمام محدثيه السوفييت .

وتبعاً لتغير اتجاهات النظام المصري فقد شهدت العلاقة بالأردن تبديلاً جوهرياً منذ حرب يونيو، فبعد الشقاق صار عبد الناصر يرى في الملك حسين ونظامه الجسر الباقي للإتصال بالولايات المتحدة خاصة وقد غدا كلا النظامين يتفقان دون سائر البلاد العربية بقبول قرار ٢٤٢ بينما وقفت منظمة التحرير الفلسطينية موقفاً عدائياً .

غير أن هذا الاختلاف لم ينعكس على علاقة المنظمة بالحكومة الناصرية ، وإنما دب الشقاق بينهما إثر الإعلان عن قبول مبادئ رء حرز، والشروع في تطبيقها وذلك بوقف إطلاق النار في ٧ أغسطس ١٩٧٠ ، فعلى أثر ذلك هاجمت إذاعة فلسطين الموجهة من القاهرة من ظل يتربع على عرش الزعامة العربية ردحا من الزمن ، فما كان من عبد الناصر إلا أن أوقف تلك الإذاعة ، وأخذت المهاترات الإعلامية تتسع . ومن هنا ربط بعض الكتاب والمؤرخين بين وقف إطلاق النار على جبهة قناة السويس وبين قمع الملك حسين للفدائيين بعد مضي شهر واحد من وقف إطلاق النار .

وفي تقديرنا أن هذا الخلاف لم يكن سوى عامل مشجع للملك حسين على ضربته الموجهة ضد الفدائيين لأن عوامل الصراع بين الملك وجيشه من جهة وبين منظمات الفدائيين من جهة أخرى كانت متشعبة وتعود إلى أكثر من عامين مضياً ، ونتفاهم بإطراد . فقد ترتب على إحتلال الضفة الغربية قدوم أعداد أخرى من اللاجئين إلى شرق الأردن ، وفي المناخ الذي يسود مخيمات اللاجئين تتهياً الظروف لتربية الشباب على الروح القتالية والنزعة إلى الثأر، والثورة على الأوضاع العربية القائمة . وفي خلال تلك الفترة نمت التيارات اليسارية داخل منظمة التحرير . فإلى جانب منظمة فتح ورئيسها ياسر عرفات تصاعد نفوذ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش ، والجبهة الديمقراطية بزعامة نايف حواتمة ، وتأثرتن كلتا الجبهتين بالإيديولوجية الماركسية ، واتبعن في تنظيم

كفاحها أساليب العمل الشيوعي ، ولم يمنع ذلك من إتفاق مختلف الجماعات المكونة لمنظمة التحرير من الإتفاق على نظرية واحدة بشأن الهدف . فإتفاق المنظمة المعلن سنة ١٩٦٨ ، فجريح في القول بأن التحرير المنشود يشمل فلسطين في إطار حدود عهد الإنتداب حيث ينبغي إقامة حكومة علمانية يشكل العرب فيها الأغلبية . أما اليهود فلا يقبل منهم كمواطنين في هذه الدولة سوى الذين يستطيعون إثبات إقامتهم في البلاد بصورة دائمة قبل سنة ١٩٤٧ .

وعلى الجانب الآخر كان الملك حسين ينظر إلى الصراع مع إسرائيل نظرة مختلفة . وقد بدأ يشعر بخطر الجماعات الفلسطينية على نظامه ، أو على الأقل ما يمكن أن تجلبه هذه المنظمات من ثأر إسرائيلي يؤدي إلى احتلال مزيد من الأراضي وهو لا يؤمن بالنظرية القائلة إن إحتلال مزيد من الأراضي المأهولة بالسكان يستنفد طاقات العدو . وكان الملك مطمئناً إلى تأييد جيشه المكون أساساً من أبناء العشائر الذين عاشوا بمعزل عن المؤثرات الخارجية ، ولم يتزعزع ولاؤهم للنظام الملكي التقليدي . يضاف إلى ذلك بث الدعاية الدينية بين جنود وضباط الجيش ، وأفهامهم بأن حركة الفدائيين مرتبطة بالشيوعية الإلحادية . والأهم من ذلك كله تعرض سكان مدن شرق الأردن : عمان وأربد وغيرها لمضايقات الفدائيين ، وقد صار هؤلاء يسيطرون على الجبال المحيطة بالعاصمة و ينزلون إلى الشوارع مسلحين يهددون هذا أو يرهبون ذاك .

وقد شهد عام ١٩٦٨ بدء الإصطدامات بين الجيش وبين الفدائيين خلال شهرى فبراير ثم نوفمبر إثر مظاهرات قام بها الفلسطينيون في ذكرى تصريح بلفور . ثم هدأت الأحوال نسبياً خلال عام ١٩٦٩ حينما انشغل الفدائيون بتثبيت أنفسهم في لبنان وظفروا بإتفاقية القاهرة التى تنظم العلاقة بينهم وبين السلطة اللبنانية مع الإعتراف بحقهم في العمل عبر الحدود ، واستقلالهم بحماية مخيماتهم والإحتفاظ بأسلحتهم داخلها .

والواقع أن ظروف لبنان تختلف عن الأردن من حيث إنه يوجد قسم كبير من السكان ممثلاً في الطوائف الإسلامية التى وجدت في الفلسطينيين حلفاء لهم في

وجه التعتنت المارونى وإصرار الطائفة المارونية على الإحتفاظ بامتيازاتها فى التركيب الوظيفى للدولة .

أما فى شرق الأردن فإن السكان الأصليين شعروا بوجود إختلاف فى المصالح المحلية بينهم وبين الوافدين . وحينما تجددت المشاحنات فى شهر يونيو ١٩٧٠ اتخذت طابعا خطيراً ونطاقاً أوسع ، وهدد زعماء فلسطينيون بالإطاحة بالملك حسين مالم يستجيب لمطالبهم وذلك بإبعاد الوزراء المعارضين للحركات الفدائية .

وكان الملك حسين منذ حرب يونيو ١٩٦٧ يعانى من عدم الاستقرار الوزارى بسبب إختلاف الساسة الأردنيين حول كيفية الخروج من الورطة وكيفية معاملة هذا العدد الكبر من الوافدين الفلسطينيين . وتحت ضغوط الفدائيين فى يونيو ١٩٧٠ استجاب الملك لدعوة الفلسطينيين وأقال الوزراء المعروفين بمعارضتهم ، وبدأ العالم العربى والخارجى يتساءل عن مصير العرش الأردنى .

وفى هذا الإطار بحثت لجنة خاصة فى الولايات المتحدة كيفية رد الفعل الأمريكى فى حالة تعرض الكيان الأردنى أو اللبناى للتقويض من الداخل . ومن الواضح أن المقصود بذلك هو إتساع نفوذ الفدائيين فى أى من القطرين . وإنتهت اللجنة خلال شهر يوليو ١٩٧٠ إلى ضرورة استخدام كافة الوسائل للمحافظة على هذه الكيانات الصديقة . ولتبرير تدخل أمريكى محتمل ذهب بعض المسئولين مثل وليم كوانت عضو مجلس الأمن القومى إلى إلباس أحداث ايلول (سبتمبر ١٩٧٠) صورة الحرب الباردة ، فزعم أن الفدائيين من أعضاء الجبهة الشعبية اليسارية اختاروا هذا الوقت بالذات لعملية اختطاف الطائرات الأربع واحتجاز الرهائن الأمريكيين من بين ركابها لمنع الملك حسين من المضى فى طريق التسوية الذى سار فيه عبدالناصر ، وإنتهى بقبول مشروع روجرز . ولم يستبعد الخبر الأمريكى بشئون الشرق الأوسط أن يكون الذين قد أقدموا على هذا العمل قد قصدوا منع إنسياق الأردن فى تيار السياسة الأمريكية .

والحق إن الملك حسين لم يكن بحاجة إلى إنتظار تحدى الفدائيين لسلطته ، فهو من قبل وقوع حوادث إختطاف الطائرات ، ومنذ أن أجبره الفلسطينيون على التعديل الوزارى وإبعاد الوزراء المعادين للنشاط الفدائى فى شهر يونيو السابق ،

ترك العاصفة تمر، وعزم على أن يعصف بالفدائيين عند أقرب فرصة سانحة وكان يربط بالأردن منذ حرب يونيو ١٩٦٧ نحو عشرين ألف جندي عراقي . وربما خشى الملك من تدخلهم لحماية الفدائيين في حالة الاصطدام بهم ، ثم وقعت بعض التطورات التي أزال تلك المخاوف ، منها الاختلاف الذي حدث بين منظمة التحرير، وبين النظام المصري اثر موافقة عبدالناصر على مشروع روجرز، ووقف إطلاق النار في جبهة القناة . ومنها ازدياد اعتماد المنظمة على تأييد دمشق ، ومعروف ما بين فرعي حزب البعث الحاكمين في سوريا والعراق من خصومات ، وبما أن المنظمة التحمت مع سوريا ، فقد تأكد للملك حسين من أن الفرقة العراقية المربطة بالأردن ستقف موقف الحياد من الصراع المرتقب

ثم جاءت أحداث إختطاف الطائرات واحتجاز ٤٥ أمريكيا في أحد المطارات النائية بالأردن لتجعل الظروف الدولية مواتية للملك كي يضرب ضربته دون أن يخشى ردود فعل عربية فعالة ، وفي ١٦ سبتمبر تكونت الحكومة العسكرية برئاسة محمد داود لتنفيذ خطة القضاء على تجمعات الفدائيين وأعلن الملك أنه لو لم يتخذ هذه الإجراءات لما انتظر جيشه الموالي تحدي الفدائيين للسلطة ولتدخل من تلقاء نفسه .

وينطوي وصف الملك لهذه الحالة على حقيقة ما بين الجيش الأردني وبين تنظيمات الفدائيين من تناقض فالمؤسسة الأولى مشهورة بدقة انضباطها ، وقد بث النظام الأردني في ضباط الجيش الاعتزاز بالإنتماء الأسرى وبين الجنود الاعتزاز بالعشائر . وبالإضافة إلى ذلك نشطت الدعاية الدينية بين فصائل الجيش وصورت الفدائيين بصورة الجماعات الشيوعية الملحدة . وبصرف النظر عن صحة هذا الإدعاء فقد حفرت هذه الدعاية هوة أخرى بين المؤسستين ، هذا إن صح وصف جماعات الفدائيين بأنها مؤسسة ، فإن من بين الفروق التي ميزت بين الجيش الأردني المنضبط وبين الفدائيين التابعين لمنظمة التحرير هو أن الفريق الثاني لم يكن يتمتع بالإنسجام ، ولا أدل على ذلك من أن قيادة منظمة التحرير تنصلت من حوادث إختطاف الطائرات ، وشجبت مرتكبيها

وبينما كان الصراع قد بدأ بقصف مواقع الفلسطينيين حول عمان ، اتسعت دائرة التوتر وذلك بإيفاد حكومة دمشق لواء مدرعا إلى الحدود الأردنية ، ودلت الظواهر على أنه يوشك على إحتلال مدينة أربد شمال الأردن . وقد أدى هذا التحرك السوري إلى رد فعل أمريكي مبالغ فيه . وكالعادة ذهبت واشنطن إلى تبرير تحركها على أساس أن سوريا تقف وراء جماعات الفدائيين ، وأن الإتحاد السوفييتي يقف وراء سوريا . وهكذا صدرت الأوامر بتجميع قطع الأسطول الأمريكي إلى مواقع يسهل استخدامها لنزول المظليين الأمريكيين إلى الأردن في حالة الضرورة . ووضعت القواعد الأمريكية في ألمانيا الغربية في حالة تأهب ، كما أرسلت تعزيزات من هذه القوات إلى حاملات الطائرات . ونشرت وزارة الخارجية الأمريكية انذارا بعدم قبول أى تدخل خارجي في الأردن ، بينما بحثت الدوائر المختصة احتمال نزول القوات الأمريكية إلى البر . ويقول وليم كوانت في كتابه « أمريكا والعرب وإسرائيل » إن النقاش الذي دار كشف عن اعتراض الكسندر هيج المسئول عن قوات حلف الأطلسي لعدم الاستعداد الكافي ، وبناء عليه رجحت كفة الخطة المبنية على إيجاد ترتيب مامع إسرائيل بحيث يقبل الملك حسين في حالة الضرورة القصوى مساعدة القوات الإسرائيلية .

والظاهر أن السياسة الأمريكية إبان تلك الأزمة اتسمت بالتردد ما بين أن تتدخل الولايات المتحدة مباشرة أو أن تترك هذه المهمة لإسرائيل . ولا بد أن يكون بعض الأمريكيين قد نبه إلى أن اعتماد الملك حسين على مساعدة إسرائيلية ضد الفدائيين أو سوريا سيجلب على المدى الطويل كارثة على النظام . فإنيار صورة العالم العربي سنة ١٩٧٠ لم تبلغ تلك الدرجة التي هوت إليها في سنة ١٩٨٢ حينما طلبت الكتائب اللبنانية تدخل إسرائيل فكوفئت بتولى السلطة واعتراف عدة حكومات عربية بأن أمين الجميل زعيم الكتائب يمثل الشرعية .

وهذه المناسبة تطرح عدة أسئلة مازال التاريخ لا يستطيع الجزم فيها برأى . فهل كانت سوريا تقصد إلى تدخل شاملي إلى حد الإطاحة بالنظام الأردني ؟ إن شواهد الأمور تدل على عدم وجود مثل هذه النية ، ويمكن القول بصورة أكثر تفصيلا

إن الصراع على السلطة في دمشق كان قد بلغ الذروة في تلك الفترة بين صلاح جديد وحافظ الأسد، وأخذت كفة الأسد ترجح وكان معروفا بعدم رغبته في التورط بعيداً في الأزمة الأردنية .

ومن بين هذه الأسئلة أيضاً مدى صحة ما رواه إسحاق رابين في مذكراته من أن الملك حسين طلب تدخل الطيران الإسرائيلي ضد المدرعات السورية المتقدمة في الأراضي الأردنية . وحسب هذه الرواية فإن إسرائيل حينما استشارت الولايات المتحدة لم تعط جواباً واضحاً . وإذا كان هناك شك في استنجد الملك حسين بإسرائيل ضد سوريا ، فن الثابت أنه فعل ذلك إزاء الولايات المتحدة . ويبقى بعد ذلك السؤال : هل طلب الملك حسين من الأمريكيين الاكتفاء بضربة جوية على المدرعات السورية المتقدمة في الأردن ، أم أنه حسب شهادة كوانت طلب تدخل برياً أمريكياً في الأراضي السورية بدلاً من الأردن مما يضطر حكومة دمشق إلى الانسحاب ؟

وبينما كان الأخذ والرد دائراً بين الولايات المتحدة وإسرائيل نجح سلاح الجو الأردني الصغير في توجيه ضربات إلى المدرعات السورية وعلى أثر ذلك أخذت تنسحب إلى الحدود . وفي تقديرنا أن هذا التدخل الجوي من السلاح الأردني لم يكن إطلاقاً هو السبب في تراجع سوريا ، فلا شك أن حكومة دمشق كانت تحسب حساباً لتدخل إسرائيلي مدعوم من الولايات المتحدة وتعمل على تجنبه . وقد لوحظ أن الكرملين احتج كعادته بلهجة قوية على التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط ، ولكن دون أن يحرك شيئاً من قواته ، على حين أن السياسة الأمريكية اتخذت مواقف إيجابية فعالة فقام الرئيس نيكسون نفسه برحلة إلى روما ، ومنها طار إلى إحدى قطع الأسطول السادس في البحر المتوسط ، ومن فوق حاملة الطائرات « سراتوجا » أعلن رئيس الولايات المتحدة أن الأزمة التي يشهدها الشرق الأوسط تشبه أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا سنة ١٩٦٢ ، معنى ذلك أن الرئيس الأمريكي يعتبر علاقة سوريا بالإنحاد السوفيتي شبيهة بعلاقة الأخير

بكوبا . وأن الشرق الأوسط له من الأهمية للولايات المتحدة ما لكوبا الواقعة على عشرات الكيلومترات فقط من السواحل الأمريكية . وفي كلا الأمرين مغالطة كبيرة .

يحظى الفلسطينيون دائما بعطف عظيم من مختلف الدول العربية ومن أجهزة الإعلام التابعة لها . ورغم ما أصاب العلاقات بين النظام المصري وبين منظمة التحرير من أزمات منذ قبول مشروع روجرز ، فقد شعر عبد الناصر بأن الوقوف موقف المتفرج على مذابح الفلسطينيين ومحاولة سوريا لإنقاذهم قد يقضى على ماتبقى له من إحترام في العالم العربي . ومنذ بداية القتال أخذ يتصل ببعض الرؤساء العرب الذين يرتبطون معه بصلات حسنة . وتجمع بعض رؤساء الدول في القاهرة فكان ذلك نواة لدعوة مؤتمر عربية شامل خاصة بعد أن اتخذت الأزمة أبعاداً دولية خطيرة على نحو ما رأينا . وقد حضر هذا المؤتمر معظم الرؤساء العرب ، وكشفت المناقشات عن تحول ملموس في سياسات عبد الناصر العربية تضاف إلى التحولات التي حدثت في سياسته الدولية .

فقد وقفت كل من ليبيا وسوريا في جانب الفكرة الداعية إلى إرسال قوات عربية مشتركة لمساعدة الفدائيين داخل الأراضي الأردنية . وعلى الطرف الآخر وقف عبد الناصر بجانب الملك فيصل يعترض على هذه الفكرة ، على أساس أنها قد تدفع الملك حسين إلى طلب تدخل أمريكي أو إسرائيلي . وكانت هذه مناسبة لكي يذكر عبد الناصر نفسه بالأخطاء التي ارتكبها في الماضي ، سواء بإرسال قوات إلى اليمن أو بالتحرك سنة ١٩٦٧ للدفاع عن سوريا . وأضاف الرئيس المصري : أنتم تزايدون على الفلسطينيين ومصر هي التي تحارب . ولعل عبد الناصر كان يأمل في إيقاف القتال على أساس حل يشبه الحل الذي وضعته إتفاقية القاهرة بالنسبة لعلاقة الفلسطينيين بالسلطة اللبنانية .

على أية حال فإنه إزاء تلك الخلافات في الرأي لم يجد مؤتمر القمة مخرجاً سوى أن يرسل ممثلاً عنه للوساطة بين الحكم الأردني وبين الفلسطينيين ، واختيرت دولة معروفة بسلبيتها في هذه القضايا وهي تونس لتتوفر في مندوبها صفة الحياد .

وهكذا كلف الباهى الأدغم رئيس الوزراء التونسي بمهمة الوساطة . وطوال إنعقاد المؤتمر، ومرور الوقت بين ذهاب الوسيط وعودته من عمان كان الجيش الأردني قد سحق الفدائيين في أهم مواقعهم ولم يبق لهم سوى بعض المعسكرات في الشمال القريبة من الحدود السورية . وعندما وصل الملك حسين إلى هذه النتيجة وجد من حسن السياسة أن يفاجئ مؤتمر القمة بحضوره ، ويتحول بذلك من متهم أمام الرؤساء والملوك إلى شريك . ولا شك أن حضور الملك حسين كان له أحسن الأثر على عبدالناصر فقد أنقذه من إتخاذ موقف أو قرار تترتب عليه مسؤوليات ، وفتح أمامه باب التوفيق بين الأطراف المتنازعة ، وهذا ما تحقق بإتخاذ المؤتمر القرارات التي تنظم علاقة الفدائيين بالحكومة الأردنية . فلهؤلاء حق حراسة المخيمات ولكن ليس لهم الحق في أن يظهروا بسلاحهم في المدن المأهولة بالسكان . وهذه التسوية تشبه إلى حد كبير في أسسها إتفاق القاهرة لسنة ١٩٦٩ والذي نظم العلاقة بين الفلسطينيين وبين السلطة اللبنانية .

لم تكن أحداث ايلول ١٩٧٠ هي نهاية الصراع بين الفدائيين وبين حكومة عمان رغم تكوين لجنة دائمة للوساطة ووضع الإتفاق في صيغة محددة يصعب تكييفها قانونيا . وقد بقى الفدائيون يسيطرون على مواقع في جرش وعجلون شمال الأردن وعلى مقربة من الحدود السورية ، بيد أن النظام السوري الذي انفرد حافظ الأسد به لم يعد متحمسا كما كان النظام السابق لخوض مجابهة مع الأردن من أجل الدفاع عن الفدائيين .

وحينما قرر الملك حسين تصفية المراكز المتبقية للفدائيين خلال شهر يوليو سنة ١٩٧١ لم تتحرك الحكومة السورية مكثفية بمهاجمة النظام الأردني بواسطة أجهزة الإعلام . وفي نفس الوقت اتخذت بعض الدول البترولية قرارات بقطع المعونة عن الأردن طبقاً لما كانت تتلقاه من مساعدات مالية منذ مؤتمر الخرطوم . وكانت الولايات المتحدة تجد في هذه المناسبات فرصة لاجتذاب الأردن نحو عجلة السياسة الأمريكية عن طريق تعويضها بالمال ودفعها إلى صلح منفرد مع إسرائيل ينطوي على تنازلات هامة . ثم إن الجزائر بادرت بهذه المناسبة إلى قطع العلاقات

الدبلوماسية مع عمان . وفي العام التالي قطعت مصر العلاقات الدبلوماسية معها إثر إعلان الملك حسين في مارس ١٩٧٢ عن مشروعه بإنشاء المملكة الأردنية المتحدة .

إن الضجة التي أثارت حول هذا المشروع تبدو وكأنها إختلاف على ملكية السمك في الماء أو الطير في الهواء . دون أن يملك المعارضون شباك الصيد . فالضفة الغربية تزرع تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٦٧ ومشروع المملكة العربية المتحدة يضع حلاً وسطاً بين هؤلاء الذين يريدون إنشاء دولة فلسطينية مما يبعد أكثر فأكثر احتمالات الانسحاب الإسرائيلي ، وبين الذين يريدون إعادة الوضع إلى ما كان قبل يونيو ١٩٦٧ ، أى استمرار نظام المملكة الأردنية الهاشمية على أساس الاندماج التام بين الضفتين وحسب مشروع المملكة المتحدة تنشأ شخصية محلية للضفة الغربية بحيث تكون لها ادارتها ومجالسها الخاصة كرمز على الوجود الفلسطيني . وبذلك يوفق الملك حسين بين دعوة منظمة التحرير إلى إنشاء دولة وتظاهر الولايات المتحدة بأنها توافق فقط على استرجاع الأردن لأراضيه .

وفي تقديرنا أن تقرير مصير الضفة ينبغي أن يؤجل إلى الوقت الذي تعود فيه بالفعل إلى سلطة عربية أيا كانت هذه السلطة وعندئذ يكون الحديث عن الدولة الفلسطينية أمراً متصلاً بالواقع .

الفصل الخامس

السادات في مفترق الطرق

من المفارقات أنه عند تولى السادات للسلطة كان مجال الاختيار مفتوحاً أمامه سواء فيما يتعلق بنهج السياسة الخارجية ، أو ما يخص استمرار وقف إطلاق النار، أو إستئناف حرب الاستنزاف . وعلى العكس لم يكن هناك أى مجال أمام الشعب المصرى لإختيار رئيس الجمهورية . فالنظام الذى فرض على البلاد منذ ١٩٥٢ لم يسمح بالتنافس على هذا المنصب حتى ولو كان بين شخصين ينتميان إلى الجماعات المستأثرة بالسلطة .

أما أن مجال الاختيار كان مفتوحاً أمام السادات فى تحديد السياسة الخارجية ، فذلك راجع إلى ما المسناه من تحسن فى العلاقات مع الولايات المتحدة فى نهاية حكم عبدالناصر . وإذن فقد كان بوسع السادات إما أن يقوى من هذا التحسن أو أن يزيل أسباب الخلاف مع السوفييت ويمضى قدماً فى طريق الاستعداد للمواجهة أو أن يعود إلى طريق إيجاد توازن فى علاقات مصر الخارجية كما هو الحال قبل حرب يونيو . وقد كشفت الأيام فيما بعد عن أن مزاج السادات الشخصى كان يدفعه إلى التقرب من الغرب . وذلك على سبيل الإعجاب بالنظام الرأسمالى وما يوفره من حياة الترف لبعض الفئات دون أن يعجب بالجانب الديمقراطى من هذا النظام .

على أنه لم يكن بوسع السادات أن يفصح عن حقيقة ميوله بينا الاستعدادات تجرى لإحتمال تجدد الاشتباكات حول القناة ، لذلك ظل السادات يهاجم فى

خطبه العامة الولايات المتحدة ، ولم يخرج عن هذا الأسلوب حتى خطاب ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٣ ، كما تكررت زيارته للإتحاد السوفييتى خلال نفس الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٢) ولم تنقطع تصريحاته العامة التى تشيد بالمساعدات السوفيتية .

كان أول إختبار مر به حكم السادات بعد فوزه بالتركية هو حلول اليوم الخامس من نوفمبر موعد إنتهاء الأشهر الثلاثة لوقف إطلاق النار . وقد كان من السهل عليه أن يجدد هذا الوقف ثلاثة أشهر أخرى دون تردد أو حوار مع أعضاء حكومته (لان البيت لم يرب بعد) أما عند حلول الموعد الثانى للتجديد فقد صار السادات يواجه مشكلة المعارضة الداخلية التى تزعمها على صبرى . وهكذا عقد إجتماعاً للجنة التنفيذية شرح فيه حقيقة موقف مصر الذى لا يحتمل مغامرة بحرب ، مذكراً بأخطاء ما قبل حرب يونيو سنة ١٩٦٧ (لقد كنا قبل تلك الحرب نملك أوراقا عديدة : رصيد عبد الناصر على المستوى العربى والعالمى ، وقوتنا العسكرية ، ومركزنا فى العالم العربى ، والملاحه فى قناة السويس . وقد فقدنا الآن كل هذه الأوراق) .

ولا شك أن الحكومة الجديدة فى مصر تعرضت لضغط دولى جديد ، فكل فريق يسعى لضمان استمرار نفوذه ، فالسوفييت بادروا بإرسال وفد على مستوى عال للعزاء فى وفاة عبد الناصر . ولم يكن الأمر يستدعى قدوم كوسيجين والعديد من القادة السوفييت لولا أنهم أرادوا أن يتحققوا من نوايا الحكم الجديد . أما الأمر يكون فقد ضربوا على نغمة التخويف ، فبينما كان محمود رياض يبحث فى نيويورك المد الأول لوقف إطلاق النار أوائل نوفمبر وجهت حكومة واشنطن إحتجاجاً على إنتهاك مصر للإتفاق بتحريك صواريخ سام-٣ إلى مسافات قريبة من القناة لم يتفق عليها ، ودعى وزير الخارجية المصرى إلى تبرير موقفه أمام التليفزيون الأمريكى فكانت حجته هو أن الولايات المتحدة هى التى إنتهكت وقف إطلاق النار ، فهى التى تعهدت بعدم تزويد إسرائيل بطائرات الفانتوم أثناء وقف إطلاق النار غير أنها لم تلتزم بوعدها كما تدل تصريحات الرسميين الأمريكيين . وكما ذكرنا منذ قليل فإن السادات كان يخشى فى بداية عهده أن تهم حكومته بالتراخى أو أن يقول قائل من خصومه : لو كان عبد الناصر حيا لما

مدد وقف إطلاق النار. لذلك أوفد السادات بعثة إلى موسكو تضم على صبرى ومحمد فوزى ومحمود رياض فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ واتضح من خلال الحديث مع بريجنيف أنه لا يجب استئناف الاشتباكات حول القناة ، فقد أبلغهم بأن الجيش المصرى الذى بلغ حجمه ثلاثة أرباع مليون وقد سلح تسليحا جيدا ، ومع ذلك فلا ينبغي أن تقرروا شيئا إلا إذا كانت النتيجة مضمونة . وقد يكون من الصعب سياسيا وقف إطلاق النار بعد الخامس من فبراير ، ولكن يمكن استمرار الوقف الفعلى دون إعلان . ثم إن هناك قرارا صادرا من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فيمكن الاستناد إليه . ثم تطرق الحديث بطبيعة الحال إلى التسليح ، فأبدى السوفييت حسن النية نحو تزويد مصر بقطع من الغيار وصناعة الهليكوبتر والرادار . أما طائرات (ت . يو) بعيدة المدى فكان بريجنيف حذرا من تزويد مصر بها خشية أن تستخدم فى هجوم على إسرائيل دون إستعداد كامل . ولتهذئة الخواطر وعد بريجنيف بالتحدث مع الأمريكين بحثا عن الحل السلمى (وإذا قبلتم قوات فصل من الدول الكبرى فسيشكل ذلك عنصرا جديدا هاما فى حل الأزمة) .

يتضح من هذا الحوار كيف أن السوفييت أوجدوا المبررات أمام السادات لمد وقف إطلاق النار ولكنه لم يشأ أن يجدد الوقف بطريقة تلقائية ، بل أراد أن يحيطه ببعض التحركات التى تغطى موقفه فى الداخل وقد تحرك الجمود فى الخارج وهكذا خرج السادات بإقتراحه الشهير أمام مجلس الشعب فى الخامس من فبراير ١٩٧١ وهو الذى يعرض فيه مبدأ السلام مع إسرائيل ، و يقبل كخطوة أولى لفتح قناة السويس للملاحة مقابل انسحاب جزئى إلى شرق مضائق متلا والجدى .

وقد أثار هذا الاقتراح دهشة فى الأوساط الأجنبية فلم تصدقه معظم الجهات فى أوروبا ، وخاصة أن الاقتراح اشتمل أيضا على تأكيد باستئناف المعارك إذا لم يقبل فى خلال شهر . ولم يتأثر الأمر بكون يعرض السلام ، بل قالوا إن إعادة فتح القناة للملاحة لا يهمهم ، بل قد يفيد السوفييت وحدهم . ومن المؤسف أن إسرائيل لم تستقبل الاقتراح لما سذكروه فيما بعد من إستمرار التصلب إزاء موضوع الإنسحاب من سيناء .

و يعتبر اقتراح السادات فى الخامس من فبراير تراجعاً جديداً قدمته مصر فى عهد الرئيس الجديد . ففى السابق كانت مصر ترفض الحلول الجزئية مقابل السلام . أما الآن فهى تقبل إقامة سلام مع إسرائيل بصورة انفرادية ومقابل انسحاب جزئى على أن يتم التفاوض بشأن استكمال الانسحاب بعد فتح قناة السويس ، ومرور السفن من مختلف الجنسيات بما يفهم منه حق المرور للسفن الإسرائيلية .

والأرجح أن السادات قصد بهذا الاقتراح إحراج إسرائيل فى وقت كانت بعثة يارنج قد نشطت ، كما أن رغبته فى إقناع الولايات المتحدة بعدم جدية إسرائيل فى الانسحاب قد طغت على ما عداها بما فى ذلك المآخذ التى قد توجه إلى الاقتراح من خصومه السياسيين . أما مجلس الشعب فليس له أى اعتبار فهو يصفق لأى حديث يخرج من فم الرئيس .

لم يحدث الاقتراح أى أثر فى إسرائيل رغم ما إنطوى عليه من تنازلات . وهذا يؤكد مرة أخرى أن موقف إسرائيل فى أعقاب حرب يونيو كان أفضل بكثير من تصلبها المطرد الذى إنتهى إلى رفض اقتراح الخامس من فبراير فعندما طرح مبعوث الأمم المتحدة يارنج أسئلته على الطرفين المصرى والإسرائيلى أبدى المصريون موافقة صريحة على إقامة السلام فى حالة الانسحاب . أما ماثير فقد ظلت تماطل فى الرد ، وبعد إلحاح شاركت فيه الولايات المتحدة قالت رئيسة الوزراء إنه فى حالة إتفاق صريح مع مصر بشأن السلام « الصلح » فلن يزيد إنسحابنا عن خط يقع غرب مضائق متلا والجدى . أى أقل مما اقترحه السادات مقابل إعادة فتح القناة .

لم يأخذ أحد تهديد السادات باستئناف الاشتباكات بعد شهر واحد من الاقتراح مأخذ الجدى . ثم إنه سبق للسوفييت كما رأينا أن أوحوا بفكرة استمرار وقف إطلاق النار بصورة ضمنية دون تصريح أو إعلان أو الحاجة إلى تجديده كل ثلاثة أشهر . ومع ذلك فإن خصوم السادات فى الداخل رغم تسترهم وراء الشعارات اليسارية لم يتفقوا حول هذا الموضوع . وإرضاء لهذا الفريق قام السادات بأول زيارة لموسكو بعد توليه السلطة عند إنتهاء الشهر المحدد لاستئناف إطلاق

النار. وهناك تجدد الجدل حول نوعية الأسلحة التي ينبغي تزويد مصر بها ، وتمسك الكرملين بموقفه الراض لتزويد مصر بالأسلحة الهجومية وفي حالة تقديم أنواع محدودة منها ، يجب أن يتم استخدامها بواسطة الخبراء السوفييت . بينما ألح السادات على أهمية تدريب الضباط المصريين على تشغيل تلك الأسلحة .

ومن المعروف أن السياسة السوفيتية إزاء الشرق الأوسط درجت منذ مدة على عدم الاكتراث بطبيعة نظام الحكم في دول المنطقة . فإبان التوتر الشديد الذي نشأ بين الكرملين وعبد الناصر سنة ١٩٥٩ لم يمنع من الإتفاق على البدء في عمليات السد العالي . وفي سوريا مثلاً وقع في سنة ١٩٧٠ خلاف بين جماعات شيوعية متباينة فأرسلت بعثة سوفيتية لتقصي الحقائق وعادت لتقرر أنه ليس لهذا الخلاف تأثير على العلاقات السوفيتية السورية ، وأنه لا داعي لمناصرة فئة شيوعية ضد أخرى ، بل الأفضل التعامل مع حكومة حافظ الأسد ، وإنطلاقاً من هذا المبدأ ترك السوفييت صديقهم صلاح جديد يغرق في تورطه في الأردن و يواجه مصيره بوضعه في غياهب سجون الأسد . وقد رأينا كيف وقف السوفييت موقفاً سلبياً من الأزمة الأردنية . أما نصيحهم الدائم لمصر بالبحث عن الحلول الدبلوماسية حتى أنهم وعدوا السادات بالتوسط لدى الأمريكيين من أجل الحل السلمي ، فرجعه غالباً إلى عدم الثقة في كفاءة الدول العربية الحربية منذ ١٩٦٧ ، وإبان زيارة السادات الأولى لموسكو في مارس ١٩٧١ كان من بين الحجج التي ذكرت له لصرفه عن فكرة الحرب تصدع الجبهة الشرقية بإحتدام النزاع بين سوريا والأردن وطلب الأخير سحب القوات العراقية منه .

بيد أن المعارضه الداخلية في مصر اتخذت من عدم إستئناف القتال حجة للتنديد بالسادات مما اضطره إلى أن يكرر الإعلان بأن سنة ١٩٧١ ستكون سنة الحسم .

وفي تقديرنا أن مسألة الاشتباكات لم تكن في نظر الخصوم السياسيين سوى مسألة ثانوية . أما المحرك الحقيقي للمعارضة فيعود إلى أن السادات أخذ يعين في المناصب القيادية أشخاصاً يكتون له الولاء الشخصي ، ولم يفتح الباب إلا لعدد قليل من أنصار العهد السابق . بل المعروف أن السادات استغل منصبه كنائب

لرئيس الجمهورية ومرض عبدالناصر لإيجاد مركز ثقل له في مختلف الدوائر ففى الجيش قرب أحمد اسماعيل ومحمد صادق وكمال حسن على . وفى الإتحاد الاشتراكى وثق صلاته بالفريق الذى كان يسمى الرأسمالية الوطنية و ببعض الشخصيات المعروفة بنزعتها الليبرالية وبينما بقى التنظيم الطليعى مغلقاً أمام السادات فلم يستطع أن يستقطب منه أحدا . ومن المعروف أن عبدالناصر شجع هذا التنظيم بعد هزيمة يونيو لتحقيق هدفين هما اجتذاب الشباب اليسارى فى منظمته الوحيدة ، وإيجاد توازن فى القوى بين العناصر المؤثرة فى السلطة بعد أن تكشف له خطأ الاعتماد التام على القوات المسلحة أو على مجموعة محددة من هذه القوات مثل المجموعة التى إلتفت حول عبدالحكيم عامر . وفى هذا العهد المتميز بتعدد مراكز القوى تعاظم شأن الحرس الجمهورى .

لم يكن بوسع المعارضة أن تجابه السادات محتجة باستبعادها من المراكز القيادية ، وإنما كان عليها أن تبحث عن مبرر آخر لتفجير الموقف . ولسوء حظها اختارت قضية لا تثير إهتمام الجماهير المصرية وهى قضية الإتحاد الثلاثى المقترح مع سوريا وليبيا وقد سبقت الإشارة إلى أن الكرملين فى لقاءات عبدالناصر الأخيرة لم يكن متحمساً لمثل هذا الإتحاد ، بيد أن السوفييت لم يصروا على موقفهم فى نهاية الأمر ، ولذلك فتن المؤكد أنه لم يكن ثمة أى تنسيق بين جماعة على صبرى وبين السوفييت فيما يتعلق بمعارضة خطة الإتحاد الثلاثى . وربما ظنت المعارضة أن قيام الإتحاد سيقوى مركز السادات داخليا .

كشفت المعارضة موقفها لأول مرة عند طرح موضوع الإتحاد على اللجنة العليا للإتحاد الاشتراكى . وبما أنه لم تظهر أغلبية واضحة ترجح كفة أنصار الإتحاد أو خصومه فقد حول إلى اللجنة المركزية . وأمام هذه اللجنة دافع السادات عن خطة الإتحاد الثلاثى على أساس أنها جزء من قومية المعركة وأن هذا الإتحاد استمرار للخط الذى رسمه عبدالناصر . فكيف يعارضها هؤلاء الذين يتحدثون بإسم الناصرية .

أما حجة على صبرى وأنصاره فانبثت على أساس أن اتخاذ قرار الإتحاد الفيدرالى كان فردياً ولم يدرس دراسة كافية . وهناك التجربة السيئة التى خلفها

نظام الوحدة السورية السابق . يضاف إلى ذلك عدم إدخال السودان في مشروع الإتحاد ، علماً بأن نظام النيرى في هذه الفترة كان وثيق الصلة باليسار السودانى .

واجه السادات تجربة مريرة في اللجنة المركزية ، إذ قوبل باستهزاء عدد كبير من الأعضاء . وتكررت هذه المواقف في إحتفالات عيد العمال أول مايو سنة ١٩٧١ ، وفي هذا الإحتفال رفعت صور عبد الناصر بدون أن ترافقها صورة رئيس الجمهورية . وأخذت المعارضة تنشط بين عمال حلوان . وبذلك نزل الخلاف إلى الشارع المصرى وكان لابد من إتخاذ إجراء يقرر مصير الساطة في مصر . وكان رأى شعراوى جمعة منذ اضطرابات اللجنة المركزية هو إمتصاص الخلاف بدلاً من المواجهة ، لأن المواجهة قد تؤدي إلى صراع حول السلطة يطيح في نهاية الأمر بالنظام بأكمله . ولذلك أخذ باقتراحه بعدم التصويت على مشروع الإتحاد في اللجنة المركزية . وتأجلت المواجهة حتى إحتفالات أول مايو وتحريك العمال . وعلى أثرها أقال السادات على صبرى من جميع مناصبه .

كانت هناك فرص طيبة أمام المعارضة لكى تنجح في الاستيلاء على السلطة لولا إخفاق بعض الحسابات . فاللواء محمد صادق لم يستجب لدعوة الفريق فوزى للإشتراك في المؤامرة كما اكتشف سامى شرف في آخر لحظة أن الليثى ناصف رئيس الحرس الجمهورى غير موال للحركة يضاف لذلك تحرك ممدوح سالم محافظ الإسكندرية لكشف المؤامرة قبل وقوعها . وفي تقديرنا أن تقاليد الحكم في مصر تعطى لصاحب السلطة رصيذاً خاصاً يساعده في مواجهة الانقلابات .

دارت هذه الأحداث في وقت كانت الخيارات مفتوحة أمام السادات إما بالكشف عن ميوله الأمريكية أو متابعة سياسة سلفه ، ولولا أن الأمريكين كانوا يخذلون المحاولات الساداتية لإيجاد تسوية على أساس الحل الوسط فلربما أظهر تحولاً في السياسة الخارجية المصرية في وقت مبكر . وهناك بعض الشواهد على وجود مثل هذه الرغبة ، فقد رحب الرئيس المصرى الجديد ترحيباً حاراً برسالة التهنية التى بعث بها نيكسون في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بمناسبة عيد ميلاد السادات . ورغم إنقطاع العلاقات الدبلوماسية فإن الرئيس المصرى أعطى لزيارة

وزير الخارجية الأمريكي للقاهرة في مايو ١٩٧١ أهمية بالغة حتى أن معلقاً أمريكياً هو وليم كوانت لاحظ أن إستقبال روجرز في القاهرة كان محاطاً بالود أكثر مما لقيه في إسرائيل قبل أيام .

رغم ذلك فقد كشفت المباحثات التي جرت في أوائل مايو بين روجرز والسادات إلى أي مدى بلغ الاستخفاف الأمريكي بالأمانى العربية . فبمناسبة طرح مشروع الحل المؤقت والإانسحاب الجزئي من سيناء تساءل روجرز عما سيفعله المصريون بخط بارليف في حالة الإانسحاب الجزئي فهل سيدمرونه ، أم أنه يمكن إبقاء بعض المدنيين الإسرائيليين للمحافظة على هذا الأثر . والخلاصة هي أن الموقف الأمريكي تدنى من البحث عن حل أيا كان هذا الحل ضئيلاً إلى التفكير في تثبيت وقف إطلاق النار حتى تساءل بعض العرب بحق : هل يمكن أن تتحول خطوط وقف إطلاق النار إلى حدود دائمة كما حدث عند توقيع هدنة رودس سنة ١٩٤٩ ، لذلك نعتقد أن السادات خرج من هذه المقابلة بالإقتناع بضرورة خوض المغامرة العسكرية .

ويربط بعض الكتاب بين أحداث المؤامرة في مايو ١٩٧١ وبين مسارعة السوفييت إلى إرسال وفد كبير إلى القاهرة حيث عرض مشروع صداقة وتعاون ، بمعنى أن السوفييت أنتابهم شيء من الشك في نوايا السادات من جراء قمع العناصر اليسارية المصرية . وهذا الربط بعيد الإحتمال . والأصح هو أن المبادرة السوفيتية جاءت نتيجة الشكوك التي حامت حول إتصالات السادات المتكررة بالأمريكيين والتي كان آخرها وأهمها زيارة روجرز وزير الخارجية الأمريكية للقاهرة وتوقع الكرملين أن يحدث تحول في علاقات مصر الخارجية .

قبل أن ينتهي نفس شهر مايو سنة ١٩٧١ حضر بودجورنى رئيس الدولة في الإتحاد السوفيتى على رأس وفد كبير وعرض على مصر عقد معاهدة صداقة تثبت المركز الأدبى الذى يتمتع به السوفييت فى مصر . والحق إن المعاهدة المصرية السوفيتية الموقعة فى ٢٧ مايو ١٩٧١ لم تضيف جديداً على طبيعة العلاقات المصرية السوفيتية فى ذلك الوقت . فالتعاون والصداقة هى عبارات عامة والتسهيلات البحرية كانت موجودة بدون معاهدة . والنص على عدم الإنضمام إلى تكتلات

معادية للطرف الآخر هو نوع من الضمان للسوفييت الذين استثمروا الكثير من الأموال في مصر وأمدوها بالأسلحة في مواجهة أية تحولات مفاجئة تحدث في ظل نظام الحكم الفردى .

ويمكن القول إن المعاهدة كانت مفيدة لمصر بقدر ما حققت من ضمانات غير مؤكدة للسوفييت . فقد نصت على تزويد مصر بحاجاتها من السلاح للدفاع عن نفسها ، ولكن حينما يفكر السادات في إلغاء المعاهدة سنة ١٩٧٦ فإن السوفييت لن يقوموا بأى رد فعل ، بل إن السادات لم يتردد بعد عقد المعاهدة بقليل في إتخاذ مواقف من شأنها أن تسيء إلى القيادة السوفييتية . فبعد "نجوم شهرين من عقد المعاهدة وقع الانقلاب الذى قام به ضباط شيوعيون فى السودان ضد حكم النميرى . فلم يتردد السادات فى استخدام القوات المصرية المرابطة فى السودان لإنقاذ نظام النميرى حتى أن الصحف السوفييتية الخاضعة لتوجيه الدولة لم تستطع أن تخفى نقدها لهذا التصرف . كما أن المعاهدة لم تمنع من إخراج الفنيين السوفييت فى العام التالى . وعلى هذا يمكن القول إن المعاهدة المصرية السوفييتية لم تضع أى قيد على حرية مصر فى إدارة شئونها الخارجية أو الداخلية ومن ثم لم يكن هناك مبرر لإلغائها فى سنة ١٩٧٦ سوى أنها أفقدت مصر القدرة على المناورة مع الأمريكين .

على أن العالم العربى لا يخلو دائما من بعض القادة الذين يتوجسون من أية إتصالات مع السوفييت . فقد تصادف أن زار فيصل ملك السعودية مصر بعد عقد المعاهدة بقليل فأبدى مخاوفه من هذا الاتجاه ، وتساءل : هل يمكن أن تؤدى تلك المعاهدة إلى إنتشار الشيوعية ؟ وكان من السهل على السادات أن يطمئن صديقه الملكى بأن هناك فرقا بين معاهدة الصداقة وبين إحتمال إنتشار الشيوعية فى بلد إسلامى كمصر .

لا شك أن اقتراح السادات بإعادة الملاحه إلى القناة مقابل إنسحاب جزئى قد فتح الباب أمام الولايات المتحدة وأصدقاء إسرائيل بصفة عامة كى يغذوا الاتجاه نحو الحل المنفرد . صحيح أن اقتراح السادات كان يشتمل على تحديد مدة زمنية للإنسحاب الكامل من سيناء وهى ستة أشهر بعد استئناف الملاحه فى القناة كما

أنه تضمن الدعوة للحل الشامل إلا أنه صار مفهوما أن هذه الدعوة الأخيرة ليست جدية بالقدر الكافى . وبالتالى يمكن بدء سلسلة جديدة من المحاولات للتقريب بين مصر وإسرائيل بمعزل عن الأطراف الأخرى ، وقد صرح روجرز بهذه الفكرة بشكل واضح أمام الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٧١ .

فى ذلك الوقت كان هنرى كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومى قد أخذ يبرز فى توجيه السياسة الخارجية الأمريكية وترجح كفته على كفة وزير الخارجية روجرز وأثناء انعقاد الجمعية العامة طلب كيسنجر مقابلة محمود رياض ليقنعه بأفضلية الحلول الجزئية قائلاً بأنه كلما كان الحل محدوداً كلما ثبت أنه مؤقت ، ولذلك فهو ينصح بمضى مصر فى مشروع إعادة الملاحاة إلى القناة مقابل انسحاب محدود . وعندما أبدى وزير خارجية مصر دهشته من طلب كيسنجر إحاطة المقابلة بالسرية ، وهو أمر غير مألوف فى الدول الديمقراطية ، أجاب مستشار الأمن القومى الأمريكى بأنه لا يريد أن يظهر على السطح فى مسألة النزاع العربى الإسرائيلى بسبب أصله اليهودى ، والذي قد يوحى للرأى العام بأنه متحيز لإسرائيل ، والأمر غير كذلك كما زعم . وقد استشف محمود رياض خلال تلك المقابلة ومحاورات كيسنجر أن هدفه هو إقناع مصر بالحل المنفرد تمهيداً لعزلها عن العالم العربى . وهو ما ستحققه الولايات المتحدة بعد عدة سنوات .

والظاهر أن الأمريكين لمسوا كيف أن السادات يختلف عن سلفه فى وجود الاستعداد الحقيقى لديه للحل المنفرد إلا أنه كان يحتاج إلى تغطية موقفه فى تلك الحقبة . ولم تؤثر المعاهدة المصرية السوفيتية فى نظر الدوائر السياسية الأمريكية والتي أفهمت أن التخلص من العناصر اليسارية فى الداخل يكتسب من الأهمية قدراً أكبر من المعاهدة المذكورة . ومن ثم فقد نشط الأمر يكيون فى البحث عن حل ولكن بدون الضغط على إسرائيل ، بل نشطو قناتين من قنوات المساعى الدبلوماسية : إجتماعات الدول الأربع الكبرى بخصوص الشرق الأوسط والتي كان التمثيل الأمريكى فيها منخفض المستوى . أما القناة الثانية فتتمثل فى تنشيط مهمة يارنج وتوجهه بالأسئلة إلى كل من مصر وإسرائيل حول الهدف الأخير لكل منهما . وبالنسبة لمصر فقد لمس يارنج صدق النية لإنهاء حالة الحرب والاستعداد

لتنازلات مقابل انسحاب إسرائيل من سيناء ، أما في القدس فقد واجه مراوغة من جولدا مائير ، وبعد أن ضيق الخناق في أسئلته صرحت رئيسة الوزراء بأنه لن يجري انسحاب أكثر من غرب مضائق متلا والجدى ، وبعد إفتتاح القناة يمكن البحث في انسحاب جزئي آخر . وفي جميع الأحوال لابد وأن تحتفظ إسرائيل بشرم الشيخ .

كان لهذا الحديث موجهها تحت ضغط وإحراج أسئلة يارنج ، إلا أن الموقف الإسرائيلي الذي كان يمكن تنفيذه عمليا فهو ما صرح به بعض رجال ساحال من أن إسرائيل لن تنسحب إلا بقدر عشرة كيلومترات شرق قناة السويس حتى تظل القناة على مرمى المدافع الإسرائيلية عند إعادة الملاحة إليها . وبدلاً من الحوار حول الحلول الدبلوماسية كانت الدولة العبرية تركز إهتمامها على طلب المعونات والأسلحة . وفي هذا المجال أحرزت إسرائيل في المدة من ١٩٧٠ - ١٩٧٣ تقدماً سريعاً للغاية في كمية وكيفية التسليح الأمريكي ، فقد تضاعف بالقياس إلى السنوات الثلاث السابقة (١٩٦٧ - ١٩٧٠) بمقدار عشر مرات ، حتى أن اليهود فضلوا في أغليبيتهم التصويت لنيكسون الجمهوري عند تجديد الرئاسة سنة ١٩٧٢ بدلاً من التأييد التقليدي لمرشح الحزب الديمقراطي

كان رصيد نيكسون السياسي مستمداً من التغييرات التي أحدثتها الشؤون الخارجية ، فقد اتخذ قرارات حاسمة بشأن فيتنام والإعتراف بالصين الشعبية . وفي الشرق الأوسط استردت الولايات المتحدة نفوذها في مصر ، إذ صارت تحكم في وقف إطلاق النار . وفي مجال العلاقة مع الإتحاد السوفيتي تميزت تلك الفترة بلقاءات القمة بين نيكسون وبريجينيف . ومع أن الموضوع الرئيسي الذي شغل تلك اللقاءات دار حول تحديد إنتشار الأسلحة النووية إلا أن الشرق الأوسط لم يغفل تماماً . وعلى هامش لقاءات القمة تم إتفاق على ورقة عمل تجريبية بين كيسنجر وجروميكو تضمنت المبادئ الآتية :

إن الهدف النهائي الذي يبقى هو الحل الشامل بالانسحاب الإسرائيلي من أراضي عربية محتلة ، ويجوز تنفيذ ذلك على مراحل ، كما يمكن الإتفاق على وجود مناطق منزوعة السلاح ووضع قوات الأمم المتحدة في شرم الشيخ بصورة دائمة .

وانهاء حالة الحرب ، وحرية الملاحة بالبحر المائي ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة ، وضمان الدولتين لهذه المبادئ .

ومن يتأمل هذه المبادئ العامة يلاحظ أن الإتحاد السوفيتي تراجع في عدة أمور تفصيلية في سبيل سياسة الوفاق . فقد كان معروفا على سبيل المثال أنه يعارض التوسع في استخدام قوات الأمم المتحدة ، فصاريو يد وجودها الدائم في شرم الشيخ . والأسوأ من ذلك أنه وافق على التفسير الأمريكي لقرار ٢٤٢ حتى قيل إن هذا الإتفاق كان من العوامل التي شجعت السادات على إتخاذ قرار إخراج المستشارين السوفيت من مصر .

الاستغناء عن الخبراء السوفيت ودلالاته

إن من يراجع خطب السادات الأخيرة ، ويطالع تصوييره لعملية الخبراء السوفيت وكأنها انجاز بطولي ، يدرك مدى مايعنيه ذلك من مغالطات ، فبالرجوع إلى الوقائع المسجلة والتي روينا طرفا منها يتضح أن الخبراء السوفيت إنما جاءوا بناء على طلب مصر ، وكان الكرملين يتردد بصفة خاصة في توسيع دور هؤلاء الخبراء ، بينما كان عبد الناصر يلح في طلبهم .

وقد وصل الأمر في فترة ما ، وتحت تأثير صدمة هزيمة يونيو أن عرض عبد الناصر تولى أحد الجنرالات السوفيت قيادة سلاح الدفاع الجوي المصري . وإذا كانت تعوزنا الوثائق ، فإن التركيب النفسى لهذا الطراز من الحكام الطغاة يؤدي عادة إلى الغرور والروح العدوانية طالما كان الحاكم آمنا على نظامه . فإذا شعر بخطر ما يهدده أصيب بالهلع واستغاث بمن ينقذه بصرف النظر عن الوسيلة أو الإحساس بكرامة وطنه .

غير أن السوفيت كانوا حريصين على عدم التورط المباشر في الصراع مع إسرائيل ، وعابوا على القادة العرب هذا الهلع ونهبهم إلى أنه لا يصح أن يحارب السوفيت معركتهم ، ولكنهم وعدوا بالتزويد بالسلاح والخبراء دون أن يشترك هؤلاء في المعارك ، إلا في اطار الدفاع الجوي ، وبفدر محدود للتدريب حينما كانت

تصل أسلحة جديدة ولعل مشكلة السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط عامة هي عدم وضوح الهدف . وهذا هو الفرق بينهم وبين الأمريكيين الذين لهم أهداف محددة يسعون إليها وهي : النفوذ السياسى والاقتصادى فى أكبر عدد من الأقطار العربية ، وتأمين النظم المحافظة وإمدادات النفط . والمحافظة على مكاسب إسرائيل ، وذلك فيما بعد يونيو ، أو أمن إسرائيل كما كان يقال من قبل .

و يبدو أن دوائر الكرملين لم تتفق دائماً على كيفية التعامل مع القادة العرب . وعلى سبيل المثال عمدة بونا ماريف فيلسوف الحزب إلى التشكيك فى نوايا السادات بعد زيارة قام بها للقاهرة بمناسبة إحتفالات ٢٣ يوليو ١٩٧١ ، وعاد بإنطباع يشكك فى إتجاهات الرئيس المصرى . وتصادفت هذه الزيارة مع وقوع الانقلاب اليسارى فى السودان ، وتصدى حكومة مصر للقضاء على أكبر حزب شيوعى فى البلاد العربية . غير أن القيادة السوفيتية سكتت على مضض وإن تركت لبعض الصحف توجيه النقد لتدخل النظام المصرى .

مهما يكن فإن التأثير السوفيتى ظل قوياً فى أوائل السبعينيات فى العالم العربى رغم تسلل النفوذ الأمريكى إلى مصر . ولم يكن بوسع الأمريكين فى أية حال أن ينفردوا بحل لمشكلات النزاع العربى الإسرائيلى أو يتجاهلوا الدور السوفيتى . هذا الدور الذى يتراوح ما بين التدعيم الأدبى والدبلوماسى فى أروقة الأمم المتحدة ، وبين التسليح الذى كان يتم على سبيل الإقراض أحياناً ، والدفع الفورى أحياناً أخرى . وقد دعمت صداقات السوفييت مع العالم العربى بعقد معاهدة صداقة مع العراق فى إبريل ١٩٧٢ ، كما أن سقوط النظام السنوسى فى ليبيا ألغى القواعد الأمريكية هناك وإن كان التحول نحو السوفييت قد تم ببطء بسبب إبراز القذافى للمبدأ المعروف بالقائل بتعارض الإسلام والشوعية ومحاولة اصطناع ايديولوجية خاصة بالعالم الإسلامى .

وفى المجال الاقتصادى استمرت الاستثمارات السوفيتية تعمل فى المشروعات الكبرى ، إقامة سد الفرات فى سوريا وإنشاء مصنع للألمونيوم بنجع حمادى ، ولم تكن هذه المشروعات تحظى بالتغطية الإعلامية التى تشير إلى الدور السوفيتى كما

حدث فيما بعد إزاء الاستثمارات الأمريكية في عهد الإنفتاح : وقد يكون ذلك راجعاً في بعض أسبابه إلى أن الاستثمارات الأمريكية يقوم بها قطاع خاص في بعض الحالات فيهتم بالإعلان عنها .

وتجلى التأييد المعنوي للقضية الفلسطينية في وقت مبكر فند فبراير سنة ١٩٧٠ دعى ياسر عرفات لزيارة موسكو باعتبار أن منظمة التحرير هي عضو في منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية ، بيد أنه لم يمض زمن طويل حتى استقبل القادة السوفييت ياسر عرفات فاعتبر ذلك اعترافاً ضمنيًا بالمنظمة وسبق الإتحاد السوفييتي بهذا الإعراف معظم دول العالم خارج العالم العربي . وكانت أعمال الفدائيين تحظى بتغطية صحفية جيدة لدى وسائل الإعلام السوفييتية ، وكان يؤخذ على السوفييت دائماً فتحهم باب الهجرة لليهود إلى إسرائيل ، فوضعت بعض القيود على هجرة اليهود المتعلمين ، وذلك بفرض ضريبة على الراغبين منهم في الهجرة .

على أن التسليح والمشكلات المتعلقة به ظل هو القضية المحورية في العلاقات المصرية السوفييتية ، فنوعية السلاح ومواعيد تسليمه كانت مثار خلاف مستمر بين السادات وبين الكرملين ، مما اضطر الرئيس المصري إلى تكرار زيارته للعاصمة السوفييتية ثلاث مرات في وقت قصير . ويدل الحوار الذي جرى في الزيارة الثانية (١١ / ١٠ / ١٩٧١) على طبيعة هذا الاختلاف وأسبابه . فقد دافع المريشال جريشكو وزير الدفاع السوفييتي عن سخاء بلاده في هذا المجال قائلاً إن تسليح مصر وسوريا قد وصل إلى نفس مستوى إسرائيل إن لم يكن أفضل . ومضى في المقارنة على النحو التالي :

إن عناصر المقارنة في ميزان القوى العسكرية تتوقف على ثلاثة أمور : العدد ، والتسليح ، والحالة المعنوية ، ولدى العرب تفوق في العدد ، ليس في حجم الجنود ، بل في عدد الدبابات وأطقم الدفاع الجوي وقطع المدفعية ، لكن لا بد من توفر إرادة القتال ، كان المريشال السوفييتي يرى أن مكن الضعف في الجانب العربي هو هبوط الحالة المعنوية ، وسيؤكد هذا من بقية الحوار ، فقد استطرد المريشال قائلاً : أما الطائرات فليست لها هذه الأهمية التي تعلقونها عليها ، ومع ذلك

فهى ليست أقل عدداً مما لدى إسرائيل . وعلى هذا رد السادات بقوله :
كلا فالفارق فى نوعية الطائرات كبير ، لأن الميراج والفانتوم هى قاذفات قنابل
بعيدة المدى ، وليس لدينا مايقابلها ، وأجاب جريشكوبأن الفيتناميين كانوا
يسقطونها . وبإمكان طائرة الميج ٢٣ ذات السرعة الفائقة أن تتبعها مما يضطر
الفانتوم أو الميراج إلى الإسراع بالفرار وإسقاط حمولتها دون أن تصيب الهدف .

والحق إن السوفييت لم يتجاهلوا المطالب المصرية . فتم الإتفاق على توريد
أسلحة جديدة تشمل معدات الكترونية ومدافع أبعد مدى وطائرات من طراز
ميج-٢٣ ومدرعات طراز أحدث ثم ، وهذا هو الذى يلفت النظر ، معدات للعبور .
فكان السوفييت لم يصروا على إتباع أسلوب الدفاع وفتحوا الباب لاحتتمالات أن تقوم
مصر بهجوم . وبالإضافة إلى ذلك حث السوفييت الوفد المصرى على الإهتمام
بالتعاون وتوثيق الروابط مع الدول العربية الأخرى والإستمرار فى الإتصال
بالأمريكيين تجنباً للحرب وأملا فى أن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل لإيجاد
حل . وأجاب السادات على ذلك قائلاً إن الأمر يكتفى تخلوا عن مشروع روجرز ،
وعن مهمة يارنج ، وهم يعرضون الآن حلاً مؤقتاً منفرداً ضئيل الجدوى .

ومع ذلك ورغم سلامة حجة الرئيس المصرى فإننا نستشف من نصائح
السوفييت أنهم كانوا يؤيدون الجانب العربى إنطلاقاً من سياسة مبدئية ترى أن
إحتلال إسرائيل للأراضى العربية عدوان يجب إزالته .

حددت نهاية سنة ١٩٧٢ موعداً لتسليم هذه الأسلحة على أن تصل قبل ذلك
بالتدريج ، ولاحظت الحكومة المصرية تباطؤاً فى مواعيد التسليم ، وكان السادات
يشعر بالحرج لانقضاء عام الحسم ، عام ١٩٧١ دون أن يحرك ساكناً . ولا بد أنه
لاحظ بأسى الفرق فى المعاملة بين مصر والهند . فمن المعروف أن الهند خاضت فى
أواخر هذا العام حرباً ناجحة ضد باكستان أدت إلى إنفصال بنجلاديش . وقد
اعتمدت الهند بالدرجة الأولى فى تلك الحرب على أسلحة سوفيتية . وفسر البعض
هذا التمييز فى المعاملة بأن للاتحاد السوفيتى مصلحة مباشرة فى ترجيح كفة الهند ، فهى
التي تحفظ لها التوازن مع خصمه اللدود الصين فى منطقة المحيط الهندى وجنوب شرق
آسيا . ويهم الإتحاد السوفيتى أن تظل الهند قوية . بضاف إلى ذلك أن باكستان

كانت عضواً في حلف غربى . وفي تقديرنا أن هذا التعليل لا يكفى ولا بد من إضافة ملاحظة أخرى ، وهى وجود فارق حضارى ، والاختلاف فى نظام الحكم بين الهند وباكستان مما أشعر السوفييت بأنهم يعتمدون على حصان مضمون . فهل كان الحصان العربى يتمتع بنفس الضمان ؟

على أية حال فقد اتخذ السادات من إكتساح الهند لباكستان الشرقية حجة للقول بأنه لا يستطيع خوض حرب فى سنة ١٩٧١ لأن الولايات المتحدة لن تقبل هزيمتين فى وقت واحد .

حفزت هذه الأحداث ، ثم المخاوف من سياسة الوفاق ، بين الدولتين العظميين التى لاحت فى الأفق أوائل سنة ١٩٧٢ ، حفزت السادات إلى تكرار زيارته لموسكو لاستعجال تسليم الأسلحة فى المواعيد المتفق عليها ، بيد أن التباطؤ استمر ، وإن كانت معظم الأسلحة ترد تباعا ، وفى الثامن من يوليوسنة ١٩٧٢ أرسل السادات خطابا إلى بريجنيف يستحثه على سرعة تسليم الأسلحة . وانقضت عشرة أيام دون رد فكان ذلك بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير . فما هى تلك الحملة التى أثقلت بعير السادات حتى اتخذ قرار الاستغناء عن الخبراء السوفييت ؟

إن الدوافع التى حدت بالسادات إلى إتخاذ قرار الاستغناء عن الخبراء السوفييت كانت وماتزال محل نظر حتى أن البعض رآها فى حينها دليلاً على صرف النظر نهائياً عن خطة الحرب ، بينما يمكن القول الآن إن القرار كان من بين الخطوات التمهيدية لترتيبات حرب أكتوبر ومهما يكن هناك من إختلافات فى تفسير هذا القرار ، ففى تقديرنا أن العامل الأهم يعود إلى مشاعر الكراهية التى نشأت بين الضباط المصريين وبين الخبراء السوفييت . فقد تولى هؤلاء الخبراء مناصب قيادية مما أشاع بين الضباط المصريين مشاعر الغضب للكرامة . وأخذ بعضهم يستشهد بذكرىات البعثة العسكرية البريطانية التى سيطرت على الجيش المصرى فيما مضى . وهذا فى رأينا قياس مع الفارق . وذهب بعض هؤلاء الضباط كما حدثنى نفر منهم إلى حد توجيه التهم إلى الخبراء السوفييت بأنهم كانوا ينقلون أخبار التحركات المصرية وغارات الاستطلاع أبان حرب (الاستنزاف) إلى الإسرائيليين مما تسبب فى مضاعفه حجم الخسائر البشرية فى الجيش المصرى .

ومن الصعب إنبات مثل تلك التهم ، والذي لا شك فيه هو أن الفريق محمد صادق وزير الدفاع كان يكن بغضا شديداً للسوفييت ، ولا يثق بفاعلية ما يقدمه هؤلاء من أسلحة . وهو على خلاف سلفه محمد فوزى أخذ يوسع الهوة بين السادات وبين الحكومة السوفيتية حتى أثر في إتخاذ قرار الإستغناء ، ولذلك يقال إن إعفائه من منصبه بعد ثلاثة أشهر تم بناء على طلب سوفيتى مقابل استئناف عمليات التسليح . وإن كانت هناك أسباب أخرى أدت إلى هذه الإقالة ، وهى أن الفريق صادق كان يعارض خطة المغامرة بحرب محدودة أى بعملية تشبه عملية العبور .

أما المصادر السوفيتية فتعزو على العكس كره الضباط المصريين للخبراء إلى صرامة هؤلاء فى أساليب التدريب ، كما أن حياة التقشف التى يعيشها الضباط اليسوفييت قد أزعجت زملاءهم المصريين وخاصة أصحاب الرتب العالية الذين يتطلعون إلى نمط الحياة البرجوازية العليا .

بجانب هذا العنيل الداخلى البحت الذى يعود إلى سوء العلاقات بين الخبراء والضباط المصريين فهناك اعتبارات دبلوماسية لا شك أثرت على قرار السادات . وعلى رأس هذه الإعتبارات الخوف من أن تتم سياسة الوفاق على حساب العرب فى نزاعهم مع إسرائيل . وقبل صدور هذا القرار بأقل من شهرين كان قد تم لقاء موسكو بين نيكسون وبريجينيف ، وجاء فى البيان المشترك الصادر عقب هذا اللقاء أن الدولتين تلتزمان بعدم إيجاد توتر فى مختلف مناطق العالم ، وبالنسبة للشرق الأوسط فإنها تعملان على دراسة الخطوات التى تؤدى إلى تحقيق الاسترخاء العسكرى فى المنطقة .

صدر هذا البيان فى ٢٩ مايو ١٩٧٢ وفهم فى مصر أنه يعنى إتفاق الدولتين العظميين على تجميد الصراع العربى الإسرائيلى عند النقطة التى وصل إليها . وبالتالى فإن الطريق المفتوح أمام مصر يتوقف على الحل الدبلوماسى . وبما أكد هذا الاستنباط إلحاح السوفييت دائماً بعدم المغامرة بحرب . وهذه المناسبة وجهت الصين أجهزتها الإعلامية فى الأقطار العربية لتشيع بأن الدولتين الامبرياليتين قد اتفقنا على تقسيم مناطق الشرق إلى نفوذ ، وأنه لا حل أمام العرب سوى الكفاح المسلح .

وتمشيا مع هذا الاتجاه نمت لدى السادات الرغبة في محاولة استرضاء الأمريكيين ، ومع أن السوفييت وأجهزة الإعلام السوفييتية لم تفتأ منذ قدوم الخبراء تذكر بأن مهمة السوفييت في مصر مؤقتة وأنها ستنتهي بمجرد الوصول إلى تسوية عادلة ، فإن الأمر يكتسب ظلوا يرددون القول بأن وجود هؤلاء الخبراء هو مظهر من مظاهر النفوذ السوفييتي . ومن ثم اعتقد السادات بأن هذا القرار سيحول الولايات المتحدة على الأقل عن مساندتها التامة للتوسع الإسرائيلي . وإذا كان هذا هو الهدف الذي تونحاه السادات بالفعل فإنه يكون قد أخطأ الحسابات ، إذ سرعان ما علق كيسنجر مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكى بقوله : إننا لم نستشر في هذا القرار ، ولم نطلب من السادات أن يستغنى عن الخبراء السوفييت ، والسياسة لا تنبنى على المبادئ الأخلاقية ، فإذا قدم لنا أحد ميزة دون مساومة عليها فإننا نأخذها دون مقابل .

كيف كان رد فعل السوفييت على هذا الإجراء ؟

لقد بادروا إلى سحب الخبراء في وقت أسرع من المدة التي حددتها السادات ورغم أن عدد الخبراء كان يتجاوز ١٢ ألفا فقد تم إجلاؤهم في أقل من إسبوع . وكان السادات يود لو صدر بيان مشترك يشير إلى أن الخبراء قد أنهوا من أداء مهمتهم ، وأن مصر تشكرهم تعاونه . غير أن الكرملين رفض إصدار البيان ، لا لأن سحب الخبراء السوفييت جاء على غير هواه ، بل لاستيائه من أسلوب السادات في طريقة الاستغناء عنهم ، وهو أسلوب لا يليق اتباعه مع دولة كبرى .

على أننا إذا نظرنا إلى هذه القضية من موقعنا المعاصر نلاحظ أن خروج الخبراء السوفييت لم يضر بمصر . فعندما نجحت عملية العبور كان بوسع مصر أن تعلن أنها حاربت معركتها . وبدون ذلك كان بوسع الآخرين أن يدعوا أن الخبراء السوفييت هم الذين كسبوا المعركة . وفي نفس الوقت لا نذهب إلى حد القول بأن نجاح عملية العبور ما كان ليتحقق مع وجود السوفييت بسبب شبهة إتصا لهم بالعدو . والذي ينفي مثل هذه الشبهة هو أن الخبراء السوفييت كانوا ممثلين ببضعة آلاف في الجيش السورى أثناء حرب أكتوبر ، ومع ذلك فإنه لم يتسرب شيء عن طريقهم إلى إسرائيل

و يبدو أن السادات أدرك بعد قليل خطأه على الأقل في أسلوب الاستغناء عن الخبراء فعبّر عن أسفه في الخطاب الذى ألقاه فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢ إذ قال إن الولايات المتحدة لم تقدر قراره حق قدره ، وعاد يسترضى السوفييت ، ويقال إن سوريا توسطت فى هذا الأمر ، وأن هذه الوساطة أثمرت فى قيام الدكتور عزيز صدقى بزيارة موسكو فى أكتوبر التالى . وهو الشهر الذى شهد إقالة الفريق صادق وتعيين الفريق أحمد إسماعيل على وزير للدفاع وهوليس من الفريق المعادى للسوفييت . من المفارقات أن التسليح السوفييتى استؤنف بعد ذلك بمعدلات أفضل من وقت وجود الخبراء . فيقدر حجم الأسلحة التى تلقنها مصر فى المدة بين ديسمبر ١٩٧٢ و يونيو ١٩٧٣ بما يوازى التسليح الذى حصلت عليه طوال العامين السابقين . وربما كان السوفييت يفضلون التمتع بالتسهيلات البحرية فى الشواطئ المصرية على وجود الخبراء الذى يكلفهم ماليا . وبما أن هذه التسهيلات استمرت فقد استأنف السوفييت إرسال الأسلحة بصورة أفضل .

الفصل السادس

أكتوبر ٧٣
الحرب ودورها في تسلسل
النزاع العربي الإسرائيلي

يعتمد بعض الكتاب إلى تمجيد حرب أكتوبر من خلال مقارنتها بحرب يونيو ١٩٦٧ وربما قصد عدد منهم أيضا إطراء السادات والغض من سلفه . ونحن نعارض هذا الأسلوب لسبب بسيط ، وهو أن حرب يونيو كانت مهزلة ، والمقارنة بها لا تؤدي إلى المعنى الذى يقصده كاتب موضوعى فى تقييمه لحرب أكتوبر .

ولعل كثيرا من الميزات التى اكتسبتها حرب أكتوبر هى نتيجة الدروس المستفادة من تراكم أخطاء سابقة وإلا فإنها من حيث التقييم العام تعتبر مستوفية للشروط التى يتطلبها أى صراع مسلح فى وقتنا الحالى . بل إنها لا تخلو من الناحية السياسية من بعض النتائج السلبية وعدم استثمار تلك الحرب استثمارا يتفق مع كل الإمكانيات المتاحة فى ذلك الوقت

وتكمن معظم الميزات التى يستطيع التاريخ أن يذكرها للسادات فى الاستعدادات السابقة على الحرب ، وعدم التأثر بالضغوط السياسية ومراعاة الاعتبارات العسكرية البحتة فى تحديد زمان وخطة المعركة . فعندما انقضى عام الحسم (١٩٧١) أخذ الناس يسخرون من السادات ، وشهدت الجامعات المصرية فى يناير ١٩٧٢ أول مظاهرات معادية تقع فى عهده . وفى هذه المرة عالج رئيس الجمهورية الأمر بمد أجازة نصف السنة حتى لا يظهر بمظهر الضعف بإصدار قرار بإغلاق الجامعات .

ثم لجأ إلى أسلوب ضرب جماعات المعارضة بعضها ببعض . وانطوى هذا الأسلوب على تشجيع الجماعات الدينية لضرب المعارضة اليسارية ، فكانت تلك نقطة البداية نحو إنطلاق جماعات دينية متشعبة لا تخضع لانضباط قيادة واحدة ، فانساق بعضها في سبيل التطرف والتعصب .

وزاد الرأي العام في مصر وخارجها اقتناعا ببعد السادات عن خطة الحرب عندما قرر الاستغناء عن الخبراء السوفييت . وفي ديسمبر ١٩٧٢ تجددت المظاهرات الطلابية على نطاق أوسع بكثير عن العام السابق فلم يعد بوسع الحكومة سوى إصدار قرار الإغلاق في ٤ يناير ١٩٧٣ ، غير أن الأمر لم يقتصر على المظاهرات الطلابية ، فتجمعت العرائض التي تندد بسياسة اللاسلم واللاحرب ، ووقع عدد كبير من الكتاب والمثقفين وأساتذة الجامعات على تلك العرائض والتي أبرزت الموقف على النحو التالي : إننا لا بد وأن نفكر في يأس هؤلاء الشباب الذين يتخرجون من الجامعات ثم يجندون ليقفوا عدة سنوات على الجبهة دون أن يحركوا ساكنا . فإذا لم يكن هناك حل عسكري ممكن ، فإن حل مشكلة الاحتلال الاسرائيلي للبلاد العربية بالطرق الدبلوماسية هو أفضل من استمرار تلك الحالة

كان الكاتب الكبير توفيق الحكيم من أبرز الموقعين على تلك العرائض . فروى أنه التقى بالكتور عبد القادر حاتم رئيس الوزراء حينئذ والذي أخبره بالصعوبات الجمة التي تحول دون الحرب . وأضاف أن الأمر الممكن فقط خوض عملية محدودة لتحريك الجمود الذي يسود النزاع في الشرق الأوسط .

وبينا كانت الاستعدادات العسكرية جارية لم يتوقف السادات عن تجربة الطرق الدبلوماسية ، وذلك بإجراء الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة ، أى بالطريقة التي تروق لهنرى كيسنجر ، وكان قد نجح لتوه بإنهاء التورط الأمريكى في فيتنام في يناير ١٩٧٣ ، وطبقا للأسلوب الذي عرف به . وهكذا أوفد السادات مستشاره للأمن القومى حافظ إسماعيل في مارس ١٩٧٣ ، ورغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة ، فقد قابله الرئيس نيكسون وعرض عليه مشروعاً كان من شأنه أن يقنع السادات بإغلاق هذا الباب . فهو أسوأ من مشروع روجرز ، و يقوم على مبدأ الحل المنفرد والجزئى . فهو يقضى بالاعتراف بالسيادة

المصرية على سيناء ، وهو أمر مسلم به أصلا . وفي مقابل ذلك تعترف مصر بحقوق أمنية إسرائيلية معينة ويجرى بعد ذلك انسحاب تدريجي مع احتفاظ إسرائيل ببعض المواقع اللازمة لأمنها دون تحديد مدة زمنية .

وفي تمديرنا أن تلك المقترحات التي قدمت إلى مستشار السادات في واشنطن كان لها أثر بعيد في إقناع الرئيس المصري بالاقتراب أكثر فأكثر من خطة الحرب . وفي أعقاب عودة حافظ إسماعيل أعيد تشكيل الوزارة المصرية ورأسها السادات بنفسه لتتحول إلى وزارة حرب في الوقت المناسب . وقد صار معروفا أن التحديد التقريري لموعد الهجوم المنسق مع سوريا اتفق عليه في ذلك الوقت تقريبا أي إبريل ١٩٧٣ ، واتسمت تصريحات السادات بعد ذلك بالروح العدائية نحو الولايات المتحدة . ففى خطاب ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٣ وصف تلك الدولة بأنها أكبر (بلطجي) في الشرق الأوسط

تميزت خطط السادات في الإعداد لحرب أكتوبر بالبراعة في التمويه مما حقق هدف المفاجأة بالحرب . فمن وسائل التمويه اجراء مناورات، عسكرية قرب الجبهة دون أن يتبعها شيء . فعبأت إسرائيل قواتها مرتين دون فائدة . ولذلك عندما تجمعت الحشود على قناة السويس في أواخر سبتمبر ١٩٧٣ لم تشأ الدولة العبرية أن تكلف نفسها تعبئة جديدة .

وحرصا على إبقاء العدو غافلا عما يراد به ، حرص السادات على عدم إبداء أي رد فعل ، خلافا لما كان يحدث في الماضي على تحديات إسرائيل للمشاعر العربية ، وعلى سبيل المثال لم يشأ السادات أن يثار لإسقاط الطائرة المدنية الليبية في سيناء في مارس ١٩٧٣ ، وذلك خلافا لإلحاح القذافي ، كما وقف صامتا إزاء الغارة الإسرائيلية التي استهدفت اغتيال بعض القادة الفلسطينيين في بيروت في إبريل ١٩٧٣

ومن وسائل التمويه الأخرى نشر خبر افتتاح الجامعات في ٢٩ سبتمبر، والسكوت على تأجيل هذا الموعد . ومن الجائز أن يكون مقال محمد حسنين هيكل المنشور في يوليو ١٩٧٣ والذي يشكك فيه إمكانية الحرب جزءا من حملة التضليل وإلا فإن نشر المقال في ذلك الوقت يعتبر تشييطا للهمم وخاصة بين أفراد القوات المسلحة . وقد تناول رئيس تحرير الأهرام في هذا المقال كل الأبواب المفتوحة أمام التحرك العربي ، وأخذ

يشكك في فاعليتها . فعملية العبور إن نجحت ستكلف خسائر فادحة في الأرواح تصل إلى مئات الألوف . والتنسيق مع الأقطار العربية يحتاج إلى ثلاث سنوات على الأقل لكي يحقق الحد الأدنى منه . وحتى سلاح النفط شكك في فاعليته ، وأضاف أنه قد يعود بالضرر على الدول المنتجة ، لأن العالم الصناعي سيبحث عن بديل للنفط ، ولم يغفل الحديث عن الاستراتيجية السوفيتية ، وكيف أنه لا ينبغي التمويل عليها ، لأن أهدافها تنبنى على مستوى عالمي ، ولا تراعى المشاكل الإقليمية مثل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي .

من بين الإجراءات الضرورية تمهيداً للحرب التنسيق مع بعض الدول العربية التي يمكنها التأثير على المعركة بشكل أو بآخر دون إحاطة هذه الترتيبات بإثارة إعلامية ، بل يلاحظ أن التنسيق الذي تم مع سوريا لم ينعن على مخالفة عسكرية ، فالمخالفة التي سبقت حرب يونيو سنة ١٩٦٧ لم تؤد إلى الثقة المتبادلة إلى حد أن الفريق محمد فوزي امتنع بمجرد التفكير في كشف الخطط للحلفاء السوريين . وفي هذه المرة تم التنسيق بصورة كاملة واشتمل على جميع التفاصيل بما في ذلك الاتفاق على ساعة الصفر ، وتلك من الظواهر الجديدة في حرب أكتوبر .

ومن أهم اللقاءات العربية التي تمت قبل الحرب جولة السادات خلال شهر أغسطس بين سوريا والسعودية وقطر . وبالنسبة لزيارة الرياض فقد جرى الحديث مع الملك فيصل حول استخدام سلاح النفط . ومنذ سنة ١٩٧٢ صدرت تلميحات عن العاهل السعودي تشير إلى إمكانية استخدام هذا السلاح ، مما يعد تحولاً عن السياسة التقليدية السعودية التي درجت على اعتبار النفط مشروعا تجاريا لا يستخدم في الصراعات الدولية ، إلا أن الصراع العربي الإسرائيلي لا ينبغي اعتباره دولياً ، ولكنه يتعلق بالمصير العربي القومي .

وكان بوسع الدول النفطية أن تسهم في المعركة بشكلين ، الأول : حظر تصدير النفط إلى الدول المنحازة لإسرائيل ، والثاني : هو تمويل شراء الأسلحة . وبالنسبة للهدف الأول رجا الملك فيصل أن تكون الحرب طويلة النفس للحد الذي يسمح بلم شمل الدول العربية كما تتفق على إجراءات الحظر . وليس واضحاً ما إذا كان قد إتفق على التمويل ، ولكن من المعروف فقط أن الجزائر التي كانت حكومتها تتعرض

لنقد الصحافة المصرية ، بادرت بعد قيام الحرب بدفع مائتى مليون جنيه لدى الإتحاد السوفييتى لشراء أسلحة بمائة مليون لمصر ومثلها لسوريا . ومن الجائز أن يكون انقطاع العلاقات بين السعودية ودول الخليج من جهة ، والإتحاد السوفييتى من جهة أخرى قد جعل التعامل المباشر أمرا متعذرا ، فكان لابد من دفع الأموال إلى دول المواجهة لتتصرف فيه بالطريقة الملائمة .

وخلاصة القول بالنسبة لاستخدام النفط كسلاح مؤثر يمكن القول بأن الظروف فى سنة ١٩٧٣ كانت أكثر تهيشا لتأثير هذا السلاح على مجريات الأحداث ، فقد كانت أزمة الطاقة مستفحلة وتأهبت الولايات المتحدة لمثل هذه الحالة التى يمكن أن تنشأ عن إنقطاع تصدير النفط من الشرق الأوسط ، وشكلت لجنة خاصة بالطاقة قبل اندلاع حرب أكتوبر يضاف إلى ذلك أن الدول العربية المنتجة للنفط كانت قد سيطرت على ثرواتها بشكل أفضل مما كان عليه الحال سنة ١٩٦٧ ، كما تحسنت علاقاتها بدول المواجهة مع إختفاء ذلك الصراع الذى يقسم العالم العربى إلى دول رجعية وأخرى تقدمية .

لقد بدت مصر قبيل حرب أكتوبر وكأنها تستعيد مكانتها القيادية فى الشرق العربى . فلم يقتصر الأمر على التنسيق التام بين سوريا ، بل إن اجتذاب الأردن إلى نوع من التعاون مع دولتى المواجهة كان من أفضل منجزات السادات فى ترتيبات الحرب ، ومن المعروف أن حكومة عمان تعرضت لانتقاد شديد من الدول العربية بسبب إعلان مشروع المملكة المتحدة ، وكان الملك حسين قد حاول دون جدوى الدعوة لهذا المشروع فى الولايات المتحدة التى لم تبد أية حمس له . وقد مربنا كيف أن مصر عارضت المشروع ، وفى خطاب أمام المجلس الوطنى الفلسطينى صرح السادات سنة ١٩٧٢ بأن أقصى ما يمكن أن يتحقق فى جيلنا هو إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة ، ودعا إلى إنشاء حكومة فلسطينية فى المنفى . وكان هدفه من ذلك مزدوجا : معارضة مشروع المملكة الهاشمية المتحدة . والأهم من ذلك توضيح سياسته فى الصراع العربى الإسرائيلى ، وكيف أنه تخلص من فكرة تحرير فلسطين أو إزالة إسرائيل من الوجود ، بما يحسن موقفه الدبلوماسى فى حالة قيام حرب . وعلى أية حال فقد رفضت منظمة التحرير فكرة حكومة منفى .

و يبدو أن إخفاق الملك حسين في مهمته في الولايات المتحدة ، جعله أكثر استعدادا للاستجابة للتعاون مع كل من مصر وسوريا . ومهدت الحكومة المصرية لذلك التعاون بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع عمان في صيف ١٩٧٣ ولكن الخطوة الأهم التي أنجزها السادات هي إزالة تلك الجفوة المزمنة بين نظامي الحكم في عمان ودمشق ولهذا الغرض رتب لقاء قمة ثلاثي جمع في القاهرة بين حسين والأسد والسادات في ١٢ سبتمبر ١٩٧٣ ، وفي هذا اللقاء أخبر الملك الأردني عن اقتراب وقوع الحرب دون أن يعلمه رفيقاه بساعة الصفر على وجه التحديد وطلب إليه أن تقتصر مشاركته على إرسال قواته إلى شمال الأردن لمنع تسلل إسرائيل وراء الخطوط السورية من هذه الجهة وقد أجاب حسين بأن التعاون في هذا النطاق واجب لا يحتاج إلى إتفاق . أما إذا كان الأمر يتطلب اشتراكا فعليا ، فإنه لابد من تقديم مساعدات في صورة قيادة مشتركة وإرسال فنيين وأسلحة إلى الأردن .

في تلك الاثناء تقريرا وقع إشتباك جوي كبير بين الطائرات السورية والإسرائيلية اسقطت خلاله اثنتا عشرة طائرة سورية . ويذكرنا هذا الحادث بالغارة التي شنتها إسرائيل على دمشق في ابريل ١٩٦٧ والتي استهدفت اختبار التحالف العسكري بين مصر وسوريا . فمن المحتمل أن يكون هذا الإشتباك الذي جرى في سبتمبر ١٩٧٣ وسيلة لاختبار رد الفعل المصري . بيد أنه طبقا لخطة التكم حول استعدادات الحرب ، لم يظهر أي رد فعل ، لا من مصر ، ولا من سوريا .

وبينما جرت تلك الترتيبات في المشرق العربي مع دول المواجهة ودول البترول في خطين متوازيين تباعد السادات عن مقترحات القذافي للاتحاد مع مصر ، وذلك حتى لا يفسد خطط الاستعداد للحرب ، والتكتم عليها . ففي صيف ١٩٧٣ حل القذافي بالقاهرة ، وأمضى بها بضعة أسابيع وقابل هيئات رسمية وشعبية ملحا على إقناعها بإقامة اتحاد فيدرالي أو إندماجي مع مصر . ولوحدث ذلك فلربما تعذرت إدارة الحرب فيما بعد ، إذ سيتضح بعد قيام الحرب بيوم واحد أن القذافي ينفرد بانتقاد الخطة ، لأنه كان يريد أن تشن الغارات المدمرة على المدن الإسرائيلية ، ولذلك رفض التعاون بأي شكل من الأشكال مع مصر أو سوريا أثناء الحرب .

تصادف قبيل اندلاع الحرب أن عهد إني هنري كيسنجر بوزارة الخارجية فأصبح صاحب نفوذ رسمي بجانب نفوذه الشخصي الذي مارسه من قبل بصفته مستشاراً للأمن القومي . و يلاحظ أن الإعلام العربي لم يوجه النقد للإدارة الأميركية على إختيارها شخصاً يهودياً لوزارة الخارجية ، بل على العكس رأى البعض في ذلك مصلحة ، وهى أنه في حالة تدخل الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لإقناعها بالحل السياسى العادل ، فلن يستطيع أحد اتهام الإدارة الأميركية باللاسامية كما كان يحدث أحيانا . والسؤال هنا : كيف توقع هؤلاء المعلقون تجديد الضغط الأمريكى ؟ لقد مارست الولايات المتحدة الضغط مرة واحدة حينما كان عمر إسرائيل ثمانى سنوات في سنة ١٩٥٦ ، و يبدو أن معظم المسئولين ندموا على ذلك فيما بعد ، والآن وقد صار عمر إسرائيل ربع قرن ، فهل يمكن ممارسة الضغط عليها حتى ولو أراد بعض الأمريكين ذلك ؟

بينما كانت الاستعدادات الحربية تجرى على قدم وساق في مصر وسوريا ، أراد كيسنجر في عهده الجديد بالوزارة أن يفتح ملف الشرق الأوسط ، وبدأ سلسلة من المحادثات مع السقاف وزير الدولة السعودى بخصوص أزمة الطاقة ، ومع محمد حسن الزيات بشأن الحل السلمى ، وانتهاز فرصة تجمع الوزراء العرب في نيو يورك بمناسبة انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، وأخذ يمازحهم أحيانا عن أصله اليهودى ، ولم يظهر أحد من الوزراء العرب ، بما في ذلك الوزير المصرى أى إشارة إلى استخدام القوة في القضية ، وهم لم يفعلوا ذلك على سبيل التويه اذ لم يكن أحد منهم يعلم بقرب وقوع الحرب . وعلى خلاف ماتشيعه بعض المصادر من أن الولايات المتحدة كانت تشجع التحرك العسكرى المحدود بقصد زحزحة إسرائيل عن تصلبها ، فنحن نرى أن الإدارة الأميركية كانت تفضل التوسط في حل سلمى يقوم على أساس تنازلات إقليمية محدودة عن بعض الأراضى العربية في مقابل الصلح ، ذلك لأن الحل العسكرى يمس مشكلات الطاقة من جهة ، و يفتح الباب لمشاركة أكبر من السوفييت في الحلول التالية من جهة أخرى وستؤكد الأحداث هذا الرأى ، فعندما جاءت الأخبار بأن الحرب وشيكة ، إتصل كيسنجر بالسفير السوفييتى في واشنطن دبرينين كى يستخدم نفوذه لدى مصر لمنع وقوع الصراع المسلح ، وستظل الاتصالات قائمة مع السفير السوفييتى فترة الحرب ، مما يدل على أن النتيجة المنطقية

للصراع المسلح كانت تقتضى عدم إنفراد الولايات المتحدة بالحل . وسرى من خلال الحديث عن ملابسات حرب أكتوبر كيف تمهد السبيل للعمل الدولى المشترك لولا أن بعض المفاجآت أدت إلى تغليب الدور الأمريكى وتقهقر الدور السوفيتى . من هذه المفاجآت ما يتعلق بتطور الحرب نفسها ، ومنها ما يتعلق بنزعة السادات للتقارب من الغرب .

الحرب وملابساتها المحلية والدولية :

اختلفت الآراء حول الخطة العسكرية التى استهدفتها حرب أكتوبر فمن قائل بأن الخطة الأصلية التى وضعت سنة ١٩٦٨ كانت تهدف إلى عملية عبور يتبعها زحف إلى مضائق متلا والجدى ، على أساس أنه يتعذر على العدو إقامة خط دفاعى عند المضائق ، ومن ثم تمكن مساومته على الإنسحاب من سيناء بالطرق السياسية من مركز قوة . وكان بعض الضباط شديد الحذر من خطة العبور الشامل لما تكلفه من خسائر فادحة مع عدم ضمان القدرة على الاستقرار شرق القناة ، لذلك اقترح هؤلاء العسكريون عملية محدودة ، وذلك بعبور فرقة أو فرقتين وشن حرب عصابات تضطر إسرائيل إلى الاحتفاظ بقوات كبيرة فى سيناء لمدة طويلة . غير أن هذه الخطة لقيت اعتراضات شديدة ، لأنها تكلف هى الأخرى خسائر فادحة دون نتائج سياسية مضمونة .

أما الخطة التى استقر عليها رأى فكانت هى العبور الشامل للاستيلاء على خط بارليف والتحرك إلى مسافات محدودة نحو عشرة ك . م بقصد تأكيد القدرة على المواجهة وجبر إسرائيل إلى حرب قد تطول وتضطرها إما إلى التنازلات أو الخضوع لضغط دولى . ومجور هذه الخطة هو التثبيت بأرض محدودة كرمز على كفاءة القوات المصرية واسترداد بعض كرامتها التى أطيح بها فى حرب يونيو . وحسب شهادة سعد الدين الشاذلى التى أدلى بها فيما بعد وبمناسبة إعلان اختلافه مع السادات صرح بأن تطوير الهجوم الذى جرى فى ١٢ أكتوبر متجاوزا العشرة كيلومترات ، وذلك بقصد تخفيف العبء عن سوريا كان خطأ فادحا ، لأنه راعى اعتبارات سياسية دون النظر إلى نتائجها العسكرية ، والتى أدت إلى تمكين إسرائيل من فتح الثغرة ، والعبور إلى الضفة الغربية للقناة ، مما أدى إلى سرقة بريق النصر .

هذا هو أساس الخلاف بين السادات ورئيس أركانه كما ذكرها الشاذلى .
أما رواية السادات عن هذا الخلاف فتذهب إلى أن الشاذلى جاءه منهارا اثر فتح
الشغرة وعبور جماعات صغيرة من الجيش الإسرائيلى إلى الضفة القناة الغربية ،
وطلب إليه سحب جميع القوات المصرية التى عبرت إلى الشرق خشية تطويقها .
ولم يكن من السهل على رئيس الجمهورية أن يتخذ مثل هذا القرار الذى قد تكون
له نتائج معنوية بعيدة محليا وعربيا .. ومن الصعب البت فى هذه الأمور الخلافية
وما أكثر ما دار منها حول حرب اكتوبر وملاساتها . من ذلك مثلا عنصر المفاجأة ،
وهل كان تاما بالنسبة للعدو ، هل يقلل من شأن قيمة براعة عملية العبور ؟

لا شك أن عنصر المفاجأة كان أمرا ضروريا بالنسبة لوضع القوات فى ذلك
الوقت وبدون الدخول فى تفاصيل عسكرية ليست فى مجال اختصاصنا ، نذكر بأن
قوات الحلفاء تعطلت عدة شهور أمام حاجز مائى صغير هو نهر الراين ، وذلك أثناء
زحفها خلال الحرب العالمية الثانية على ألمانيا . ولم يكن هناك خط دفاعى لدى
الألمان يشبه خط بارليف إلى ذلك أن القوات المصرية خاضت الحرب فى ظروف
تفوق جوى إسرائيلى وأن ميزان القوى كان بالنسبة للعرب أقل مما عليه سنة
١٩٦٧ ، أو كان لابد من حل بعض المشكلات الفنية ، منها مثلا فتح ثغرات فى
الساتر الترابى الذى أقامه العدو على إرتفاع كبير لتمكين المدرعات من التقدم على
الضفة الشرقية ، وللتغلب على هذه المشكلة تفتق ذهن بعض المهندسين المصريين
عن استخدام قوة دفع المياه بواسطة خراطيم تقذف المياه على الساتر الترابى .

والسؤال هو : كيف تحققت المفاجأة ألمع وجود الأقمار الصناعية الأمريكية التى
تدور حول الأرض وتستطيع أن تكتشف كل هذه التحركات ؟ هناك أسباب
متعددة لنجاح المفاجأة ، منها عمليات التضليل التى أشرنا إليها بحيث أن الدولة
العبرية لم تشأ أن تكلف نفسها رغم ملاحظتها للحشود عبء التكاليف لأنها رجحت
أن تكون هذه إحدى المناورات التى كانت تجري من قبل . ومنها الغرور الذى سيطر
على الجنرالات واستخفافهم بقوات الخصم حتى إن أحدهم صرح بالقول إن قوات
إسرائيل قادرة على الاستيلاء على مثلث بغداد - الجزائر - الخرطوم فى بضعة

اسباع . ومن علامات هذا الغرور والصلف أن إسرائيل احتفظت بعدد محدود من الجنود في خط بارليف ، قدره البعض بستمئة جندي . وبذا لم يكن احتلال سيناء يكلف ما يصل إلى ما تستخرجه إسرائيل من آبار البترول المصرية .

وحقيقة الأمر هو أن المفاجأة لم تكن تامة . ف منذ سبتمبر أى قبل الحرب بعشرة أيام وردت للمخابرات الأمريكية عدة تقارير تشير إلى اقتراب نشوب الحرب في الشرق الأوسط ، لكن التفكير السائد في الولايات المتحدة هو أن الاحتمالات تقتصر على اشتباكات تقع مصادفة ، وتؤدي إلى ردود فعل محدودة . ومنذ قليل أسقطت ١٢ طائرة سورية . فن الجائز أن تكون هذه الترتيبات العسكرية تستهدف رداً محدوداً على هذا الحادث . ثم إن المخابرات الأمريكية تثق في كفاءة المخابرات الإسرائيلية وترى أنها إذا اكتشفت بوسائلها المتشعبة احتمالات الحرب ، فستخبر نظيرتها الأمريكية .

ومع ذلك فقد كلفت المخابرات الأمريكية أجهزتها المتعددة للتحقيق في الأمر فجاء تقرير واحد من بين عشرة يؤيد قرب وقوع الحرب . كذلك كان سحب السوفييت لرعاياهم المدنيين يوم ٤ أكتوبر من سوريا دليلاً قوياً على قرب حدوث شيء خطير . وقد عرف هذا الأمر في الخارج . فكان التعليل الأمريكي لهذا الإجراء هو أنه إما أن يكون دليلاً على قرب وقوع الحرب ، أو على وجود توتر في العلاقات السورية السوفيتية بسبب اسقاط الطائرات الاثنتى عشرة ، وعدم إسراع السوفييت بالتعويض عنها ، ورجح هذا الرأي الأخير .

ونستخلص من ذلك نتيجة أخرى ، وهي أنه من المستحيل أن تكون حرب أكتوبر قد جاءت مفاجأة للسوفييت فهم عرفوا بموعدها تقريباً بيد أنهم لم يسربوا شيئاً عن أخبارها إلى أطراف أخرى .

مهما يكن فقد صار من المستحيل إخفاء الاستعدادات بعد أن اقتربت ساعة الصفر ، ف منذ يوم الخامس من أكتوبر ، اجتمع مجلس وزراء محدود في القدس وبحث فيه احتمالات الحرب وطرحت اقتراحات بأن تبادر إسرائيل بالضربة الأولى ، فقد أثبتت الأحداث في الحروب الأخيرة كيف أن صاحب الضربة الأولى يكتسب ميزات على العدو ، غير أن هذا الاقتراح ووجهه باعتراضات

كثيرة ، منها أن الحرب تدور في هذه المرة على أرض مصرية أو سورية ، وأنه يصعب على إسرائيل الزعم بأنها تخوض حرباً دفاعية كما فعلت سنة ١٩٦٧ ، صحيح إن الخسائر قد تكون أكبر لو انتظرت إسرائيل إلى تحمل الضربة الأولى ، لكن ذلك أقل ضرراً من النتائج الدولية التي تترتب لو بدأت إسرائيل الحرب ، ففي هذه الحالة سيكون أمام العرب مبرر لطلب المساعدة السوفيتية المباشرة ، وعلى العكس إذا بدأ العرب القتال فلن يستطيعوا طلب التدخل السوفيتي ، ويتضح من هذه المناقشة كيف أن جميع الاحتمالات بنيت على افتراض أن الانتصار الإسرائيلي أمر محتوم . واعتبرت مثير مجلس الوزراء في حالة انعقاد دائم .

وفي صباح السادس من أكتوبر تأكدت الوزارة الإسرائيلية من قرب اندلاع الحرب ، فبعثت رئيسة الوزراء رسالة بهذا المعنى إلى كيسنجر ، الذي بادربدوره باستدعاء دو برينين وطلب إليه استخدام نفوذه لدى مصر لمنع نشوب الحرب ، بل إتصل كيسنجر بمحمد حسن الزيات لنفس الغرض ، فهاهى دوافع وزير الخارجية الأمر يكية نحو هذا الإهتمام بمنع وقوع الحرب ؟ يبدو أن الظروف لم تكن ملائمة بالنسبة للولايات المتحدة . فهناك أزمة الطاقة التي لم تعالجها الإدارة الأمريكية بعد . والأخطر من ذلك إطلال فضيحة ووترجيت برأسها على البيت الأبيض وانقسام الأمريكيين بهذا الشأن وتهديد سلطة الرئيس الذي تأثر أيضاً في هذه الأيام بقضية نائبه اجينو الذي ارتكب مخالفات مالية أدت فيما بعد إلى استقالته . وقد نتج عن كل تلك الملابسات أن انشغل نيكسون بهذه المشاكل الداخلية تاركاً لوزير خارجيته معالجة الموقف في الشرق الأوسط .

لم يقتصر عنصر المفاجأة على كيفية بدء القتال ، بل تأثرت إسرائيل أيضاً بمفاجأة أخرى تمثلت في استخدام بعض الأسلحة التي لم تحسب الدولة العبرية لها حساباً . فقدائف شرايك الأمريكية تستطيع تدمير صواريخ سام-٢ ، سام-٣ الثابتة . أما سام-٦ ، وسام-٧ المتحركة فلم تتأثر بتلك القذائف ، وأفلتت من التدمير ، مما زاد حجم الخسائر في طائرات العدو ، ورغم التطورات التي شهدتها حرب أكتوبر ، فإن مسئولية تلك المفاجآت ظلت محل جدل بين الإسرائيليين ، فمن قائل بأن قيادة الأركان هي التي قصرت في إكتشاف ما وراء الخطوط ، ومن قائل إن المسئولية تقع

حسب النظام الدستوري على رئاسة الوزراء وهذا الرأي الأخير هو الذى رجحته لجنة تحقيق ألفت خصيصاً لهذا الغرض وهى المعروفة بإسم لجنة «اجرانات» .
ولابد أن تكون نتائج هذا التحقيق قد أثرت على المدى البعيد فى مركز حزب العمل الموحد الحاكم أثناء حرب يوم الغفران . ففضلاً عن استقالة جولدا مائير من رئاسة الوزراء بعد بضعة أشهر ، فقد حزب العمل الموحد لأول مرة أغلبيته فى الانتخابات العامة التى جرت سنة ١٩٧٧ .

اقتترنت حرب اكتوبر بظواهر جديدة فى مختلف المجالات ، من ذلك تغير الأسلوب الإعلامى لدى الجانب العربى بحيث ارتفع إلى مستوى الحوار مع الرأي العام الدولى . فلا تهديد بإبادة العدو ولا اتهام للدول الأخرى . بأنها تدخلت مباشرة للقتال بجانب القوات الإسرائيلية ، رغم أن تدخلاً أمريكياً تم بطريق غير مباشر ، بخلاف ما حدث أثناء حرب يونيو ١٩٦٧ ، حيث إن إسرائيل لم تكن بحاجة إلى عون ، ولكن راق لعبد الناصر أن يبرر هزيمته بادعاء تدخل أطراف أخرى ، ثم شن حملة إعلامية بلهاء على هذه الأطراف ، وحتى آخر لحظة من حرب اكتوبر ظل الإعلام العربى متعقلاً يؤكد أن الهدف من الصراع المسلح هو الوصول إلى السلام العادل ، كما تجلّى ذلك من خطاب السادات الذى ألقاه فى مجلس الشعب يوم ١٦ اكتوبر وبدون التعرض لضغوط الثغرة التى لم تكن قد فتحت بعد فى الخطوط المصرية .

من الظواهر الجديدة أيضاً تحقيق التنسيق التام بين مصر وسوريا والأردن . فساعة الصفراء اتفق على تحديدها بدقة . ورسم الدور المحدود للأردن بما يتناسب وقدراته حتى لا يتعرض لهجوم تضيق فيه أرض عربية أخرى . وحينما اشتد الضغط على سوريا خرجت القيادة المصرية عن الخطة المرسومة ، وخاضت معركة مدرعات هائلة من ١٣-١٦ اكتوبر ، وصفها المؤرخ الصهيونى والتر لاكير بأنها تفوق فى شدتها وحجمها معارك الحرب العالمية باستثناء معارك الجبهة السوفيتية الألمانية .

لم يقف التنسيق عند حد دول المواجهة ، بل دخلت أطراف عربية أخرى فى عملية توزيع الأدوار بدقة . وسنأتى فى مناسبة أخرى على ذكر الدور الذى ساهمت به الدول العربية البترولية . وإنما نشير ههنا إلى عملية إغلاق باب المندب أمام الملاحة

الإسرائيلية ، فقد كان لابد لنجاح هذه العملية من تعاون جمهورية اليمن الجنوبية ، وقبل قيام الحرب أوفدت بعثات عسكرية مصرية لدراسة أحوال الجزر الواقعة عند مدخل البحر الأحمر لتتثبت من أنه لا توجد لإسرائيل نقاط عسكرية يمكن أن تكون أثيوبيا قد سهلت إقامتها ، لاسيما وأن هذه الجزر غير مسكونة ، ومن الجائز التسلل إليها دون أن يلحظ ذلك أحد ، ومغزى العملية التي قامت بها البحرية المصرية بإغلاق باب المندب هو أن يدرك العدو ، والدول التي تسانده كيف أن السيطرة على شرم الشيخ ومدخل خليج العقبة لا تكفى لتأمين الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر ، بل إن السلام هو خير ضمان لأمن الملاحة .

على أن خطط التنسيق بين مصر وسوريا تعرضت بعد فترة من إنتهاء الحرب للتجريح ، ففي سنة ١٩٧٤ ، وبعد إنتهاء عام كامل صرح السادات بأن الرئيس السوري إتصل به بعد ست ساعات من إندلاع القتال وطلب وقف إطلاق النار ، وقيل إن هذا الطلب تم بإيعاز من الإتحاد السوفيتي . ومن الصعب تصديق هذه الرواية . فالجيش السوري لم يتعرض للضغط ألا بعد ٤٨ ساعة من بدء القتال . والأقرب إلى التصديق أن يكون الإتحاد السوفيتي قد أوعز بمثل هذا الرأي ، ونقله سراً ، لا إلى دمشق وحدها ، بل إلى القاهرة أيضاً . ودافع الكرملين إلى إتخاذ هذا الموقف غالباً هو عدم الثقة في قدرة الجانب العربي على مواصلة القتال ، وليس أضاعة الفرصة لنصر مرجح أمام العرب .

ركزت القوات الإسرائيلية جهودها في الأيام الأولى لمواجهة الجبهة السورية ، وذلك لضرب هذه الجبهة من الأماكن المأهولة بالسكان المدنيين ، والتي تعرضت بالفعل للقذائف السورية في حين أن سيناء تجعل الجبهة المصرية بعيدة عن حدود إسرائيل . ومن جهة أخرى ظل شعور الاستخفاف سائداً بين القادة الإسرائيليين ولم يقتنع ديان إلا في اليوم التاسع من أكتوبر بسقوط خط بارليف واستحالة استرداد المواقع التي خسرها . فكان يعلن في اليومين الأولين بأن الإحتياطى الذى استدعى سوف يعود إلى بيوته يوم السبت القادم . وكانت الحكومة الأمريكية في خلال تلك الأيام تشارك الدولة العبرية في مشاعر الاستخفاف ، وتتوقع تحول دفة الحرب بعد قليل . وكان ذلك من بين الأسباب التي توقفت من أجلها مجلس

الأمن عن إتخاذ قرار، أو حتى طرح موضوع الحرب للمناقشة ، خلافا لما كان يحدث في حروب الشرق الأوسط ، إذ كان المجلس يجتمع و يبادر إلى إتخاذ القرار بوقف إطلاق النار .

بيد أن الأيام مضت ، وازدادت خسائر العدو في المدرعات ، وكان لابد من عملية إنقاذ . وفضلت الإدارة الأمريكية في بداية الأمر عدم التدخل المباشر لعدم إحراج إسرائيل وإظهارها بمظهر الضعف ، أو ولعل هذا هو الأهم كى لا يجد الإتحاد السوفييتى مبرراً لتكثيف وجود أسطوليه في البحر المتوسط ، أو إرسال مزيد من الأسلحة والعون العسكرى إلى الجانب العربى ، وهكذا اشترط عند بدء إرسال العتاد الحربى من الولايات المتحدة أن تحمله طائرات شركة العال الإسرائيلية من الأراضى الأمريكية . وطلب فقط إلى البرتغال تيسير عمليات النقل بتسهيل هبوط الطائرات الإسرائيلية في جزر الآزور الواقعة في منتصف الطريق وسط المحيط الأطلسى ، وكان على الإدارة الأمريكية أن تمارس بعض الضغط على البرتغال ، لأن حكومة لشبونة خشيت أن تتعرض لإجراءات حظر النفط .

وشيثاً فشيثاً ازداد ظهور الأمريكين في أسلوب المساعدة ، فصارت الطائرات الأمريكية تنقل الأسلحة إلى جزر الآزور ، وعندما اتسعت معركة المدرعات المشار إليها أخذ نيكسون بين يديه معالجة موضوع النزاع في الشرق الأوسط وأقام الجسر الجوى بين الولايات المتحدة والعريش ابتداء من ١٤ أكتوبر .

و يقال إن هذا التطور جاء نتيجة خطاب مؤرخ ١٣ أكتوبر استصرخت ماثير الرئيس نيكسون ليتعجل إرسال العون العسكرى و يزد من حجمه ونوعيته . وكان يلاحظ أن وزير الدفاع شلزنجر لا يتعاون بصورة كاملة مع كيسنجر في أسلوب تقديم العون . وابتداء من ١٤ أكتوبر أقيم الجسر الجوى بين الولايات المتحدة وإسرائيل فكانت تخرج ما بين عشر طلعات إلى عشرين يوميا تتكون كل منها ما بين طائرات نقل ضخمة ، واستخدمت القواعد الأمريكية في ألمانيا الغربية لسرعة الوصول إلى الشرق الأوسط .

وعلى الصعيد الدبلوماسى تبجحت الإدارة الأمريكية ، فطالب كيسنجر بالعودة إلى خطوط السادس من أكتوبر، أى أن تتخلى القوات المصرية طواعية

عن تحرير جزء من أرضها والتنازل عن الميزات التي حققتها من العبور، والتي ضححت في سبيلها تضحيات جسيمة، وتكونت في الكونغرس لجنة تمثل الحزبين الرئيسيين، وتدعو إلى ضرورة التدخل للعودة إلى خطوط ٦ من أكتوبر، ولم يلبث الكونغرس أن اعتمد ٢٢٠٠ مليون دولار لمساعدة إسرائيل.

على أن الإدارة الأمريكية بعد أن رأيت المصريين يرسخون أقدامهم على الضفة الشرقية للقناة، تحولت إلى الأخذ بالرأي القائل بوقف إطلاق النار حيث تقف القوات المتصارعة وربما يعود هذا التحول الذي أعلن في ١٢ أكتوبر إلى أن إسرائيل كانت في ذلك الوقت قد احتلت على الجبهة السورية مساحات إضافية تزيد عما إحتلته سنة ١٩٦٧، وفي تلك الحالة يمكن المساومة بهذه المساحات الجديدة للمطالبة بالعودة إلى الوضع القائم في السادس من أكتوبر.

بيد أنه كان من الصعب على أي مسئول مصري قبول وقف إطلاق النار أصلاً بينا القوات المسلحة المصرية منتصرة.

على أن السادات لم يشأ أن يرفض مبدأ وقف إطلاق النار، ورأى أن يقرنه بشروط تتمثل في تحديد موعد للإنسحاب من الأراضي العربية طبقاً للقرار ٢٤٢، وأن يتم هذا الإنسحاب تحت إشراف الأمم المتحدة. وتضمنت الشروط أيضاً إنشاء دولة فلسطينية في الضفة وغزة، وفي مقابل ذلك يمكن إنهاء حالة الحرب.

و يلاحظ أن هذه الشروط التفصيلية لم ترد كلها في خطاب الرئيس المصري أمام مجلس الشعب في ١٦/١٠، بل اكتفى في هذا الخطاب بالتأكيد على شرط الإنسحاب من الأراضي المحتلة مقابل إنهاء حالة الحرب. فماذا حدث في تلك الأيام الأربعة؟ هل تأثر السادات بفضاعة معركة الدبابات والخسائر التي تحملتها القوات المصرية في الأنفس والأسلحة، والتي لم يكن من السهل تعويضها، بينما عرف أمر الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل؟ لا شك أن هذه التطورات كانت تنذر بضرورة وقف إطلاق النار، فبجانب هذه الضغوط العسكرية حضر إلى مصر صباح يوم ١٦ من أكتوبر كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي.

ولم تكن عملية الثغرة قد بدأت بعد. ومع ذلك فقد كان من أهم أهداف هذه الزيارة إيجاد وسيلة لوقف إطلاق النار، بعد أن اشتد الضغط على سوريا.. وقد

حمل كوسيجين معه مشروعاً من أربع نقاط : وقف إطلاق النار عند المواقع — انسحاب اسرائيل الى حدود ١٩٦٧ — إنهاء حالة الحرب وضمان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للسلام في الشرق الأوسط .

ومن الناحية السياسية يتضمن المشروع السوفيتي كسبا مؤكداً للعرب بما يعنى أنهم جنوا ثمار حرب اكتوبر . وهذا بالضبط ما لم ترده إسرائيل ، فهي لم تكن متحمسة للاقتراح الأمريكى فى ١٢ من اكتوبر على أساس المساومة بالأراضى

السورية . والآن وبعد أن زودت بالأسلحة وتأهبت لعملية الثغرة ، فقد كان من المستحيل قبول المشروع السوفيتي إلا إذا اقترن بضغط أمريكى . وقد لمسنا من الواقع كيف أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة فى مثل هذا الضغط بل كان البعض يردد شعور الندم على ما مارسه ايزنهاور من ضغوط سنة ١٩٥٦ ، ولذلك نستطيع القول إنه كان من الأجدى لو أن الاتحاد السوفيتي مد حلفاءه العرب بأسلحة أكثر تطوراً لمواجهة الضغوط العسكرية .

وهناك جدل حول موقف السوفييت من حرب اكتوبر ، وهل يمكن توجيه اللوم إليهم من وجهة النظر العربية كما فعل السادات لم أم على العكس حدث تشويه للموقف السوفيتي كما يسوق محمود رياض فى مذكراته حيث نقل حديثاً مع السفير السوفيتي فى القاهرة نفى فيه الأخير أن تكون بلاده طالبت بثمان الأسلحة مقدما أثناء حرب اكتوبر . ولكن من المؤكد أنه حدث تأخير أو تراخى فى إرسال الأسلحة . ومن الوقائع المشهورة فى قصة حرب اكتوبر زيارة الرئيس الجزائرى بومدين للكرملين وتقديم مائتى مليون دولار لتسهيل إرسال الأسلحة إلى كل من مصر وسوريا على أساس المناصفة ، مما يعنى ضمناً أن السوفييت كانوا يطالبون بثمان الأسلحة فوراً .

ويمكن أن نخلص إلى القول بأنه رغم مركزية السلطة فى الاتحاد السوفيتي فإن الخلاف بين القادة السوفييت وازد فى الشؤون الخارجية ، و يلحظ انقسام الرأى فى تلك المناسبة بين فريقين : الفريق المتحمس لسياسة الوفاق الناجمة عن مؤتمرات القمة بين الدولتين العظيمين . وهذا الفريق لم يتحمس لإطالة مدة الحرب العربية الإسرائيلية أو إتساع دائرتها . ومن الجائز أن يكون تأثير الفكر اليهودى قد تسلل إلى هذا الفريق .

أما القسم الآخر فيمثل هؤلاء الذين لم يتحمسوا للوفاق . وكان موقفهم بالنسبة للصراع في الشرق الأوسط هو مزيد من التعاون مع العرب معنوياً ومادياً ، ولا شك أن هؤلاء كانوا مستعدين لمساندة مقترحات كوسيجين وإلا أنه بعد عودته إلى موسكو كانت الثغرة فتحت ، ولان بريجنيف إلى آراء كسينجر .

على أنه لا ينبغي إلقاء اللوم كله على الإتحاد السوفييتي فيما يتعلق بتوريد السلاح للعرب . فيروى أمين الجامعة العربية أن الملك فيصل اعتمد المال لشراء مائة دبابة . واقترح عليه أن تشتري من الإتحاد السوفييتي ، فاعترض بشدة قائلاً إنه سيشتريها من فرنسا حتى ولو أدى ذلك إلى التأخر في تسليم الدبابات . وسواء أصبح الرأي القائل بأن الإتحاد السوفييتي كان يطلب ثمن الأسلحة بالدفع الفوري وبالعملة الصعبة أو أنه كان في ذلك بعض التشويه ، فقد قدر فينوجرادوف السفير السوفييتي ثمن الأسلحة التي وردت إلى مصر بما يزيد عن بليون دولار ، قائلاً بأنه كان على بلاده أن تعوض أيضاً خسائر سوريا الفادحة في المدرعات وبالإضافة إلى ذلك كشف السفير عن أن الأتجار الصناعية السوفييتية التقطت بعض الصور المفيدة لمصر في المعركة ، ولم تبخل القيادة السوفييتية بتزويد القوات المصرية بتلك الصور .

الثغرة ووقف إطلاق النار:

ليست الثغرة التي فتحتها الإسرائيليون عند الدفرسوار هي أول عملية من نوعها في تاريخ الحروب المصرية الإسرائيلية ، ففي آخر عام ١٩٤٨ قامت القوات الإسرائيلية بحركة التفاف أدت إلى حصار عدة آلاف من المصريين في موقع الفالوجا ، واتخذ هذا الحصار للمساومة في مباحثات هدنة رودس ، وحصلت إسرائيل على مزايا بالفعل مقابل رفع الحصار . وفي حرب أكتوبر بدأ أثر الثغرة أشد خطورة لأنه هدد بحصار الجيش الثالث بأكمله ومع هذا الفارق ، وهو وجود مساعدة خارجية هامة قدمت لإسرائيل سنة ١٩٧٣ لفتح ثغرة الدفرسوار . ولم ينف وليم كوانت عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي أن بلاده يمكن أن تكون زودت إسرائيل بالصور التي التقطتها الأتجار الصناعية الأمريكية والتي كشفت عن المواقع الضعيفة على ضفة القناة الغربية لتسهيل عملية العبور المضاد .

ويقال إن خطط الدفاع المصرية لم تغفل هذا الاحتمال وإنها أعدت للأمر عدته ، إلا أنها لم تتوقع حجم المساعدات الأمريكية ونوع الأسلحة التي استخدمت لفتح الثغرة . ومع ذلك لا يمكن إنكار عوامل التقصير والإهمال ، فعندما بدأ التسرب مساء يوم ١٦ أكتوبر لم يقدر القائد المحلي خطورة العملية أو لعله لم يشأ أن يخبر القيادة العامة بحقيقة الموقف ، لأن أنظمة الحكم الفردى عودت المرءوسين على عدم مواجهة الرؤساء بما يحدث من خلل . ومن الجائز أن تكون الخطط الدفاعية استبعدت هذا الاحتمال . ومن الجائز أن تكون ولم تخترق قوات ذات كفاءة عالية للوقوف لحماية ظهر القوات العابرة .

مهما يكن فقد اتسعت الثغرة خلال الأيام الثلاثة التي تزامنت صدفة مع وجود كوسيجين بالقاهرة ، وكانت القوات الإسرائيلية التي عبرت إلى الضفة الغربية للقناة بقيادة اريل شارون مازالت تخوض معركة أشبه بحرب عصابات لم تستقر مواقعها بعد . ولذلك كان رأى الشاذلى رئيس الأركان هو سحب الجيش الثالث إلى الضفة الغربية للقناة قبل أن تستفحل الثغرة ، ويتعرض الجيش الثالث للحصار .

ولو صحت رواية السادات عن موقف رئيس أركان جيشه ، فإن مبرره يكون إنه أراد أن يتجنب الحصار حتى تتمكن القوات المصرية من مواصلة القتال لمدة أطول . ومن الطبيعى أن يرفض السادات مثل هذه الخطة مهما كان لها من مبررات ، فإن أثرها المعنوى بعيد المدى وسيحرمه من التفاخر بالنصر ، وإذا دعت الضرورة فن الأفضل إبقاء القوات المصرية فى مواقعها وتقديم التنازلات السياسية أو غيرها بشكل غير مكشوف بعد وقف إطلاق النار الذى صار أمراً محتملاً ، ومن المؤسف حقاً أن قرار حظر النفط اتخذ يوم ١٧ أكتوبر أى غداة فتح الثغرة ، وكان الاستمرار فى الحرب سيغدو أكثر فائدة مع تطبيق قرار الحظر .

فى هذه الأثناء كان رئيس الوزراء السوفييتى يحاول إقناع السادات بوقف إطلاق النار ومن بين الحجج التى ساقها تدهور حالة الجبهة السورية إلا أن السادات ظل متمسكاً بالشروط التى أعلنها فى مجلس الشعب ، ومن بينها تحديد

مدة زمنية لإنسحاب إسرائيل ، بيد أنه عند مغادرة كوسيجين للقاهرة كانت الأمور قد تغيرت فلم يعد السادات يشترط تحديد مدة زمنية للإنسحاب رغم أن الشجرة كانت ماتزال هشة . وفى ذلك اليوم أيضاً أبدت إسرائيل استعداداً لوقف إطلاق النار دون حماس واشترطت أن تجرى مفاوضات مباشرة لتثبيت وقف إطلاق النار بدلاً من الاعتماد على الأمم المتحدة أو غيرها من الوسطاء كما كان يحدث عادة . أما سبب عدم تحمسها لوقف النار حينئذ فهو أنها كانت تريد كسب وقت آخر لتوسيع الثغرة ومن ثم المساومة بالإنسحاب من غرب القناة مقابل إنسحاب المصريين من الكيلومترات العشرة أو الخمسة عشر التي احتلوها على الضفة الشرقية ، وبذا يزول كل أثر معنوى أو مادى حققته حرب أكتوبر .

ومن المؤكد أنه لو فرض وتوقف القتال فى يوم ١٩ أكتوبر لانتهكت الدولة العبرية وقف إطلاق النار ، لأنها ستفعل نفس الشئ عندما يصدر قرار مجلس الأمن بهذا المعنى فى صباح ٢٢ أكتوبر ، أى بعد أن حسنت مواقعها غرب القناة ، غير أنه يبدو أن شارون كان راغباً فى استكمال حصار الجيش الثالث .

ولم يدخر كيسنجر الحيلة لإعطاء الفرصة لإسرائيل فرغم إتفاق الأطراف المعنية والدولتين العظميين على وقف النار يوم ١٩ أكتوبر على أساس تطبيق القرار ٢٤٢ دون تحديد مدة زمنية للإنسحاب فإن وزير الخارجية الأمريكية ابتدع فكرة القيام بزيارة خاطفة لموسكو يعطى حلفاءه اليهود مزيداً من الوقت لتحسين أوضاعهم . واستجاب الكرملين لفكرة الدعوة وأمضى كيسنجر يوم ٢١ أكتوبر نهاره فى موسكو ، وتأخر قرار مجلس الأمن حت يوم ١٠/٢٢ .

لم تغيب هذه الحقائق عن السادات ، وبات يخشى انتهاك إسرائيل لأى وقف للنار يصدر عن مجلس الأمن ، ولذلك تمسك بضمان الدولتين العظميين لوقف النار .

هكذا صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الذى يدعو الأطراف المعنية إلى وقف النار خلال ١٢ ساعة وإلى بدء مفاوضات فوراً لتنفيذ قرار ٢٤٢ بجميع أجزائه . وقد غدا هذا القرار وثيقة إضافية يرجع إليها بجانب القرار ٢٤٢ كلما عرضت احتمالات تسوية دائمة لصراع الشرق الأوسط . ويلاحظ كيف أن التأكيد على

الحل الفوري ترك حبرا على ورق شأنه في ذلك شأن القرارات السابقة . والآسوا من ذلك أن الدولة العبرية لم تكثرت لوقف إطلاق النار، فقد كانت تخطط لاستكمال تطويق الجيش الثالث ، ولهذا السبب زحفت إلى مشارف مدينة السويس غير أن الإدارة الأمريكية لم تعد تميل إلى مزيد من إحراج الحكومة المصرية . فنتيجة الحرب أصبحت متوازنة ، وهذه النهاية هي التي تلائم المصالح الأمريكية فهي تستطيع أن تمارس الضغط على إسرائيل بيد ، وتمارس نفوذها على مصر بعرض وساطتها باليد الأخرى . ومن جهة أخرى فإن إسرائيل ترددت في إحتلال مدينة مأهولة أظهر أهلها عزمًا على المقاومة . ولا شك أن الأمريكيين وازنوا مصالحهم في هذه اللحظة فوجدوا أن تدمير الجيش الثالث سيقطع ما بقى من خيوط بينهم وبين العالم العربى ، لأن ذلك إن حدث فإنه سيتم بأسلحة أمريكية سلمت حديثاً إلى زاحال . لذلك عندما استأنفت القوات الإسرائيلية انتهاكها لوقف إطلاق النار بعد صدور قرار ٣٣٨ وجهت الحكومة الأمريكية إنذارا إلى إسرائيل بوقف النار ولكنها لم تخب السادات بهذا الإنذار حتى لا تظهر أمامه وجود خلافات مع حليفها وتشجعه على التصلب .

وبالفعل فقد ساد شعور بالخوف على مصير الجيش الثالث يوم ٢٤ أكتوبر ، وفى مساء هذا اليوم وجهت إذاعة القاهرة نداء إلى المتطوعين من كلتا الدولتين العظميين بالقدوم إلى مصر والإشتراك مع قواتها فى مواجهة العدوان الذى يتحدى القرارات الدولية . وكان مجلس الأمن قد أكد بقرار آخر رقم ٣٣٩ وقف النار والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، وهذا فى حد ذاته أمر يدعو إلى الأسف ، فخطوط ٢٢ أكتوبر فضلا عن أنه لا يمكن تحديدها بدقة فإنها جاءت نتيجة انتهاكات ومخالفة إسرائيل لقرار الأمم المتحدة ، كما أن تدخل الخطوط يجعل تنفيذ مثل هذا القرار أمرا صعباً .

وما كاد السادات يتأكد من نية الأمريكيين لإيقاف إسرائيل عند هذا الحد حتى تجاهل النداء السابق ، ولم يسمح بتكرار إذاعته فى وسائل الإعلام الأخرى لأن من شأن ذلك أن يحدث آثارا نفسية سيئة تذهب سدى بكل ما أحدثته حرب أكتوبر من ارتفاع الروح المعنوية .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الصراع دخل في هذه الساعات الأخيرة مرحلة حرب نفسية ، فقد حرصت مائير على التقاط صور لها وهي تقف على مدرعة عند مصافى الزيتية قرب السويس ، ونشرت هذه الصور مع تصريح يشير إلى أن الشجرة قد خطفت بريق النصر من المصريين .

هكذا نرى أن الولايات المتحدة التي فوتت على إسرائيل بعض مكاسب حرب ١٩٥٦ ، أضاعت أيضاً على مصر فرصة إنتصار كانت ترجو ورائه تحرير أراضيها دون أن تسعى إلى تهديد الوجود الإسرائيلى . ولقد شعر السادات بعد إتساع الشجرة وإنقطاع خطوط تموين الجيش الثالث بحاجة ملحة إلى معونة الولايات المتحدة . ففي هذا المجال تستطيع امريكا دون غيرها أن تخرج السادات من هذا المأزق . وظهرت ضرورات عملية تستطيع الولايات المتحدة أن تفيد فيها بعكس الاتحاد السوفييتى الذى أبدى استعدادا لإرسال متطوعين مما يعنى اتساع نطاق الحرب ولم يكن السادات راغبا فى ذلك . وبذا خرجت الولايات المتحدة رابحة من هذه الجولة ، وتلك هى إحدى مفارقات حرب اكتوبر .

الفصل السابع

نتائج ومفارقات

إذا كان القصد من حرب أكتوبر هورد الاعتبار للقوات المصرية ومحو الأثر الذى خلفته هزيمة يونيو، فمن الجائز القول إن الحرب حققت هدفا معنويا لا ينكر، وإن كان هذا الهدف لا يكفى فى حد ذاته لتبرير قتال على هذا النطاق الواسع . وإن كان الغرض هو كسر الجمود الذى هيمن على الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية فيمكن القول أيضا أن الجولة الرابعة حركت ولولا إلى حين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بنزاع الشرق الأوسط ، وشرع فى البحث عن حلول ، ولكن الحلول تكون غالبا على قدر النتائج العسكرية .

أما إن كان القصد من حرب ٧٣ هو استرداد الأرض بعد أن فشلت الجهود الدبلوماسية فإن حرب أكتوبر لا تكون قد حققت أهدافها اللهم إلا إذا افترضنا أن إتفاقات كامب ديفيد والأنسحاب من سيناء بالشروط والتنازلات التى سيرد ذكرها ما كانت هى الأخرى لتحقيق بدون هذا التحريك . معنى ذلك ان حجم هزيمة يونيو ٦٧ كان يحتاج لازالته إلى تحقيق إنتصارات عسكرية حاسمة، بيد أن الأمر يكتسب ساندوا الدولة العبرية بشكل لم يسبق له مثيل ، وفوتوا مثل هذا الإحتمال ، ومن المفارقات أن الولايات المتحدة التى وقفت موقفاً محايداً سنة ١٩٥٦ لم يعقبه تقارب مصرى . فلما حدث هذا التدخل السافر سنة ١٩٧٣ كان رد الفعل لدى السادات هو السعى للتقارب من الولايات المتحدة ، ومن ثم قد

يستتبط الأمر يكون أنهم نجحوا في إحتواء (ما يسمى بالثورة) حينما تعاونوا تعاوناً مباشراً مع عدو البلاد ، بينما لم يوفقوا في كسب تعاطف النظام المصرى ، عندما وقفوا موقفاً حيادياً أو ميالاً إلى الحكم الناصرى .

وربما كان لهذا الاستنباط أبعاده الخطيرة فهذا المنطق أفرزت السياسة الخارجية الأمريكية بعد مضى عشر سنوات إتفاق التعاون الاستراتيجى مع إسرائيل أواخر ١٩٨٣ دون أن تخشى تعرض مصالحها للضرر فى الشرق الأوسط على أساس أن سياسة العصا كانت أكثر نجاحاً فى المنطقة العربية .

هل كان تحرك السادات نحو الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب تعبيراً عن مزاجه الشخصى الذى سرعان ما وجد فى كيسنجر (صديقه الحميم) رغم أن دماء آلاف المصريين الذين قتلوا بأسلحة أمريكية لم تجف بعد ؟ أم أن هذا التحول يمثل رغبة قطاعات معينة من المجتمع المصرى تعلقت بآمال الرخاء من خلال التعاون مع أمريكا كما دلت على ذلك الاستقبالات والترحيب الذى لقيه تيكسون فى القاهرة ، وذلك قبل أن يمضى عام على إحياء الذكرى الأولى لاستشهاد الجنود والضباط المصريين .

وقد يقول قائل : وماذا فعلت سوريا التى خالفت هذا الإتجاه ، واستمرت على توثيق علاقاتها بالسوفييت ؟ وعقدت معهم اتفاقية تعاون وصداقة سنة ١٩٨٠ ، فضمت إسرائيل الجولان سنة ١٩٨١ ، تلك تأملات قد نجد لها إجابات فى آخر هذا الكتاب . ولنعد الآن إلى سياق الأحداث لنسجل مفارقة أخرى من المفارقات التى أسفرت عنها حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فبينما كانت الآثار محدودة على أرض المعركة كان لتلك الجولة من جولات الحروب العربية الإسرائيلية أبعاد واسعة خارج الحدود ، فعلى المستوى الدولى أوشكت الطريقة التى انتهت بها الحرب أن تحدث شرخاً فى سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين ، كما أثارت أزمة فى العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين . وعلى المستوى العربى دفعت بالتضامن خطوة قوية للأمم . وللمرة الأولى يستخدم النفط سلاحاً فى الصراع .

الأبعاد الدولية :

جرت حرب أكتوبر في عهد تتابعت فيه لقاءات القمة بين نيكسون وبريكنيف مما جعل المراقبين يصفون المرحلة بأنها عهد الوفاق في العلاقات الأمريكية السوفييتية الذي حل محل عهد الحرب الباردة . ومنذ اندلاع القتال في الشرق الأوسط لم تنقطع الإتصالات بين وزارة الخارجية الأمريكية وبين دبرينين السفير السوفييتي في واشنطن . وقد أقر كيسنجر بموقف السوفييت التصالحى منذ بداية هذه الإتصالات . ولذلك يمكن القول إن مبالغاته في مواضع أخرى بتصوير التأييد السوفييتي للعرب على أنه تدخل خارجي إنما قصد به تبرير التدخل الأمريكى ، ذلك التدخل الذى انتهى إلى إجراءات التعبئة النووية ، حينما وجه السادات نداءه المشار إليه يوم ٢٤ أكتوبر لقدامى متطوعين ، وأبدى السوفييت استعدادا لإرسالهم إلى مصر .

وحسب المصادر الغربية زاد السوفييت في هذه الحقبة الأخيرة من الحرب عدد الفرق المحمولة جواً والمرابطة عند الحدود المتاخمة لتركيا وإيران من أربع إلى سبع فرق . ووصلت قطع بحرية جديدة إلى البحر المتوسط وصارت تقدر بنحو ٨٥ قطعة . وهنا نتساءل : لماذا يقبل السوفييت ولو نظريا إرسال متطوعين بالاشتراك مع الأمريكين إلى الشرق الأوسط ، بينما يرفض الأمريكين ذلك الإشتراك ؟ هل لأن دعوة السادات للمتطوعين كانت مناورة لكى يسرع الأمريكين بالتحرك نحو المتوسط وهو ما فهمه كيسنجر على وجه السرعة أم أن الأمريكين يشعرون بتفوق مركزهم في المنطقة ، ومن ثم فإن الوجود العسكرى السوفييتى يعنى الحصول على إمتياز جديد لم يتمتعوا به من قبل ..

و يلاحظ بصفة عامة أن لهجة السوفييت لم تشتد إلا في الأيام الأخيرة ، وبعد أن هدد الجيش الثالث بالحصار ، فاستخدم الكرملين لغة الإنذار ووجهها إلى إسرائيل إذا ما إنتهك وقف إطلاق النار . وفي خطابه إلى نيكسون يوم ٢٥ أكتوبر قال بريكنيف (فإذا لم يكن بوسعكم العمل بالتنسيق معنا فسنضطر للعمل وحدنا واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع إسرائيل من الاستمرار فى انتهاك وقف إطلاق النار) .

لم يكن هذا الخطاب وحده هو الذى حدا بنكسون إلى إصدار أمر التعبئة النووية . فالمصادر الغربية تعدد لذلك المبررات . فتحدثنا عن تعرف المخابرات

الأمريكية بواسطة أجهزة الرقابة في البسفور والدردنيل عن سفينة سوفيتية تحمل مواد إشعاعية مرت بالمضائق التركية ، وزعمت هذه المصادر أنه إذا ما أرسلت أسلحة نووية صغيرة إلى مصر فإنه يخشى من أن تستخدم إسرائيل أسلحة مماثلة يرجح امتلاكها لها . كما افترضت هذه المصادر أنه إذا ما قدم متطوعون سوفيت إلى مصر وتعرضوا للموت ، فلن يكون بوسع الكرملين السكوت حفاظا على هيئته . وفي هذه الحالة يخشى من إتساع دائرة الحرب .

بهذا الأسلوب التبريري سمح الرئيس الأمريكى لنفسه بتهديد العالم بالحرب النووية ، وذلك برفع درجة الاستعداد في القواعد الأمريكية في أوروبا والبحر المتوسط . وقيل إنه لجأ إلى هذا الأسلوب بقصد تحويل الأنظار عن مشاكله الداخلية الناجمة عن قضية ووترجيت . وقد تردد هذا القول إلى درجة أن كيسنجر احتاج إلى نفيه في مؤتمر صحفي ، حيث صرح بأن دولة كبرى لا يمكن أن تخضع سياستها الخارجية لمثل هذه الأمور المحلية .

أثار أمر التعبئة رد فعل سيء في أوروبا الغربية أكثر مما أحدثه في المعسكر الشرقي مما يدل على أنه لم يؤخذ مأخذ الجد . وإنما نتج اعتراض أوروبا عن مسألة مبدئية ، وهي مدى حرية الرئيس الأمريكى في إصدار أمر تعبئة بقواعد عسكرية كائنة في بلاد أخرى . وهل يجوز أن يتخذ مثل هذا الإجراء دون مشاورة مع الدول المعنية ، مما يعد انتهاكا لسيادة تلك الدول . وهنا نجد من المناسب إلقاء نظرة على موقف دول غرب أوروبا من الصراع في الشرق الأوسط ، ومن المدهش أن المسؤولين في تلك الدول اعترفوا بأن القدرة على التأثير في نزاع الشرق الأوسط إنما تنحصر في الدول المصدرة للسلاح . ولم تكن فرنسا قد توسعت في تصدير السلاح كما يحدث الآن ، بعبارة أخرى أقرت هذه الدول بأن القدرة على التأثير تنحصر بين الدولتين العظميين . وبالغ مؤلف صهيونى هوولترلاكير في كتابه عن حرب الشرق الأوسط في الإقلال من الدور الأوروبى ، إذ إختار عنوان الفصل المخصص لهذا الدور بالصيغة الآتية (٩ × صفر = صفر) ويقصد بالتسعة أعضاء السوق الأوروبية المشتركة حينذاك . وتبنى لاكير رأيا فسرت به إسرائيل الموقف الحيادى الأوروبى الميال بعض الشيء إلى العرب ، فزعم أن هذا الموقف كان يمثل الحكومات الخائفة من حظر النفط أو رفع

سعره بصورة مفاجئة وأن هذا الموقف يختلف مع الاتجاهات الشعبية المتعاطفة مع إسرائيل . وقد يكون هذا الرأي صحيحاً بالنسبة لحرب سنة ١٩٦٧ ، ولكن منذ ذلك الوقت ، لم تعد صورة إسرائيل في ذهن الأوروبيين هي ذلك القطر الصغير الذي يهدده جيرانه بالابتلاع و يريدون دماره .

مهما يكن فإن معظم أوروبا الغربية اختلفت في سياستها إزاء نزاع الشرق الأوسط عن حليفها الكبرى . وتجلى ذلك في اعتراض كل من بريطانيا وفرنسا العضوين الدائمين في مجلس الأمن على اقتراح أمريكي طرح إثر قيام الحرب بالعودة إلى خطوط ٦ أكتوبر . وتصدى وزير الدفاع الفرنسي في مجلس النواب لأنصار إسرائيل بقوله إن فرنسا لا ترسل أسلحة إلى الدولة العبرية ، لأن العرب يحاربون من أجل استرداد أرضهم . وزعمت الدوائر الصهيونية في هذه المناسبة أن مسلك فرنسا يعود إلى نزعة أنانية في استغلال الظروف . فقد كانت تخطط لإنشاء معامل تكرير ضخمة في ميناء الهافر تنافس معامل روتردام . ومن المعروف أن هولندا شذت حكومة وجماعات شعبية عن دول غرب أوروبا بتعاطفها مع إسرائيل فطبق عليها وحدها إجراءات حظر النفط .

إجراءات حظر النفط :

حينما بحث المنتجون العرب استخدام النفط كسلاح في صراع سنة ١٩٦٧ ، كانت الحرب القصيرة وغير المشرفة قد انتهت . وعلى العكس اتخذ قرار حظر النفط التدريجي قى ١٧ / ١٠ أثناء احتدام المعركة ، وفي وقت وصلت فيه المساندة الأمريكية لإسرائيل درجة لم يسبق لها مثيل . وعلى ذلك تبطل الحجة الأمريكية التي وصفت إجراءات حظر النفط بأنها ابتزاز .

وقد رسمت إجراءات حظر النفط بشكل عملي ينم عن الجدية في العزم على التنفيذ . وفي السابق كانت توجه الدعوة إلى الحظر الشامل دفعة واحدة . وأحيانا بطريق العنف كما حدث في البحرين عندما دمر العمال أنابيب النفط سنة ١٩٥٦ ، ومن شأن هذا الأسلوب أن يحرم المنتجين من مصدر دخلهم الوحيد . وعند تنظيم إجراءات الحظر في أكتوبر ١٩٧٣ روعى التمييز بين نوعين من الدول : دول قليلة السكان ، غزيرة الإنتاج ليس لها مشروعات تنمية تستوعب كل الدخل وهذه

الدول هي التي تعتمد إلى تخفيض الإنتاج بجانب حظر التصدير للدول المعادية للعرب . ودول أخرى كثيفة السكان ولديها مشروعات تنمية طموحة مثل العراق ، وتستطيع هذه الدول أن تحافظ على مستوى الإنتاج إلا أنها تختار زبائنها من بين الأقطار الصديقة أو المحايدة . وقد اعتبرت السعودية حالة وسطا بين النوعين .

كذلك عوملت الدول التي تستورد النفط العربى على مستويات مختلفة ، فاليابان الدولة الآسيوية عليها أن تقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وإلا تعرضت لإجراءات الحظر . ودول غرب أوروبا يكتفى بالنسبة لها بالالتزام الحياد . وهذا ما طبق بالفعل على نحو ما ذكرنا .

أما الولايات المتحدة فكان المطلوب منها فقط التوقف عن تسليح اسرائيل أو تخفيف انحيازها في المجال السياسى ، وهو ما اعتبرته الإدارة الأمريكية ابتزازا ، فلم تغير موقفها الانحيازى ، وشنعت على الدول العربية المنتجة للنفط رغم أنها كانت تعتمد في ذلك الوقت على ما يتراوح بين ١٠ ، ١٥ ٪ من استهلاكها على النفط العربى . ومن ثم فقد ظهرت آثار إجراءات الحظر على الاقتصاد الأمريكى . ويربط بعض الكتاب بين هذه الآثار، وبين النشاط الذى بذله كيسنجر من أجل تحقيق اتفاقات فض الاشتباك مع كل من مصر وسوريا . ولو أننا لاحظنا كيف اتخذت هذه الوساطة الأمريكية أداة لتحقيق النفوذ، واستفادت منها الولايات المتحدة أكثر مما استفاد الجانب العربى .

وحسب إجراءات حظر النفط يجرى تخفيض الإنتاج بالتدريج فيبدأ بـ ٥ ٪ ثم يزداد التخفيض بنسبة ٥ ٪ شهريا ، وينال هذا التخفيض فى الإنتاج نصيب الدول المستوردة التى ينطبق عليها الحظر وسيبادر الملك فيصل إلى رفع نسبة التخفيض بعد أيام إلى ١٥ ٪ وكان هذا الإجراء ضروريا في حينه ، لأنه بعد أن اضطرت الأطراف العربية إلى وقف النار بفعل المساندة الأمريكية للعدو، أصبح استخدام النفط عنصراً هاما للضغط على الولايات المتحدة .

ومن المعروف أن إجراءات الحظر اقترنت بقرارات تتعلق برفع الأسعار وشاركت في هذه القرارات ودول غير عربية فأبدت إيران الشاهانية حماساً منقطع

النظير لرفع الأسعار. وهكذا ضعف سعر البرميل من ٣ دولارات إلى ١٢ ، ثم ١٤ بعد قليل. أى أكثر من أربعة أضعافه خلال بضعة أشهر. وتقبل المستهلكون هذه الأسعار لأن الخوف من حظر النفط غطى على قضية الأسعار في حين نلاحظ انه قبل عام واحد حاولت الدول المنتجة رفع سعر البرميل بمقدار دولار واحد ، فجوهت بمعارضة قوية من المستهلكين .

كان من المفترض أن تستمر إجراءات حظر النفط ، بل تشتد طالما إن إسرائيل لم تنفذ قرارات مجلس الأمن ، ولم تتراجع الولايات المتحدة عن تسليحها ، بل زادت من مساعداتها الاقتصادية وغيرها . وفي تلك الاثناء كانت علاقة السادات بالأمريكيين قد توثقت بسرعة غير متوقعة . وفي مؤتمر عربي مصغر عقد في الجزائر بعد ثلاثة أشهر من وقف القتال ، طلب السادات من فيصل إلغاء إجراءات الحظر على مظنة أن ذلك يثبت للأمريكيين قدرته على التأثير أو حسن نواياه ، غير أن النوايا الطيبة وحدها لا تكفى . ومن المفارقات أن الملك السعودي تردد في الاستجابة لطلب السادات . وكحل وسط إتفق على تعليق الغاء الحظر إلى أن يعقد اتفاق فض الاشتباك على الجبهة السورية مثلما تم على الجبهة المصرية . وللأسف استغل الرئيس الأمريكى هذا الموقف المائع وأعلن أنه تلقى وعداً بإنهاء إجراءات حظر النفط دون إنتظار فض اشتباك على الجبهة السورية ، فكان ذلك التصريح من العوامل التى زادت في الوقيعة بين حكومة مصر والحكومة السورية وعمقت الخلافات التى أخذت تنمو منذ نهاية الحرب ، واستحق السادات أن يوصف لدى عديد من الكتاب بأنه قصر في استثمار حرب أكتوبر .

ولا يستبعد أن يكون السادات بتأثير ما تولد في نفسه من كراهيته للسوفييت قد اتجه إلى هذا الموقف بعدما لاحظ إهتمام الكرملين بمسألة حظر النفط . فكان السوفييت يكثرون من الاستفسار عن مدى تطبيقه واستمراره ، وحثوا أصدقاءهم من العرب على التمسك به . ومن الواضح أن هدف السوفييت هو إضعاف إحدى الأدوات التى يعتمد عليها حلف الأطلسي ، وذلك بحرمان الولايات المتحدة من بعض مصادر الطاقة . ولا بأس — في تقديرنا — من الاستفادة من تلاقى الأهداف العربية مع السوفييتية في هذا المجال حتى وإن اختلفت الدوافع .

على أية حال فإنه بعد تحول السادات إلى هذا الموقف فقدت الدول المصدرة للنفط حماسها لإجراءات الحظر، فنادرا ما يكون الإنسان ملكيا أكثر من الملك ، وهكذا انتهت معركة النفط بفائدة محققة للدول المنتجة دون أن تستفيد دول المواجهة إلا بالقليل . وعلى العكس تأثرت دول فقيرة بالتضخم الذى نجم عن رفع سعر النفط . وحينما لفت خصوم العرب الأنظار إلى هذه الحقيقة أجابت الدول البترولية بأنها ستعوض الدول النامية بمزيد من المساعدات . ولم يحل شهر مارس ١٩٧٤ حتى اتخذ مؤتمر وزراء النفط العرب قراراً بإنهاء إجراءات الحظر .

فض الاشتباك :

إن الأزمة السياسية التى خيمت على العلاقات بين الدولتين العظميين فى نهاية حرب اكتوبر من جهة وتداخل القوات المتحاربة فوق أرض المعركة من جهة أخرى تطلب كلا الأمرين تسوية عاجلة . فسار طريق التسوية فى خطين متوازيين : الخط الأول يحاول تطويق ذيول الأزمة بإيجاد حل سياسى تشترك فيه الدولتان العظميان ، ويلاحظ بهذا الصدد أن الإتحاد السوفييتى كان يسعى لمشاركة الولايات المتحدة فى فرض حل ، و يبذل جهداً لعدم إغفاله ، فى حين رسمت السياسة الخارجية الأمريكية على أساس الإنفراد بالحل . ولهذا الفرق أهميته القصوى على مجرى الأحداث .

وقد جاء اقتراح عقد مؤتمر دولى فى جنيف بمبادرة سوفيتية قبيل إعلان نيكسون التعبئة النووية . وبطبيعة الحال افترض الكرملين أن يشترك على قدم المساواة مع الولايات المتحدة ، وبوجود الأطراف المعنية الأخرى . وسيصل السوفييت من الناحية الشكلية إلى تحقيق أهدافهم بتبادل رياسة المؤتمر مع الولايات المتحدة ، ولكن الطريق إلى جنيف كان مفروشا بالأشواك وتأخر عقد المؤتمر حتى نهاية ديسمبر ١٩٧٣ ، وفى تلك الأثناء كان كيسنجر قد قطع شوطا هاما فى المجال الثانى ، أى معالجة الأوضاع العسكرية المعقدة والناجمة عن تداخل القوات بشكل لا يمكن معه منع تجدد الاشتباكات فى أية لحظة .

وقد شاع استخدام مصطلح « فض الاشتباك » الذى كان ينطبق بمعناه الدقيق على تداخل القوات المصرية مع الاسرائيلية حول ضفتى القناة . ثم ارتاحت الأطراف المختلفة إلى استخدام هذا المصطلح فى غير موضعه ، فسميت إتفاقيه سنه ١٩٧٥ بين مصر واسرائيل بفض الاشتباك الثانى مع إنه لم يعد ثمة تداخل بين القوات ، بل صارت هناك منطقة عازلة بينهما ، ومغزى تفضيل هذا المصطلح بالنسبة لإسرائيل هو أنه يغطى على وصف إنسحاب جزئى . وبالنسبة لحكومة السادات فإنه يغلف التنازلات السياسية التى تضمنها هذا الإتفاق بإعطائه مصطلحا عسكرياً بحتاً .

لا شك أن تداخل القوات غرب قناة السويس ، وإدراك الطرفين المتقابلين بأن مجدداً القتال من شأنه أن يوقع خسائر فادحة لكليهما فى الأرواح هو الذى مهد الطريق للدور الأمريكى كى يتدخل فى صراع الشرق الأوسط كوسيط ، ورغم إنقطاع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة ، فإن حكومة السادات أجرت إتصالات عاجلة منذ ٢٥ أكتوبر لأغراض تتعلق بإجراءات عملية كإمداد الجيش الثالث بالإسعافات الطبية « لاعتبارات إنسانية » ومالبت الرئيس المصرى أن أوفد اسماعيل فهمى الذى عين وزيراً للخارجية ليعبر عن الاتجاه الجديد فى السياسة المصرية ، ذلك الإتجاه الذى تجسد فى إعلان إعادة العلاقات الدبلوماسية فى ٦ نوفمبر ١٩٧٣ بعد اسبوعين من إنتهاء حرب أكتوبر . وكان هذا الإجراء متمشياً مع خطة تقضى بقدوم كيسنجر إلى الشرق الأوسط لتصفية ذيل الحرب التى خرجت منها الولايات المتحدة رابحة .

على أن الأطراف المختلفة فضلت فى البداية وصف مهمة كيسنجر بالمساعى الحميدة ، وليس الوساطة . فإذا لم تنجح هذه المهمة لا تترك رد فعل بالنسبة للولايات المتحدة أو غيرها . وقد رأى كيسنجر أن ما يستطيع تقديمه لمساعدة السادات هو العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر أى قبل إنتهاك إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار . ولكن حالت دون ذلك اعتراضات كثيرة فهذه الخطوط غير متفق عليها وتحديد ها هو فى حد ذاته مشكلة . ولو افترضنا التوصل إلى إتفاق حولها فإن الوجود الإسرائيلى غرب القناة قد يكون مزعزعا . والأمر الذى كان يبدو ملحا أمام السادات هو إيجاد

طريقة لفك حصار الجيش الثالث . فعرض كإجراء أولى رفع الحصار البحري المضروب على باب المندب مقابل فك حصار الجيش الثالث . وبدلاً من ذلك اقترح كيسنجر تخفيضاً متبادلاً للقوات المصرية والإسرائيلية على جانبي القناة .

ولما توثقت الاتصالات تقدم الرئيس بمشروع كامل — يمهّد للسلام فاقترح أن تقوم مصر من جانبها بإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين ، وهى مسألة تثير أشد المشاعر لدى الإسرائيليين ، كما ترفع مصر الحصار عن باب المندب وفى مقابل ذلك تنسحب إسرائيل إلى خط يمتد من العريش شمالاً إلى رأس محمد جنوباً ، وحينئذ تشرع مصر فى تطهير القناة وإعدادها للملاحة مما يعد دليلاً على النية الصادقة نحو السلام .

أجاب كيسنجر بأن تلك خطة طموحة ، والأفضل البدء بخطوات أصغر، ولتكن الخطوة الأولى هى تبادل الأسرى فى مقابل فتح الطريق أمام الأمدادات غير العسكرية للجيش الثالث . وبذا يتم خلق جو من الثقة . وفجأة تحول السادات إلى تأجيل موضوع الانسحاب إلى ما بعد عقد مؤتمر السلام المزمع فى جنيف . وإعطاء الأولوية للمباحثات المتعلقة بالشئون العسكرية التفصيلية واستجاب لإلحاح إسرائيل بأن تجرى مفاوضات مباشرة حول تلك الأمور .

على هذا النحو بدأت المباحثات بمفاوضات الكيلو ١٠١ وقد انصبت على الشئون العسكرية ، أى أنها لم تختلف من حيث الموضوع عن مباحثات رودس سنة ١٩٤٩ ، إلا أن مغزاها كان بعيداً من حيث صفتها العلنية أولاً ، بينما جرت محادثات رودس فى سرية تامة . وثانياً اختيار المكان الذى جرت فيه المفاوضات واطلاق اسم الكيلو ١٠١ عليها . فلهذا الاختيار تأثير معنوى سيىء ، لأنه يدل على المسافة التى وصلت إليها القوات الإسرائيلية بالنسبة للقاهرة ، وقد دارت هذه المباحثات حول الترتيبات اللازمة لإمداد الجيش الثالث بما يلزمه من طعام أو لباس ، والتفتيش على القوافل التى تحمل تلك المؤن . وكان من المفترض أن يقوم بذلك مراقبون من الأمم المتحدة . وقد كشفت إسرائيل فى هذه المباحثات عن رغبتها فى تخفيض القوات التى عبرت إلى الضفة الشرقية . وطالبت بأن يكون الوجود العسكرى المصرى على الضفة الشرقية رمزياً ، فى مقابل تصفية الثغرة . وسيظل هذا الموضوع هو محور الخلاف إلى أن يتم الاتفاق الأول لفض الاشتباك

ففي يناير (١٩٧٤) وبمقتضى هذا الإتفاق لا يتجاوز الوجود المصرى شرق القناة ١٥ ك . م . وتخفيض القوات المراقبة على الضفة الشرقية إلى ٨ كتائب ، أى حوالى ٧٠٠٠ جندى علما بأن القوات التى عبرت واستقرت قدرت بنحوستين ألفا . كما نص الإتفاق على إيجاد منطقة عازلة ترابط فيها قوات تابعة للأمم المتحدة ويجدد ترخيصها كل ثلاثة أشهر.

قد يكون الأهم من هذه التفصيلات العسكرية هى التعهدات الشفوية التى سبقت توقيع فض الاشتباك الأول لأن لها أبعادا سياسية هامة . من ذلك تعهد السادات بالتوسط لدى دول النفط العربية لرفع الحظر المفروض على بعض الدول ، ومن بينها الولايات المتحدة ، وذلك دون إنتظار تسوية أخرى بما فى ذلك فض اشتباك مماثل على الجبهة السورية . كما تعهد السادات بالبدء فى تعمير مدن القناة بينما ماتزال على مرمى المدافع الإسرائيلية ، مما يؤكد الإعلان بأن حرب أكتوبر هى آخر الحروب . غير أن الرئيس المصرى حينما أعلن نيته فى تعمير مدن القناة سيبرره بأغراض إنسانية ، وعودة المهجرين وهكذا تجنى مصر ثمار نصرها ، بعبارة أخرى أراد أن يظهر هذا القرار وكأنه مسألة داخلية بحتة .

ومن قبيل هذا التعهد أيضا الوعد بتطهير قناة السويس وإعدادها للملاحة دون إنتظار انسحاب آخر .

وقبل التوقيع على فض الاشتباك قامت إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة باختبار حقيقة فك الحصار البحرى عن باب المندب فعبرته من الجنوب إلى الشمال سفينة إسرائيلية فى حراسة مدمرتين أمريكيتين فى ديسمبر ١٩٧٣ ، وبذا تأكدت حكومة تل أبيب من عدم وجود حصار .

وبينا كانت المباحثات العسكرية جارية ، انعقد مؤتمر جينيف لفترة قصيرة ، ولم يؤثر إخفاقه فى استمرار سياسة الخطوة خطوة . وقد تأخر المؤتمر عن الموعد المحدد لعقده بسبب مشكلات عديدة . منها امتناع سوريا عن حضور المؤتمر قبل أن يتحقق فض اشتباك فى الجولان . ومنها اعتراض إسرائيل على تمثيل الفلسطينيين فى المؤتمر . وقد استجيب لرغبتها باعتبار الحكومة الأردنية هى ممثل

للفلسطينيين . وإذن فقد حضر الأردن ومصر وإسرائيل كأطراف للنزاع في الشرق الأوسط ، بينما تبادل كل من الإتحاد السوفييتى والولايات المتحدة رئاسة المؤتمر طبقا لقرار مجلس الأمن . وافتتحه فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة في ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ وكان الهدف من هذا المؤتمر هو العثور على تسوية شاملة للنزاع العربى الإسرائيلى . وطبقا لهذا الهدف عرض كل فريق وجهة نظره دون أن تجرى محاولات للتفاوض فكان أشبه بالمنتدى الذى شرح فيه رؤساء الوفود الأهداف الكاملة لبلادهم . وكانت الدولة العبرية ترفض هذا الأسلوب لأنها لا ترغب فى طرح مبدأ الحل الشامل الذى ينطوى على إحياء القضية الفلسطينية . وثانيا لأن مؤتمر جنيف معناه اشتراك الإتحاد السوفييتى فى إيجاد الحل ، بينما كان نوع من الاتفاق قد تم بين القدس وواشنطن على إنفراد الولايات المتحدة بالحل . ويروى أنه حينما تقدمت مباحثات الكيلو ١٠١ نصح كيسنجر إسرائيل بأن تتباطأ فى الاتفاق مع مصر حول فض الاشتباك الأول ، وذلك لكى يثبت لمصر أنه لا يمكن الاستغناء عن وساطة الولايات المتحدة .

الفصل الثامن

بين الحل الجزئي والحل الشامل

فك الارتباط في الجولان :

حينما توصلت مصر إلى إتفاق فض الاشتباك الأول في ١٨ يناير ١٩٧٤ ، لم تتعرض لانتقاد عربي مكشوف على خلاف ماسيحدث عند إتفاق الفض الثاني سنة ١٩٧٥ وقد يكون وجه الانتقاد الذي صدر حينئذ هو عدم التنسيق مع سوريا التي حاربت مع مصر ، وكان ينبغي ألا تنفصل عنها في ترتيبات فك الارتباط ، ذلك أن سوريا في الأيام الأخيرة من الحرب فقدت ٥٠٠ ك . م من الأراضي الغنية بالزراعة بالإضافة إلى الأراضي التي فقدتها في حرب يونيو ١٩٦٧ كما أن مدينة دمشق أصبحت قريبة من خطوط وقف النار .

وكانت اسرائيل تعارض في إجراء إتصالات بهذا الشأن مع سوريا بحجة أنها تحتفظ بالأسرى . كما احتجت مرة ثانية بأن أي تراجع إلى حدود ١٩٦٧ يعني تعريض المستوطنات الإسرائيلية في الشمال للخطر . ومن الواضح أن هذا الأسلوب يمكن أن تستخدمه سوريا على أساس أقوى إذا ماردت بأن عاصمتها تتعرض للخطر إذا استمر الوجود الإسرائيلي في الجولان .

والواقع أن الأمر يكتسب أهمية كانوا متقاعسين بالنسبة لسوريا . وكانت الصحف الأمريكية تتساءل : ماهو الدافع لبذل الجهد لتحقيق إنسحاب إسرائيل جزئي من الأراضي السورية بينما أن حكومة دمشق ليست من الحكومات الصديقة ؟ والظاهر أن كيسنجر تعهد للسادات بإجراء فض اشتباك مماثل في الجولان مقابل

التعهدات الشفوية التي قدمها السادات بالسعى لرفع حظر النفط . وهكذا أصبحت هناك دوافع مختلفة تحض الحكومة الأمريكية على إجراء إتصالات مع سوريا ، من ذلك تلميح الدول العربية النفطية إلى تجديد الحظر في حالة عدم التوصل إلى فك إرتباط في الجولان . والخوف من أن تغير مصر إتجاهها الجديد نحو أمريكا ، كما يفهم من بعض التلميحات و يستنبط من ذلك كله كيف أن مصر استمرت لعدة أشهر بعد إنتهاء حرب أكتوبر تمثل عنصراً مؤثراً رئيسياً في المنطقة العربية ذلك التأثير الذي بدأ في الإنحسار بعد فض الاشتباك الثاني في سنة ١٩٧٥ وإرتقاء السادات في أحضان أمريكا بعد إلغاء معاهدة الصداقة مع السوفييت سنة ١٩٧٦ .

بدأ كيسنجر جولته الرامية إلى فض الاشتباك بين إسرائيل وسوريا في ابريل ١٩٧٤ وكثيراً ما شكك للصحف من تشدد الرئيس الأسد ، وكان مضطراً إلى كسب الوقت بتوسيع نطاق جولته في هذه المرحلة لتشمل القاهرة والرياض وموسكو ، آى جميع العناصر التي يمكنها أن تؤثر في الموقف السوري ، حتى تتساهل في الجبهة السورية ، فبحث الكونجرس في ذلك الوقت رفع قيمة المعونة الأمريكية إلى ٢٢٠٠ مليون دولار مع توريد أسلحة جديدة متقدمة لإسرائيل . ولا شك أن التهديد باستئناف حظر النفط كان يحرك الإدارة الأمريكية نحو هذا الإهتمام بالتوصل إلى فض إشتباك .

ولم تكن إسرائيل تتمسك بالأراضى التي إحتلت بعد حرب أكتوبر ، وإنما احتدم الجدل حول تحقيق إنسحاب جديد من الجولان . ونتيجة للضغوط الأمريكية وافقت الحكومة الإسرائيلية على إخلاء القنيطرة غير أن الجدل استمر حول وضع التلال المحيطة بها . وحول حجم القوات الدولية التي ستفصل بين الفريقين . وهكذا دخلت المباحثات في أمور تفصيلية بشأن هذه التلال ، فترك سوريا بعضها وتتعهد إسرائيل بعدم وضع أسلحة ثقيلة في التلال التي تحتفظ بها . وتسحب الصواريخ البعيدة المدى من الجبهة ويزداد حجم القوات الدولية الفاصلة بين الطرفين والتي يتجدد وجودها في المنطقة بموافقة الطرفين كل ستة أشهر . كذلك حققت سوريا كسبا بتراجع القوات الإسرائيلية إلى مسافات

تتراوح بين كيلومتر وأربعة كيلومترات على إمتداد الجبهة ، بشرط ألا تدخلها قوات سورية ، وإما تعود إليها الإدارة المدنية فقط مع وجود قوات للأمم المتحدة في هذه المنطقة أيضا .

وقد ظلت الحكومة السورية تحتفظ بالأسرى كورقة مساومة حتى تم الإتفاق على فك الارتباط وحسب المصادر الأمريكية تعهد الرئيس السوري شفوياً في مقابل الضغط الأمريكي بمنع الفدائيين الفلسطينيين من استخدام الأراضي السورية كنقطة انطلاق . كما وافق على أن تقوم الطائرات الأمريكية بعمليات الاستكشاف اللازمة للتأكد من تنفيذ الاتفاق على النحو المعمول به في الجبهة المصرية .

وعلى عكس ما سيحدث في سيناء كان هذا الإتفاق الموقع في مايو ١٩٧٤ هو نهاية التحرك على الجبهة السورية منذ حرب تشرين . وقد حرص الإعلام السوري على تجاهل الاتفاق لأن الخطة المعلنة هي استرداد الأراضي المحتلة طبقاً لتسوية شاملة . ولذلك فإن سوريا التي عارضت في الماضي الاشتراك في مؤتمر جنيف أمست من أشد المتحمسين له . فليست هناك وسيلة أخرى لتسرياً .
الذهاب إلى جنيف للبحث عن الحل الشامل . أما الحلول الجزئية ، فلا تعترف بها حكومة دمشق . وبينما كانت سوريا تتمسك بالحل الشامل مضت إسرائيل خصوصاً بعد ١٩٧٤ في التوسع الاستيطاني في الجولان .

مصير الضفة الغربية :

لم تكن اتفقات فض الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية تعنى نهاية المطاف في تصور الجانب العربي ، وظلت الأنظار معلقة بالولايات المتحدة لتحقيق عمليات انسحاب أخرى بما في ذلك الانسحاب من الضفة الغربية رغم أن الأردن لم يشترك في الحرب ، بيد أنه صار من المأمول تسليم ما قد يحزر من الضفة الغربية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وهذا الأمل الذي حظى بعطف شامل في العالم العربي هو الذي جعل احتمال انسحاب إسرائيل من هذه الجهة أبعد منألا .

ومما كان يشعر الجانب العربي بحقه في استخدام النفوذ الأمريكى لتحقيق هذه الأهداف هى ذكريات حرب أكتوبر التى ماتزال ماثلة فى الأذهان . فالتدخل الأمريكى المباشر هو الذى فوت على العرب تحقيق نصر جزئى . ولذلك لم تنقطع التلميحات من حين إلى آخر إلى استخدام حظر النفط كعامل ضغط على الولايات المتحدة مما دفع الإدارة الأمريكية إلى الرد فى يناير ١٩٧٥ بإصدار تهديد صريح بأنه إذا تجدد حظر النفط ، فإن الولايات المتحدة ستستخدم القوة المسلحة لضمان الامدادات إلى الدول الصناعية ولن تقبل هذا الإبتزاز الذى يستهدف الدول الصناعية فى الغرب . وهذه المناسبة سئل كيسنجر فى مؤتمر صحفى عن حقيقة هذا التصريح ، وما إذا كان من الجائز فى عالمنا المعاصر استخدام القوة للحصول على الموارد الطبيعية ، فكان رده إن الحروب فى معظمها لم تنشب إلا من أجل الاستيلاء على الموارد الطبيعية .

و يبدو أن وجود الملك فيصل على رأس الملكة العربية السعودية كان يسمح بهذه التلميحات التى تشير إلى استخدام سلاح النفط وأن القرارات الدولية التى أعقبت حرب أكتوبر كانت كلها تؤكد على تنفيذ القرار ٢٤٢ المتضمن مبدأ الإنسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، بما فى ذلك الضفة الغربية التى تحدث عنها الملك السعودى ، وعن القدس بعاطفة جياشة ، غير أن اختفاء هذه الشخصية فى مارس ١٩٧٥ قد أضعف من قدرة المملكة على إعادة التهديد باستخدام سلاح النفط .

وثمة صعوبة أخرى ظهرت فى ذلك الوقت ، وهى لمن تسلم الأراضى التى تنسحب منها إسرائيل إذا ما تحقق الإنسحاب . هل للحكومة الأردنية ، أم لمنظمة التحرير . وقبل أن ينعقد مؤتمر القمة العربى فى الرباط لم تتفق الأطراف العربية على هذه المسألة ، كان السادات أميل إلى أن يحل الأردن فى أية مساحات يمكن أن تخليها إسرائيل فى الضفة الغربية . وهذا الصدد ظهر اقتراح بإنسحاب إسرائيل إلى مسافة عشرة كيلومترات بمحاذاة نهر الأردن بإسم عملية فض اشتباك أخرى بين إسرائيل وبين الحكومة الأردنية . وأيدت الولايات المتحدة هذا الاقتراح ، بيد أن الأيام أثبتت حرص الدولة العبرية على هذا الجزء المحتل أكثر من أى مكان

آخر احتل في سنة ١٩٦٧ ، فالضفة الغربية هي جزء من فلسطين التاريخية ، وهناك قطاع من الاسرائيليين يتشبث بالذكريات الدينية والدعاوى التاريخية إن عن صدق أو عن منطق تبرير للتوسع .

وإن تقديرنا أن الرؤيا العربية في هذه الحقبة والتي أعطت الأولوية لابرار الكيان الفلسطيني قد أضافت صعوبات على احتمالات الإنسحاب الجزئي من الضفة . إلا أن الشعور السائد حينذاك هو أن تعاظم شأن منظمة التحرير على الصعيد السياسي هو إحدى ثمرات حرب أكتوبر ، وأنها تستحق دفعة كبرى إلى الأمام ، ومما زاد من هذا الإحساس أن منظمة التحرير لم تحقق نجاحاً في توسيع مدى الاعتراف الدولي بها فقط ، بل أثبتت تمتعها بتأييد الغالبية العظمى من سكان الضفة في الداخل . فبعد أن قمع الملك حسين حركة الفدائيين في شرق الأردن بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧١ اعتقدت إسرائيل أن نفوذ المنظمة قد تهاوى

وقررت إجراء انتخابات للمجالس البلدية في العام التالي تلك الانتخابات التي كانت تجرى في كل أربع سنوات ، وقد عطلت في سنة ١٩٦٨ ، وحل موعد تجديدها آخر في سنة ١٩٧٢ ، وظنت سلطات الاحتلال أن الفرصة مهيأة لنجاح الوجهاء العرب الممالئين للاحتلال ، فجاءت نتيجة الانتخابات على عكس ما توقعته الإدارة الاحتلالية ، وتمكن أنصار المنظمة من الحصول على ٨٠٪ من مقاعد المجالس البلدية .

وفي خضم هذا التردد بين المناداة بدولة فلسطينية تحل في الضفة الغربية بعد الإنسحاب وبين استمرار اندماج الضفة في المملكة الأردنية ، خرج الملك حسين سنة ١٩٧٢ بمشروع توفيقى بين الاتجاهين . فعرض فكرة إنشاء مملكة متحدة تظل بمقتضاه الضفة مرتبطة بالأردن ، ولكن مع تمتعها بحكم ذاتى اعترافاً من الملك بالشخصية الفلسطينية ، ومنظمة التحرير التي هي التجسيد السياسى لهذا الكيان . وقد جوبه ملك الأردن في ذلك الحين بمعارضة قوية من الأطراف العربية المختلفة حتى كان عقد مؤتمر القمة العربى في الرباط في أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، وقبل انعقاد المؤتمر بقليل أظهر الرئيس نيكسون حسب الرواية الأمريكية أثناء زيارته للقاهرة استعداداً للتوسط في إنسحاب جزئى ، بل يقال إنه وافق مبدئياً

على إجراء إتصال بمنظمة التحرير. وكما أشرنا من قبل فقد أيد السادات هذه الأفكار. إلا أنه عندما حضر مؤتمر الرباط وجد تياراً قوياً يؤيد الرأي القائل بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وأنها صاحبة الحق في تسلم الأراضي المحررة ، وكان صوت سوريا والسعودية أعلى كثيراً من صوته في المؤتمر. ولم يجد الملك حسين بدا من التراجع عن مشروعه والإعتراف بقرارات القمة بشأن الضفة الغربية . وبذا خرجت حكومته من حلبة الصراع إذ لم تعد بينه وبين إسرائيل قضية سوى ما يفرضه عليه التضامن العربي .

وبشأن هذا التضامن شبكا الرئيس السوري حافظ الأسد من أن سياسة الخطوات الصغيرة التي يخشى أن يمضى فيها السادات ستؤدى إلى الإيقاع بين مصر وسوريا وتنعكس عموماً على حالة التضامن القائمة بين الدول العربية . ومن ثم استطاع المؤتمر أن يحصل على تعهد من السادات بعدم اللجوء إلى الحلول المنفردة . ومع وجود هذا التعهد والحفاوة التي خصت بها منظمة التحرير، قررت الدول العربية البترولية في هذا المؤتمر رفع المعونات المالية لدول المواجهة إلى ١٣٥٠ مليون دولار كان نصيب مصر فيها ٥٠٠ مليون دولار وهو نفس المبلغ الذى خصص لسوريا . بينما وزع باقى الدعم بين المنظمة والأردن . وعلق محمود رياض على اعتمادات الدعم بقوله إن مصر تلقت في سنة ١٩٧٣ وهى السنة التى شهدت قيام الحرب مبالغ تزيد عن هذا الرقم ، فقد وصلت قيمة الدعم العربى فى ذلك العام إلى ٦٥٠ مليوناً ، وهو يقل عن ثمن ما تستورده مصر من القمح ، والذى قدر حينذاك بسبعمائة مليون .

سهلت قرارات مؤتمر الرباط أمر الاعتراف الدولى لمنظمة التحرير، وخاصة لدى أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والهيئات المتفرعة عنها ، حيث ظهر ممثلو المنظمة كمراقبين فى إجتماعات الهيئات الدولية . وباتت المسألة الفلسطينية تطرح فى إطار قضايا التحرير الوطنى ، وحق تسفير المصير . وهو مبدأ يحظى بالاحترام لدى الرأي العام الدولى ، ومن ثم تزايد عدد المؤيدين للمنظمة بإطراد ، ولكن ماذا حققت منظمة التحرير على أرض الواقع ؟

لقد لوحظ ان رد الفعل الاسرائيلي كان يقابل كل خطوة تتقدم بها المنظمة في المجال الدولي بخطوة في طريق التوسع الاستيطاني . ومن المعروف أن بناء المستوطنات في الضفة الغربية اتخذ منذ ١٩٦٨ شكل المستوطنات العسكرية المعروفة باسم ناحال . والتي تقام لأغراض استراتيجية . فتم بناء سلسلة من هذا النوع على امتداد نهر الأردن اختير لها شباب يمكن إخضاعهم للخدمة العسكرية . ومثل هذا الاستيطان لا يستهدف تغيير مساحة التركيب السكاني . وعندما تم الاعتراف بمنظمة التحرير في الرباط لوحظ أن الاستيطان في الضفة يتخير المواقع الأثرية والتاريخية ثم امتدت عملية الاستيطان كنوع من الضغط السياسي إلى شمال سيناء . وعلى أثر الإتفاقية الخاصة بالحكم الذاتي في كامب ديفيد ، ورغم ما في هذه الإتفاقية من قصور ، بدا وكأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تريد أن تسابق الزمن بتوسيع الاستيطان بالدرجة التي تؤثر على طبيعة الحكم الذاتي ، بل إن تلك السلطات خطت خطوات سريعة نحو تغيير المساحة السكانية في أعقاب مشروع ريجان الهزيل سنة ١٩٨٢ ، والذي يدعو إلى حكم ذاتي في الضفة الغربية بالتنسيق مع الأردن . وهكذا دلت إحصاءات سنة ١٩٨٣ على أن مجموع المستوطنين اليهود في الضفة بلغ ١٢٥ ألف مقابل ٨٣٣ ألف فلسطيني .

كان يتوجب على منظمة التحرير إذن أن تعطى أولوية للعمل الفدائي المسلح داخل الأراضي الفلسطينية بدلاً من التركيز على بريق الظهور في المحافل الدولية وقد يكون مرد هذا القصور هو قسوة القمع الاسرائيلي ووحشيته . وفي غياب الكفاح المسلح أو ضعفه تشبثت المنظمة نظرياً بالرؤيا السابقة على يوليو ١٩٦٧ فيما يتعلق بأسلوب الحل ، فقد أكد ميثاق المنظمة سنة ١٩٦٨ على أن مفهوم الأراضي الفلسطينية التي يراد تحريرها ينطبق على حدود فلسطين في عهد الإنتداب البريطاني . ويحق للمقيمين في تلك البلاد بصورة ثابتة قبل سنة ١٩٤٧ وحدهم أن يكونوا مواطنين في الدولة العلمانية التي سيستظل العرب واليهود بظلمها ضمن الحدود المذكورة .

وفي تعديل طرأ سنة ١٩٧٤ على ميثاق المنظمة أشير إلى أن المنظمة تستخدم جميع الوسائل المتاحة ، وخاصة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين . وهذا يعني

ضمنا عدم استبعاد الطرق الدبلوماسية كما تضمن التعديل النص على أن المنظمة هي وحدها صاحبة الحق في إقامة سلطة في أى جزء قد يحرر من التراب الفلسطيني ثم اضيفت سنة ١٩٧٧ إشارة إلى إمكان التفاوض مع العناصر الديمقراطية اليهودية من غير الصهيونيين ..

كان هذا الموقف النظرى للمنظمة يعطى للولايات المتحدة دائما الحجة بعدم استعدادها حتى بمجرد الإتصال بمنظمة التحرير. ومن حين إلى آخر كانت حكومة واشنطن تعلن أن سبب امتناعها عن الإعراف أو الإتصال بمنظمة التحرير، يعود إلى أنها لا تعترف بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وبالتالي لا تقر بحق إسرائيل في البقاء . والواقع أن قرارات مؤتمر القمة العربى في فاس سنة ١٩٨٢ من شأنها أن تسقط مثل هذه الحجة ، بيد أن الولايات المتحدة لم تبدل سياستها .

وعلى الطرف الآخر كان التصلب الاسرائيلى إزاء الضفة الغربية من شأنه أن يثير مثل هذه المواقف العربية المتشددة . فعندما فكرت الولايات المتحدة في إجراء حل جزئى للضفة سنة ١٩٧٤ اعترض راين بأن موضوع الضفة يختلف عن سيناء والجولان . فإذا جرت أية مباحثات في هذا الشأن لا يمكن أن تبدأ إلا بتفويض صريح من الكيسست . ولعل تعقد هذه القضية كان من بين المبررات التى شجعت السادات على المضى في طريق الحلول الجزئية والمنفردة ، ولو خالف ذلك تعهداته في الرباط .

فض الاشتباك الثانى في سيناء ومغراه :

مارس - سبتمبر ١٩٧٥

يتضح من سياق الأحداث وجود مبررات موضوعية دفعت السادات إلى مواصلة المباحثات الرامية إلى تحقيق انسحاب جزئى آخر، مقابل تنازلات سياسية فالزخم الذى أوجدته حرب أكتوبر يوشك أن يتبخر. ومعنى ذلك أن الرأى العام قد يتسائل عن نتائج الحرب المجيدة فلا يجد سوى مكاسب هزيلة . ومع الوقت تمضى إسرائيل في استنزاف بتروى سيناء . بيد أن ذلك كله لا ينفى حقيقة أخرى ، وهى أن المزاج الشخصى للرئيس المصرى كان يتفق وجميع الاتجاهات

التي أسفرت عن إتفاق سبتمبر ١٩٧٥ ثم التطور به نحو السلام مع اسرائيل . فثم يكن السادات من المؤمنين بضرورة الاتحاد العربى ، بل كان يفضل عليه ثكتلا من بعض الحكومات الاسلامية المحافظة المتعاونة مع الغرب مثل تكتل يضم مصر إلى السعودية وإيران .

والغرب عنده هو رمز الرخاء المنبثق عن النظام الرأسمالى والاقتصاد الحر وللأسف أخذ السادات من الليبرالية جانبا دون آخر ، فاكفى بالحرية الاقتصادية (أو الإنفتاح) دون أن يقرنها بالحرية السياسية ولأنه حاول أن يقلد الغرب فى هذا المضمار ثم مالبت أن تغلبت عليه طبيعته العسكرية وضاق ذرعا بالمعارضة ، وبطش بخصومه على نحو ما هو معروف . بينا كانت الرأسمالية الطفيلية تنمو باطراد ، وتعم خيراتها على الأقارب وأتباع النظام .

ومما يثير الحيرة أن قطاعا لا يستهان به من المجتمع المصرى رحب بإتجاهات السادات فى السياسة الخارجية ، واية ذلك أن الرئيس الأمريكى نيكسون الذى كان يعانى فى بلاده من مأزق حتى باتت أيامه فى البيت الأبيض معدودة ، استقبل بحرارة منقطعة النظير فى مصر . ولانعتقد أن الحشود التى اصطفت للتصفيق له كانت كلها من تدبير الحكومة كما أن عديدين فى مصر عزوا متاعبهم الاقتصادية إلى استمرار حالة الصراع مع اسرائيل . وفضل حل مشاكله بأيسر الطرق ، ومنها على سبيل المثال المعونات الامريكية التى تصور البعض أنها ستنهمر على مصر . أما السوفييت فإنهم يتعاملون مع القطاع الحكومى ، وليس لديهم سلع استهلاكية .

فى مثل هذا المناخ لم تسمح الظروف بسياسة خارجية متوازنة . فتراجعت العلاقات المصرية السوفيتية والغيت زيارة كان من المقرر أن يقوم بها بريجنيف إلى مصر سنة ١٩٧٤ واعتبر كيسنجر هذا الإلغاء فرصة ينبغى استثمارها وإذا به يستأنف سياسة الخطوات الصغيرة ليحطم بها بقية الجسور التى تصل مصر بالسوفييت .

ويبدو أن وزير الخارجية الأمريكى أراد لخطوته فى أوائل ١٩٧٥ أن تكون واسعة بعض الشيء فخطط لإسحاب اسرائيلى من سيناء مقابل إنهاء حالة

الحرب ، أى أن الخطة فى تلك المرة اشتملت على شروط سياسية . وبداءة لم يقبل السادات فى هذه المرحلة إنهاء الحرب إلا فى إطار الحل الشامل أى اشتراك الأطراف العربية الأخرى ، إلا أنه إتجه إلى تعديل صيغة إنهاء حالة الحرب ، والتمشى مع فكرة الانسحاب الجزئى من سيناء . فاقترح عبارة عدم اللجوء للقوة خلال فترة عملية السلام على أن تنسحب اسرائيل إلى الخط شرق مضائق متلا والجدى بحيث تغدو قناة السويس خارج مرمى المدافع الإسرائيلية . واحتجت اسرائيل بأن بناء خط دفاعى جديد يكلف مبالغ طائلة ولا شك أن المفاوضات الاسرائيلى كان يمهّد لمطالبته الولايات المتحدة بتعويضات مالية هائلة .

احتدم الجدل حول عديد من النقاط وطالت تنقلات كيسنجر الموكية بين أسوان والقدس فى جولة مباحثات شاقة خلال مارس ١٩٧٥ وكانت نقاط الخلاف حول مدى الانسحاب . واتساع المنطقة العازلة بين القوات المصرية والاسرائيلية ، والإشراف على محطة الإنذار المبكر فى أم خشيبه وسط المنطقة العازلة ، فتمسكت اسرائيل بالاحتفاظ بالإشراف عليها ، بل طالبت بالإشراف على الطريق الموصل بين آبار بترول أبورديس وبين بقية سيناء مما يجعل مصر مضطرة إلى نقل بترولها بحراً ، بل إن اسرائيل تعللت بحاجتها إلى هذا البترول . وطالبت بالاستغلال المشترك للآبار . وكانت تحصل على ما بين ٥٠ ٪ ، ٦٠ ٪ من حاجاتها الاستهلاكية من تلك الآبار .

إزاء هذا التصلب انتهت هذه الجولة من الوساطة الأمريكية بالفشل وتوقفت المباحثات فى ٢٢ مارس وعاد كيسنجر إلى بلاده ، وهو مقتنع بأن مسئولية الفشل تقع على إسرائيل . فوجه رسالة عنيفة إلى رئيس وزراء اسرائيل جاء فيها « لوشئنا أن نعيدكم إلى حدود ١٩٦٧ لفعلنا ولأيدنا العالم كله ، لكننا لا نريد الضغط عليكم ، والتراجع عشرة كيلومترات اضافية لن يضر بأمنكم » وشرع كيسنجر بعد قليل فى دعوة شخصيات أمريكية تنادى بأسلوب جنيف والحل الشامل مثل سكرنتون ليشاركوا فى رسم السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط . وزعم ذلك فى تقديرنا أن إدارة فورد لم تتوفر لديها القدرة الذاتية لممارسة ضغط حتى ولو شاءت ، فالرئيس فورد لم يأت نتيجة انتخابات ، بل عين نائباً لنيكسون قبيل

إستقالته بعد مناقشات عسيرة لدى مجلس الشيوخ . ولذا لم يستطع السادات أن يحصل على أية وعود واضحة عند أول مقابلة تمت بينه وبين فورد في سالزبورج أوائل يونيو ١٩٧٥ ، ولم يلبث أنصار الصهيونية أن ألغوا بثقلهم فتقدم ٧٣ من أعضاء مجلس الشيوخ بعريضة تنتقد ما طرح من احتمالات لإعادة تقييم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط . وهكذا شعر السادات بضرورة التساهل وعلى سبيل المثال بدلا من التعهد بعدم اللجوء للقوة خلال فترة عملية السلام يطبق هذا التعهد دون تحديد مدة . كذلك يمكن تخفيف نظام المقاطعة الاقتصادية فترفع المقاطعة عن بعض الشركات الأمريكية المتعاملة مع إسرائيل . ثم أن ذلك يتمشى مع سياسة الانفتاح .

ومن التنازلات الأخرى التى تمت خلال هذه الفترة جعل خط الانسحاب الاسرائيلى وسط المضائق وقبول تخفيض آخر للقوات المصرية شرق القنال .

وعلى الطرف الآخر ازدادت اسرائيل اقتناعا بحسن نية السادات بعد إعادة الملاحة إلى قناة السويس في ٥ يونيو ١٩٧٥ ، وإبداء الموافقة على مرور بضائع اسرائيلية فوق سفن تحمل اعلاما لدول أخرى . وتطوعت أطراف أخرى للتقريب . فشاه ايران يتعهد بتعويض اسرائيل عما قد ينشأ من نقص فى امداداتها النفطية . والأمريكيون يعرضون أنفسهم كمشرفين على محطة الانذار المبكر فى أم خشيبة ويخصصون لذلك مائتى فرد من قواتهم المسلحة ، فلا تأخذها مصر ولا اسرائيل طالما أنها لا يتفقان على قضية الإشراف وإنما تأخذها الولايات المتحدة التى خرجت بمزيد من المكاسب من إتفاق فض الاشتباك الثانى .

وفى جولة أعد لها بعناية توصل كيسنجر إلى عقد الإتفاق الثانى لفصل القوات فى أول سبتمبر ١٩٧٥ وفيما يلى خلاصة لهذا الإتفاق :

وافقت إسرائيل على الإنسحاب إلى خط جديد يبعد مسافة ما بين عشرين إلى أربعين ميلا من قناة السويس وتسليم ممرات متلا والجدى إلى الأمم المتحدة وحقول البترول إلى المصريين ، كما نصت الإتفاقية على تقدم القوات المصرية فى إتجاه الشرق حيث كانت المنطقة العازلة التى ترابط فيها قوات الأمم المتحدة .

وفى داخل الممرات إتفق على أن تكون هناك محطات للمراقبة لتوفير إنذار استراتيجى مبكر، واحدة يقوم بالعمل فيها أفراد مصريون وأخرى يقوم بالعمل فيها اسرايليون .

والى جانب هاتين المحطتين نصت الإتفاقية على أن تقوم الولايات المتحدة بإقامة ثلاث محطات للمراقبة فى ممرى متلا والجدى تدار بواسطة أفراد مدنيين أمريكيين .

وفى المنطقة التى تشمل حقول بترول أبورديس سمح للمدنيين المصريين بالمرور فى طريق طويل تقوم قوات الطوارئ الدولية بالإشراف عليه ، وتعهدت اسراييل بأن تترك كافة المنشآت صالحة للعمل . وقد وافقت مصر على ضرورة تسوية نزاع الشرق الأوسط بالسبل الدبلوماسية وحظر استخدام القوة المسلحة أو اللجوء إلى الحصار العسكرى وإعلان الموافقة على مرور البضائع الاسرائيلية غير العسكرية عبر قناة السويس .

وإتفق على تخفيض قوات كل طرف على جانبى المنطقة العازلة إلى ٨٠٠٠ جندى ، ٧٥ دبابة ، ٧٢ قطعة مدفعية ثقيلة .

لم يخف اسحاق رابين عند دفاعه عن الإتفاق أن من بين أهداف حكومته الرئيسية هو إحداث الفرقة بين الدول العربية . وقد سجل ذلك فى مذكراته بجانب مزايا أخرى عددها ليرد بها على معارضة تجمع ليكود للاتفاقية . فمن بين هذه المزايا تعميق الخلاف بين مصر وسوريا ، وجر مصر إلى فكرة سلام منفصل . وحسب رأى رئيس الوزراء الاسرائيلى إن زيارة القدس وماتلاها هى إحدى ثمرات إتفاق ١٩٧٥ ، وأخيراً تعهدت الولايات المتحدة بعدم الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد التشاور مع الدولة العبرية . كما عقدت بهذه المناسبة أول صفقة لطائرات (اف - ١٦) المتقدمة . وحسب هذه المذكرات أيضاً كان الطرفان المتنازعان يتعهدان أمام الولايات المتحدة بالإلتزام بالتنفيذ مما يترج بالدور الأمريكى عن مجرد الوسيط إلى مركز الحكم ..

الجمود يلقى بظلاله مرة أخرى على الإحتلال الاسرائيلي :

ترك إتفاق فصل القوات الثانى أكثر من ثلثى سيناء تحت الإحتلال ، ومن ثم لم ينظر إليه فى مصر سوى أنه حل مؤقت . وفى الدوائر العربية ظهر رد فعل سيىء لم يصل إلى حد القطيعة على عكس ما سيحدث عند توقيع كامب ديفيد .

ثم إن التفسيرات التى قدمها السادات لما اذيع من بنود الإتفاق استهدفت تخفيف الوقع على الرأى العام العربى وخاصة سوريا . فقد أعلن أن الولايات المتحدة تعهدت بإجراء فصل آخر للقوات فى الجولان ، كما فسر مبدأ عدم اللجوء إلى القوة فى حل نزاع الشرق الأوسط بأنه ينطبق على حالة ما إذا بدأت سوريا الحرب ، إما إذا اعتدت اسرائيل على سوريا فإن هذا المبدأ لا يسرى . كما أكد السادات عدم التخلّى عن خطة الحل الشامل والإهتمام بالقضية الفلسطينية .

ويمكن القول إن هذه الحقبة الواقعة ما بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ شهدت نموا فى علاقات مصر بالأقطار العربية على المستوى العملى ، وسار هذا النمو فى خط مستقل عن العلاقات السياسية التى شابها التوتر أحيانا والتقارب أحيانا أخرى ، ذلك أن الإقبال على طلب اليد العاملة المصرية إزداد بإطراد . ومن جهة أخرى أقبل الرأسمال العربى على الاستثمار فى مصر مستفيدا من التسهيلات التى نصت عليها إجراءات الانفتاح منذ ١٩٧٤ وتبلورت هذه الاستثمارات فى مشروع حكومى كبير هو هيئة الاستثمار العربى لتصنيع السلاح والذى أسهمت فيه السعودية وبعض دول الخليج .

ولأول وهلة لم تقتنع حكومة دمشق بتفسيرات القاهرة لمغزى إتفاق فصل القوات فى سيناء ، وأرادت اختبار النوايا عند اقتراب موعد تجديد مراقبى الأمم المتحدة فى جبهة الجولان ، فطلبت إنعقاد مجلس الأمن ، والسماح لممثلى منظمة التحرير الفلسطينية بالإشتراك فى المناقشات ، وبعد أخذ ورد ، حضر ممثلو المنظمة كمراقبين . ولم تؤد مناقشات مجلس الأمن فى يناير ١٩٧٦ إلى نتيجة تذكر ، فقد استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو للاعتراض على قرار يؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ، ولم تلبث سوريا أن اكتشفت أنه فى حالة إتفاق فصل قوات آخر على الجولان فلن تحصل إلا على مكاسب اقليمية محدودة مقابل تنازلات

سياسية هي غير مستعدة لها . وإذا كان هذا الطريق مسدوداً ، ومجلس الأمن مشلولاً ، فلم يبق سوى العودة إلى مؤتمر جنيف الذي توقف منذ ١٩٧٣ ولم تحضرة سوريا في ذلك الوقت إلا أنها صارت الآن تنادى بأنه أفضل السبل لتحريك الجمود . فوجود الاتحاد السوفيتي يمنع من إنفراد الولايات المتحدة بالحل ، كما أن التقدم الذي أحرزته منظمة التحرير في أروقة الأمم المتحدة والاعتراف بها في مختلف الدوائر الدولية جعل مشاركتها في مؤتمر جنيف مطلباً رئيسياً لسوريا والاتحاد السوفيتي .. فكان من بين العقبات الكثيرة التي وضعت في الطريق إلى جنيف .

إذن ، هل يخيم الجمود مرة أخرى على النزاع ؟ لقد شهد عام ١٩٧٦ تحركاً ولكن ليس في طريق حل مشكلة الاراضى المحتلة ، بل في تحديد الأدوار العربية التي دخلت كعنصر في الصراع الطائفي اللبناني الفلسطيني .

إن الصراع الطائفي في لبنان ليس بالأمر الجديد والذي جد على الساحة اللبنانية بين سنتي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ هو تصاعد قوة الجبهة التقدمية التي تركز على عناصر اسلامية ومشاركة الفلسطينيين الذين يعتبرون أقوى الجماعات المسلحة في لبنان في هذا الصراع وتلاحمهم مع الجبهة التقدمية . وكان رد الفعل هو توجه حزب الكتائب المسيحي المتطرف إلى عقد صلات سرية مع إسرائيل بحيث ضار يخشى من تدخلها في الأزمة اللبنانية بما قد ينطوي عليه ذلك من إحتلال لبعض أجزاء من لبنان . ولما كان سليمان فرنجيه رئيس الجمهورية حينذاك على عدااء تقليدي مع الكتائب فإنه رأى أن يسبقها إلى طلب تدخل سوريا ، ومن الطبيعي أن ترحب حكومة دمشق بمثل هذا التدخل العسكري الذي يعطيها ورقة للمساومة لم تظهر آثارها بوضوح إلا بعد عدة سنوات ، وبعد الغزو الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ .

ولم يكن التدخل السوري في سنة ١٩٧٦ يستهدف مناصرة العناصر الإسلامية والفلسطينية ، بل إن سوريا خرجت في هذا الوقت بالذات عن سياساتها التقليدية وأيدت الحكم اللبناني بكل قوة لدرجة أنها لم تتردد في تقليم أظافر منظمة التحرير بضرب بعض الخيامات في تل الزعتر في يوليو ١٩٧٦ وربما كانت

الذريعة الوحيدة التي يمكن لحافظ الأسد تبرير سياسته بها هو أن التدخل السوري يحول دون غزو إسرائيل للبنان بالتفاهم مع الكتائب . ومن جهة أخرى فإن هذا الموقف المؤيد لسلطة الحكومة اللبنانية جعل الولايات المتحدة تغمض العين عن التدخل السوري ، وإذا بنا نشهد تكتلا عربيا وصف بالاعتدال تنضم إليه سوريا بجانب مصر والسعودية وبعض دول الخليج . و ينعقد مؤتمر في مصر في الرياض ثم في القاهرة ، و يقرر إنشاء قوة ردع عربية في لبنان تشترك فيها السودان ودولة الإمارات العربية المتحدة اشتراكا رمزيا بجانب القوات السورية وتنفق السعودية على هذه القوة . ومن خلال هذا الموقف المشترك إزاء الصراع في لبنان زالت الخلافات السورية المصرية مؤقتا والتي نشأت عن إتفاق فصل القوات في سيناء . وكمظهر للتقلبات غير المحسوبة التي تتسم بها العلاقات العربية فقد أعلن في ديسمبر سنة ١٩٧٦ عن إنشاء قيادة سياسية موحدة بين مصر وسوريا .. وهذه إحدى التصريحات الوحيدة التي تشبه الزبد يطفو ثوان ثم مايلبث أن يندثر .

إن عام ١٩٧٦ هو سنة انتخابية في الولايات المتحدة ، ومن ثم بات من المتوقع أن تضعف اهتمامات الإدارة الأمريكية بمسألة الشرق الأوسط ، ومع ذلك فلا يمكن القول بأن حكومة واشنطن أغفلت تماما هذه المسألة ، فقد زادت التزاماتها بحكم الدور الذي ألقته عليها إتفاقيات فصل القوات ، كما أن الإعتمادات الهائلة التي يخصصها الكونجرس لإسرائيل جعلت قضايا الشرق الأوسط مطروحة في الجدل الدائر حول الحملة الانتخابية . ومن هنا كلفت لجنة متخصصة سميت بلجنة بروكز ، وهو المعهد الذي أشرف على أعمال اللجنة لدراسة مشكلة الشرق الأوسط من مختلف جوانبها . واشترك في هذه اللجنة ستة عشر من الأساتذة المتخصصين ورجال السياسة ، كما قام سوندرز مستشار وزارة الخارجية بتقديم وثيقة حول نفس الموضوع ، وخلصت الدراستان إلى مبدأين هامين : إن السلام يخدم المصالح الأمريكية ، وأن تسوية المشكلة الفلسطينية أمر جوهري لتحقيق السلام . بيد أن كلتا الوثيقتين لم توضحا أسلوب العمل للوصول إلى حل . ولم تزد قيمتهما عن كونها وثيقتين تضمان إلى ملفات الوثائق الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط . ومع ذلك فقد هلل الإعلام الساداتي لنشر الوثيقتين .

والحق إن آخرين من المسؤولين العرب أصبحوا يتعلقون بأية كلمة تخرج من أفواه المسؤولين الأمريكيين . فحينما وافقت الإدارة الأمريكية على الاعتراف (بالمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني) اعتبر إعلام السادات أن هذا يمثل كسبا هاما ، ورجا أن تنتقل الولايات المتحدة إلى المرحلة التالية وهي الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد أعطى چيمى كارتر الانطباع بأنه يسلم بتلك الحقيقة .

وعند تسلمه السلطة دعا الرئيس الأمريكى الجديد رئيس الوزراء الاسرائيلى ، ومن بعده أنور السادات والملك السعودى فتعاقبوا جميعاً على البيت الأبيض يتبارون أمام الرئيس فى شرح وجهات نظرهم . وأصبحت هذه ظاهرة تتكرر كلما حل رئيس جديد فى البيت الأبيض توجب على زعماء المنطقة السائرين فى فلك الولايات المتحدة أن يتعرفوا على رأيه فى أوضاع المنطقة . وقد اشتهر الرئيس كارتر أثناء الحملة الانتخابية بالتركيز على مبادئ حقوق الإنسان ، فعلمت عليه الآمال فى حل النزاع العربى الاسرائيلى بشكل أقل إنحيازاً . كما أن الدوائر العربية قدرت أن وزير الخارجية الأمريكية الجديد سيروس فانس أفضل من سلفه كيسنجر . وكانت أول جولة يقوم بها الوزير الجديد فى الخارج هى تلك التى إتجهت إلى الشرق الأوسط . كما أن السادات قام برحلة هامة فى ابريل ١٩٧٧ إلى الولايات المتحدة حيث بدأ حملة تستهدف إقناع الأمريكيين بأن مصر يمكن الاعتماد عليها لكفالة المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط .

و يبقى هذا السؤال مطروحاً : هل يعتمد عليها فى نفس مستوى اسرائيل أم فى مرتبة تالية لها ؟

الفصل التاسع

رحلة القدس

خلال زيارة السادات لواشنطن ابريل ١٩٧٧ اقترح عليه الرئيس الأمريكى تطبيع العلاقات مع إسرائيل فى حالة الانسحاب . فأجاب الرئيس المصرى بأن ذلك غير ممكن فى جيلنا . ومن الجائز تحقيقه فى الأجيال القادمة ، و يكفى فى جيلنا إنهاء حالة الحرب وتحقيق السلام . واذن لم يكن هناك تخطيط مسبق لاجتياز قفزة واسعة مثل زيارة رئيس أكبر دولة عربية للقدس . ومن ثم يصح لنا القول بأن مسلسل أحداث عام ١٩٧٧ هو الذى إنتهى إلى هذه الخطوة المفاجئة .

لكن إذا كانت رحلة القدس مفاجأة فإن استعداد السادات للاتصال المباشر مع الاسرائيليين كان واردا منذ مدة ، بل يقال إن السادات فكر فى هذا الأسلوب أثناء رحلات كيسنجر المكوكية بين عامى ١٩٧٤ ، و ١٩٧٥ ، وقد شجع كارتر على المضيء فى هذا الطريق . ولا شك أن السادات كان يدرك ما سيحدثه مثل هذا الاتصال من رد فعل سيىء على العلاقات العربية ، تلك العلاقات التى تحسنت من خلال الاتفاق على مواجهة الأزمة اللبنانية . ويمكن القول إن أول محرك للسادات نحو تغيير سياسته يعود إلى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ فقد رأى فيها تحديا شعبيا لسلطته وتصور أن للعناصر اليسارية ومن ورائهم السوفييت يدا فى هذه الأحداث . وغذت إسرائيل والولايات المتحدة هذا الاعتقاد بحيث ظن الرئيس المصرى أنه يمكن الانتقال إلى المعسكر الآخر لحماية سلطته .

وتصادف أن ظهرت عدة وساطات لإجراء الاتصال المباشر مع الاسرائيليين سرا، وعلى رأس هذه الوساطات دور الحسن الثانى ملك المغرب الذى أراد أن يجتذب إلى هذه الفكرة أطرافا عربية أخرى. ومبعث اهتمام ملك المغرب بهذه الوساطة يعود إلى تأثير الجالية اليهودية المغربية ذات الصلات الطيبة بالقصر. وكان الحسن الثانى قد عبر عن رأيه فى السلام بين العرب وإسرائيل منذ مشاركته فى الخمسينيات فى أعمال مركز دراسات الشرق الأوسط بإيطاليا. وفى سنة ١٩٦٨ فتح الباب أمام ناحوم جولدمان رئيس المجلس اليهودى العالمى وهو حركة منفصلة عن الصهيونية لكى يدعو إلى السلام بين العرب وإسرائيل من فوق أراضى المغرب.

وقد وجد السادات فى شخص حسن التهامى حلقة إتصال ملائمة تستخدم فى الدبلوماسية السرية، فهو رجل يميل إلى رواية الغرائب ويؤمن بالكرامات ويحيط نفسه بهالة من الحكايات التى يختلط فيها التدين بالخرافة. هكذا روى التهامى للصحافة المصرية بعد مرور خمس سنوات على الإتصالات السرية فى المغرب، وكيف أنه تخيل فى أحلام اليقظة احتشاد ملايين المسلمين وقد زحفوا زحفاً سلمياً لزيارة المسجد الأقصى، وذلك بعد أن يكونوا قد أخبروا هيئة الأمم المتحدة بنواياهم الطيبة بحيث لاتضع إسرائيل العقبات فى طريقهم. ويشير اسحاق رابين فى مذكراته إلى أن التهامى كان أيام عمله كسفير فى فيينا قد أبدى استعدادا قبل وساطة المغرب لإجراء إتصالات سرية بالإسرائيليين. والأرجح أن لقاءات التهامى مع ديان بدأت فى ربيع سنة ١٩٧٧ وتكررت ثلاث مرات وسط سياج من السرية. والظاهر أن أول لقاء تم قبل الإنتخابات الإسرائيلية فى مايو ١٩٧٧ والتى أدت إلى حصول الجماعات المتطرفة على الاغلبية فى الكنيست، وبالتالى تشكيل بيجين للوزارة. ويقول التهامى إن ديان أبدى استعدادا لتنفيذ القرار ٢٤٢، أى بإنسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة باستثناء بعض تعديلات طفيفة. وهذا القول يحتاج إلى دليل سواء كان ديان يتحدث عن نفسه أونياابة عن الحكومة الاسرائيلية فى عهد حزب العمل أوبعد تشكيل وزارة ليكود.

ومن الجائز أن يكون السادات قد عرض الاعتراف مقابل الانسحاب والاعتراف هنا لا يعنى مجرد إنهاء حالة الحرب ، بل إقامة نوع من العلاقات مع إسرائيل ، لأن إنهاء حالة الحرب كان أمراً مقررأ من قبل وقد تضمنه القرار ٢٤٢ ، ولا يكون قد قدم شيئاً جديداً مقابل الانسحاب بدون إقامة هذا النوع من العلاقات الذى لا يعنى بالضرورة فى ذلك الوقت تبادل التمثيل الدبلوماسى .

وهنا نتساءل لماذا استمرت الاتصالات بعد تولى جماعة ائتلاف ليكود السلطة فى إسرائيل علماً بأن بيجين أعلن عند تكوينه الحكومة الجديدة بأن بلاده ليست بحاجة إلى إعراف أحد أى أنها لن تقدم شيئاً مقابل هذا الإعراف ، ويبدو أن بعض المحللين السياسيين فى الغرب أقنعوا السادات بأن بيجين أقدر من حزب العمل على إنفاذ إنسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة لأنه لن يواجه معارضة ، فى حين أن حزب العمل لو أقدم على مثل هذا الإجراء وهو فى السلطة فسوف يصطدم بمعارضة قوية من المتطرفين .

ولعل الأهم من هذه الحجة هو إبلاغ الحكومة المغربية رسالة إلى السادات فحواها أن المخابرات الإسرائيلية اكتشفت مؤامرة دبرها الرئيس الليبى لاغتياله . وأن إتصلاً مباشراً مع إسرائيل سوف يكون مفيداً فى إبلاغ التفاصيل .

هل ثمة مصلحة لملك المغرب فى نقل مثل تلك الشائعات للسادات ؟ الظاهر أن تأييد القذافى العلنى لحركة البوليساريو جعل من مصلحة الحسن الثانى إثارة التوتر بين مصر وليبيا ، تلك الإثارة التى أدت بالفعل إلى مناوشات على الحدود خلال صيف سنة ١٩٧٧ . وإتجاه ليبيا إلى جمع حشودها على الحدود المصرية بعيداً عن حركة البوليساريو فى إقليم الصحراء . وتخفت إسرائيل فى نفس الوقت من عبء المواجهة بنقل القوات المصرية إلى الصحراء الغربية .

أخذت الصحف الأمريكية والأوربية تلمح إلى اللقاءات السرية فى المغرب مما أزعج السادات وجعله يصرف النظر عن خطة لعقد لقاء سرى مع بيجين . وهنا نعتمد مرة أخرى على رواية حسن التهامى الذى أكد إتجاه السادات إلى التفكير فى هذا اللقاء . وأضاف أنه — أى التهامى — نصح الرئيس بالتراجع عن هذه الخطة

لأن الإعلام الإسرائيلي قد يفشى الخبر في أية لحظة ويخرج السادات الذى لن يستطيع مواجهة (الاخوة العرب) أما مواجهة المواطنين المصريين فهو أمر لا يهم فى قليل أو كثير فالشعب قد روض على الاستسلام للسلطة منذ قيام الحكم العسكرى سنة ١٩٥٢ .

كانت حلقة الاتصال الثانية التى توسطت فى ترتيبات الاتصال بين نظام السادات وبين اسرائيل هو الرئيس الرومانى شاوشيسكو، ومن المعروف أن رومانيا هى القطر الوحيد فى شرق أوروبا الذى أبقى على العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل عندما قطعت بقية دول أوروبا الشرقية تلك العلاقات فى سنة ١٩٦٧ .

وفى أغسطس سنة ١٩٧٧ قام بيجين بزيارة إلى بوخارست وأعلن أن هدف الزيارة هو دعوة يهود أوروبا الشرقية للقدوم إلى أرض الميعاد . ولم تمض على زيارة بيجين ثلاثة أشهر حتى كان السادات قد نزل بنفس المكان وقابل الرئيس الرومانى فى المدة ما بين (٢٩ ، ٣١ أكتوبر) سنة ١٩٧٧ وبعد أيام من عودته من رومانيا أعلن عن رحلة القدس . فهل هناك ارتباط بين الزيارتين ؟ أم أنها كانت مجرد صدفة ؟ أما السادات فيزعم أن فكرة زيارة القدس هبطت عليه فجأة بينما كانت الطائرة تقله فى طريق العودة من بوخارست . والأرجح أنها راودته قبل ذلك ثم اختمرت فى ذلك الحين .

ذلك أنه فى طريق عودته إلى مصر عرج السادات على طهران ، وهناك أسر للشاه بخطته فشجعه على المضى فيها . أما فى المحطة التالية الرياض فإنه لم يجرؤ على الإفصاح عن الخطة عند مقابله لولى العهد فهد بن عبدالعزيز ، وإنما ألح إلى هذا الموضوع بعبارات غامضة لم تفهم ، وذلك إدراكا منه بمدى اهتمام السعوديين بالشعارات والشكليات .

وإذا صدقنا رواية جولدا مائير فإن تفكير السادات فى إجراء إتصال مباشر مع إسرائيل يعود إلى خمس سنوات مضت ، أى فى عام ١٩٧٢ كما أن رومانيا اتخذت حينذاك كحلقة إتصال لترتيب لقاء سرى ، طلب السادات أن يعقده مع رئيسة الوزراء الاسرائيلية . وقد روت مائير ذلك فى سيرتها الذاتية فيما بعد وجاء فيها أن

شاوشيسكو اتصل بها في ذلك الحين وعرض ترتيب لقاء سرى من أجل تحقيق السلام ، ولكن السادات لم يتابع الخطة خشية أن ينكشف أمره إذا فشل في تحقيق هدفه .

وهناك احتمال قوى (إن صدقت الرواية) بأن يكون طلب السادات هو إحدى وسائله للتضليل قبل الشروع في حرب أكتوبر .

مهما يكن من دور المغرب أو ريمانيا في التمهيد لزيارة القدس فإن الدافع الأقوى في تقديرنا إلى تقرير هذه الخطة التي تجاوزت كل التوقعات يعود إلى يأس السادات من الضغط الأمريكى على إسرائيل ، وتراجع الولايات المتحدة عن بيان مشترك هام صدر بالإتفاق مع الكرملين في ٤ أكتوبر سنة ١٩٧٧ كما سيتضح ذلك من إحدى فقرات خطاب السادات في مجلس الشعب يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، ذلك أنه خلال صيف ١٩٧٧ قام سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية بجولة في الشرق الأوسط وعاد منها ولديه إنطباع بأن التصلب الاسرائيلى هو الذى يحول دون التسوية . وأقنع كارترب ضرورة إعادة النظر في السياسة الأمريكية والعودة إلى أسلوب جنيف وتطبيق قرارات الأمم المتحدة . وقد لاحظ فانس أثناء لقائه مع بيجين أنه لا يريد أن يسمع كلمة عن الشعب الفلسطينى . وفلسطين في رأيه هى الإسم العربى لإسرائيل ، ولم يشع استخدام هذه الكلمة إلا أثناء الانتداب البريطانى . ولا يوجد بالمنطقة سوى كيانين هما الأردن وإسرائيل ، وهما ورثة الدولة العثمانية في المنطقة .

و يعتبر البيان الأمريكى السوفييتى نقطة تحول مؤقتة في السياسة الأمريكية . فقد أكد اتفاق الدولتين العظميين على إحياء ماورد في القرار ٢٤٢ من مبادئ ، وزاد عليها النص على مراعاة حقوق الشعب الفلسطينى ، وضرورة العودة إلى مؤتمر جنيف بمشاركة جميع الأطراف بما في ذلك ممثلو الشعب الفلسطينى ..

أثار هذا البيان رد فعل عنيف في إسرائيل ، وبسرعة تحركت الدوائر الصهيونية في الولايات المتحدة واستطاعت أن تقنع البيت الأبيض بمحو آثار هذا البيان وإصدار ورقة عمل أمريكية اسرائيلية جديدة تسوف في خطة إحياء مؤتمر جنيف ، وتتضمن إعلانا بتمسك الحكومة الأمريكية باتفاقاتها السابقة مع

اسرائيل ، مشيرة بذلك إلى التعهد الأمريكى الذى أعقب فض الاشتباك الثانى بأن الولايات المتحدة لن تتصل بمنظمة التحرير إلا بعد التشاور مع اسرائيل .
أهكذا تبدل سياسات الدول الكبرى خلال أيام ؟

من مجلس الشعب إلى الكنيست :

من المفارقات أن العرب تحدثوا بلغة الحرب فى مايو ١٩٦٧ حينما كان ليفى اشكول ممثل أكثر الأجنحة اعتدالاً فى حزب العمل يحتل مكان السلطة . ثم عرض السادات السلام على اسرائيل فى الوقت الذى كان فيه إرهابى قديم وممثل أشد الأجنحة تطرفاً فى مقعد رئيس الوزراء ، ألا وهو مناحم بيجين . فمن كان يحكم اسرائيل عند زيارة القدس ؟

منذ نشأة الدولة العبرية سنة ١٩٤٨ وحزب العمل يحكم بالإئتلاف مع أحزاب صغيرة أخرى ، ولم يكن حزب حيروت الذى يتزعمه بيجين يحتل سوى عدد محدود جداً من مقاعد الكنيست . وكنتيجة للتطور السياسى والاجتماعى لإسرائيل ، واجتذاب أحزاب صغيرة أخرى كونت مع حيروت إئتلافاً عرف باسم جاحال ثم ليكود ظل عدد المقاعد التى يحتلها هذا الإئتلاف اليمينى يتزايد بإطراد . وفى إنتخابات مايو ١٩٧٧ هبط مؤيدو حزب العمل ، ولم يظفر إلا بـ ٣٣ مقعداً من مجموع مقاعد الكنيست البالغة ١٢٠ ، بينما حصل تكتل ليكود على أغلبية ضئيلة ، ومع ذلك فإن فوزه فى الانتخابات وتشكيل حكومة برئاسة بيجين اعتبر تحولاً هاماً فى تاريخ إسرائيل . وهناك عدة تفسيرات لهذا التحول : منها الخوف من الضغط الأمريكى الذى بدا أحياناً من تصريحات كارتر عن الحقوق الفلسطينية . وإذا كان حزب العمل يحسب حساباً كبيراً للتأثير الأمريكى فإن ليكود أقل اهتماماً بهذا التأثير . ويرى البعض أن استياء بعض قطاعات المتطرفين الاسرائيليين من إتفاق فض الاشتباك الثانى مع مصر سنة ١٩٧٥ أثر فى شعبية حزب العمل .

بيد أن التفسير الأكثر شيوعاً ، والأقرب إلى الصحة يتعلق بالشئون الداخلية البحتة ، فاليهود الشرقيون تكاثروا بإطراد ، وأصبحوا يشكلون نسبة عالية بين

الأجيال الشابة ، بينما تناقص اليهود المنحدرون من أصل أوربى . والشباب أميل إلى التطرف . وهم قد أيدوا ليكون لاهتمامهم بمسألة الكبرياء اليهودى القومى ، أو النزعة الدينية لدى شرائح معينة من مجتمع اليهود الشرقيين الذين يرون فوق ذلك أن حزب العمل أبعدهم عن السلطة يضاف إلى ذلك نمو الطبقات الوسطى والمهنية فى حين قل عدد عمال الصناعة والزراعة الذين يشكلون العمود الفقرى لحزب العمل بواسطة اتحاد النقابات العمالية (المهستدروت) .

وعند توليه رئاسة الوزارة صرح بيجين بأن بلاده ليست بحاجة إلى اعتراف أحد ، وبالتالى فإنها لن تقدم تنازلات فى مقابل هذا الاعتراف . ولا بد أن السادات كان يدرك مدى الصعوبات التى كان من المفروض أن يصطدم بها حتى ولو طأطأ الرأس وغامر رئيس أكبر دولة عربية بالذهاب إلى القدس فى حين أنه كان بإمكانه أن يدعو إلى لقاء مع بيجين فى أى مكان محايد . ومن المؤكد أن رئيس الوزراء المتطرف لم يكن يمانع فى مثل هذا اللقاء .

إلا أن السادات برر خطوته بأنه يريد كسر الحاجز النفسى . أما الزعم بأنه كان يريد الصلاة فى المسجد الأقصى فلا يعدو أن يكون محاولة لإيقاظ ماء الوجه .

هل استشار السادات أحداً فى أمر هذه المبادرة الخطيرة ؟

لقد انفرد د . مصطفى خليل الذى رأس الوزارة فى تلك الأيام بشهادة أدلى بها للأهرام سنة ١٩٨٣ وادعى فيها أن رئيس الجمهورية استشار مجلس الأمن القومى ، وذلك فى أعقاب عودته من رومانيا فى أمر المبادرة ، وأضاف أن السادات سأل موافقة الأغلبية ، وفند مصطفى خليل القول بأن المبادرة جاءت إثر أنباء عن هجوم إسرائيلى خاطف ، وقال إن هذا التفسير غير مقنع إطلاقاً ، وإنما كانت الحجة التى استخدمها السادات ، واقنعت مجلس الأمن القومى هى أن حجم التسليح الإسرائيلى كان يزداد بإطراد ، وبالتالى اتسعت لهوة فى القدرة العسكرية بين مصر وإسرائيل . وهنا نستطرد بالقول : ألم يكن السادات مسئولاً عن هذا الاختلال فى التوازن العسكرى حينما أحرق جسوره مع الاتحاد السوفيتى . ثم راح يطلب السلاح من الولايات المتحدة ، وحتى سنة ١٩٧٧ لم يكن لدى

الكونجرس أى استعداد لتزويد مصر بالسلاح . وبشق الأنفس تمكن كارتر بمناسبة زيارة الرئيس المصرى لواشنطن أن يحصل من الكونجرس على الموافقة بتزويد مصر بست طائرات من ناقلات الجنود ، على أن تدفع ثمنها وهو خمسون مليون دولاراً ، دون أية تسهيلات .

وليس من الصعب تنفيذ ادعاء مصطفى خليل بأن السادات استشار مجلس الأمن القومى . فن المعروف أن وزير الخارجية عضو بهذا المجلس . وعندما ألقى السادات خطابه الشهير فى مجلس الشعب ، وذكر فيه أنه مستعد للذهاب إلى أى مكان حتى القدس ، لم يصدق اسماعيل فهمى وزير الخارجية أن المسألة جادة إلى هذا الحد ، لذلك عندما اجتمع مع وزراء الخارجية العرب فى تونس إثر إلقاء الخطاب . نفى أن يكون قصد السادات هو فعلاً زيارة القدس . وفهم الكثيرون نفس المعنى وفسروه على أنه عبارة خطابية أفلتت من فم الرئيس المصرى أما مستمعوه من أعضاء مجلس الشعب . فقد صفقوا عند سماع العبارة . فهل فعلوا ذلك عن وعى تام بمعناها ومعناها وحتى لو فهموا المعنى على ظاهره ، فإن أعضاء مجلس شعب السادات لا يملك إلا التصفيق للرئيس .

وثمة دليل آخر ، وهو أن ياسر عرفات حضر جلسة مجلس الشعب الشهيرة بدعوة خاصة من السادات ، وأبدى قلقه عند سماع الخطاب فطمأنه كبار المسئولين المصريين بأن الرئيس يقصد التعبير عن استعداده للسلام العادل أياً كان الأسلوب ولكنه لا يقصد زيارة القدس بالفعل .

وهناك تفسير غريب لقصة الزيارة خلاصته أن السادات لم يكن فعلاً ينوى زيارة القدس عند إلقاء الخطاب وإنما الذى حدث هو أن شبكات التليفزيون الأمريكية جرتة إلى اتخاذ القرار حيناً طرحت عليه سؤالاً محدداً ، وهو : هل هو مستعد بالفعل للذهاب إلى القدس ومقابلة المسئولين الاسرائيليين ؟ فوجد نفسه مضطراً للمصادقة على الكلام الذى أفلت منه .

ولا شك أن تركيز أنظار الصحافة وأجهزة الاعلام المختلفة على المستوى العالمى حول موضوع زيارة القدس وإمكانات حدوثها قد أفضى نزع السادات إلى

النجومية ، وبالفعل إن هى إلا أيام ، وقد صار السادات وهويهبط في مطار بن جوريون نجما عالميا تتركز عليه عدسات المصورين من كل حذب وصوب وتنقل صورته الأقمار الصناعية إلى شتى أرجاء العالم .

ماذا قال السادات في خطاب ٩ نوفمبر أمام مجلس الشعب ؟

لقد عبر أولاً عن خيبة أمله في الولايات المتحدة التي تراجعت عن ورقة العمل التي إتفق عليها لتقدم إلى مؤتمر جنيف وقال إنه لا تعنيه الإجراءات الشكلية ، وأنه إتصل بالأطراف المعنية : الملك حسين ، وحافظ الأسد ، وياسر عرفات لإقناعهم بالذهاب إلى جنيف بوفد واحد . ومن المعروف أن اسرائيل رفضت هذه الخطة . وألمح إلى أنه مازال مستعداً للذهاب إلى جنيف دون التمسك بالشكليات . ولعله يقصد بذلك عدم التمسك بتمثيل منظمة التحرير . ثم أضاف « بل لا أخفيكم وأنتم ممثلو الشعب وعلى مسمع من شعبنا ، وعلى مسمع من أمتنا العربية ، سمعتموني أقول إننى مستعد أن أسافر إلى آخر العالم ، وستدهش اسرائيل عندما تسمعنى أقول الآن أمامكم إننى مستعد أن أذهب إلى بيتهم ، إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم » .

يتضح من ذلك أن الإشارة إلى الذهاب إلى القدس على سبيل الاحتمال وليس التأكيد .

نهفت الولايات المتحدة أن يكون لها أى دور في الإعداد للمبادرة ، وإنما أقرت حكومتها بأنه على أثر هذا الخطاب تكفل ممثلوها بنقل الرسائل بين مصر وإسرائيل في غياب العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ومع أن بيجين رحب بفكرة زيارة القدس إلا أنه حرص على توضيح سياسة حكومته التي لم تتأثر (بكسر الحاجز النفسى) فأعلن عشية زيارة السادات أن اسرائيل لا يمكن أن تعود إلى حدود ١٩٦٧ ، كما أنها لن تعترف بالدولة الفلسطينية ، ولن تقبل بإجراء إتصالات مع منظمة التحرير ، فلم يثن ذلك السادات عن إنفاذ خطته .

وفي الخطاب الذى ألقاه أمام الكنيست شدد على أن فكرة السلام بينه وبين اسرائيل ليست جديدة وأنه يستهدف السلام الشامل وعدم ترك المشاكل معلقة . ومع ذلك فقد أقر بأنه لم يتشاور مع أحد من رؤساء الدول العربية الذين اعترضوا

على الزيارة ، واستخدم بعض العبارات العاطفية التي لا تصلح للتأثير في المجتمع اليهودي مثل الإشارة إلى أن ابراهيم هو جد العرب واليهود ، والاستبشار بتلك المصادفة التي جعلت الزيارة تقترب بعيد الأضحى المبارك ، وأكد على أنه لم يأت لعقد صلح منفرد أو جزئي وماورد في هذا الخطاب [لم أتداول في هذا القرار مع أحد من زملائي وإخوتي رؤساء الدول العربية أو دول المواجهة . ولقد اعترض من اتصل بي منهم بعد إعلان القرار لأن حالة الشك الكاملة وفقدان الثقة الكاملة بين الدول العربية والشعب الفلسطيني من جهة ، وبين إسرائيل من جهة أخرى لا تزال قائمة في كل النفوس و يكفي أن أشهراً طويلة كان يمكن أن يحل فيها السلام قد ضاعت سدى في خلافات ومناقشات لا طائل منها حول اجراءات عقد مؤتمر جنيف وكلها تعبر عن الشك الكامل وفقدان الثقة الكاملة] .

لقد كشف السادات في هذا الخطاب عن عدم اقتناعه بأسلوب مؤتمر جنيف . والحق أنه في قرارة نفسه لم يكن يرغب في اشتراك الأطراف العربية الأخرى أو الإتحاد السوفيتي ، لأنه يعتقد بأن هؤلاء يعرقلون سير المفاوضات ، وكان يظن أن الأردن سينضم إلى مسيرته كما عول أكثر مما ينبغي على خلق الانقسامات في إسرائيل وتقوية المعارضة التي توافق على السلام العادل أو تلك الجماعة التي عرفت بإسم « السلام الآن » .

الفصل العاشر

الطريق الشاق نحو الاتفاق

عرض السادات في خطابه أمام الكنيست المطالب العربية الكاملة . فهو لم يستهدف خلق مركز تفاوضي لأن الموقف لا يتطلب مثل ذلك الأسلوب ، كما أراد أن يثبت للرأى العام العالمى صدق الحكومة المصرية في التعايش السلمى بين الدولة العبرية وجيرانها .

ولأول وهلة ظن السادات أن هذه الخطوة ستحدث إنقساماً في اسرائيل فتنشأ حركة قوية تعتنق مبادئ السلام ، وترضى في سبيل ذلك بالعودة إلى حدود ١٩٦٧ كما توقع اجتذاب أطراف عربية أخرى إلى فكرة الإتصال المباشر بالخصوم . وسرعان ما وجد السادات نفسه واقعا بين المطرقة والسندان : التصلب الاسرائيلى الذى لم يلن ، والنقد العربى المرير سواء من جانب من يسمون بالمعتدلين أو بالراديكاليين ، وقد يستثنى من ذلك ملك المغرب الذى صرح أمام اجتماع لوزراء العدل العرب بعد قليل بأن خطاب السادات في الكنيست لم يفرط في شيء من الأراضى العربية ، وأقر في نفس الوقت بأن الرئيس المصرى لم يستشره في زيارة القدس .

وتحت تأثير هذين العاملين اللذين أثقلا كاهل السادات بضغط شديدة تحول الرجل شيئاً فشيئاً إلى خط المصالحة مع اسرائيل واسترضاء قادتها وتحمل عجرفة بيجين وصلفه وابتلاع عباراته الجارحة كما سيأتى ذكره بعد قليل . وأمسى

السادات يعتبر مصالحة اسرائيل مسألة شخصية إذا نجح فيها استقرار له الحكم ، وإلا أخفق تزعزع مركزه في الداخل والخارج . ولذلك انتهى به المطاف إلى قبول المصالحة بأي ثمن .

وفي البداية لم يفقد الأمل في اشراك أطراف عربية أخرى في المبادرة . فكانت الدعوة لاجتماع أطراف مؤتمر جنيف في مينا هاوس ولم يحضر سوى ممثلي اسرائيل والولايات المتحدة . وامتنعت الأطراف الأخرى بما في ذلك الفلسطينيون الذين حاول السادات اغراءهم برفع العلم الفلسطيني على مقر الاجتماع بفندق مينا هاوس . ومالبث الاسرائيليون أن احتجوا وهددوا بالمقاطعة فاسترضاهم السادات بإنزال العلم الفلسطيني .

وحتى لا تفقد المبادرة زخمها دعى بيجين^١ إلى زيارة مصر ، واختيرت مدينة الاسماعيلية لاجتماع (قة) بين بيجين والسادات . ودعى وزير الخارجية الجديد محمد ابراهيم كامل لحضور هذا الاجتماع كعضو في الوفد المصري . وحسب مذكراته التي نشرها ، وأمدتنا بمعلومات عن هذه المرحلة من المفاوضات التي سبقت توقيع إتفاق كامب ديفيد ، فإنه ذهل أمام تخاذل السادات . ويتضح من حديثه أنه كان يمثل الجانب المتشدد في الوفد المصري ، بينما كان كل من مصطفى خليل والسيد مرعى يتفق مع السادات وتساهله ، إن لم يدفعه كلاهما إلى ذلك مما يجعلنا نتساءل : هل كان المستفيدون من الانفتاح أشد حرصا على التسوية ضمانا لاستمرار النظام الاقتصادي السائد في ظل الصداقة الأمريكية الاسرائيلية ؟ ف كلا الرجلين من أصحاب الأعمال ولهما مصالح مشتركة مع الرأسمالية الأمريكية .

لم يكن تصلب بيجين في الاسماعيلية خطأ جديداً ، بل إنه وضح موقفه في الرد على خطاب السادات في الكنيست ، وإنما كان الموقف الجديد يسمح بالدخول في التفاصيل ، وهكذا طرح تصوره للإنسحاب من سيناء ، فضايق متلا والجدى ينبغي أن تكون الخط الذي لا تستطيع القوات المصرية أن تتجاوزه . ولإسرائيل الحق في الاختفاظ بالمطارات ومحطات الإنذار المبكر الواقعة شرق هذا الخط ، ولأسباب إنسانية !! ينبغي على مصر ألا تطرد المستوطنين^٢ الإسرائيليين الذين شيّدوا

القرى في سيناء . نعم ، تسلم اسرائيل بحق مصر في السيادة على سيناء بأكملها بيد أن هذا لا يمنع من بقاء المستوطنات وقوات شرطة اسرائيلية لأنها لازمة لأمن المدنيين . وعندما أحتج السادات أخذ بيجين يرفع صوته محتداً : ألم تعتدوا علينا في سنة ١٩٦٧ ؟! ألم تهددوا بإلقاء اليهود في البحر ودخول تل أبيب ؟ إذن فقد كانت حربنا سنة ١٩٦٧ دفاعية . ومن حقنا أن نطلب التنازلات وعدم الرجوع إلى حدود سنة ١٩٦٧ (وقد كان بوسعى أن أبدأ المباحثات بالمطالبة باقتسام سيناء بيننا وبين مصر ، ولكنى لم أفعل) .

كانت البداية إذن عسيرة ، ولم يظهر أى مجال للالتقاء بين الطرفين المتفاوضين . وكل ما أسفر عنه لقاء الاسماعيلية هو تكوين لجنتين مشتركتين ، إحداهما عرفت باللجنة السياسية ، والأخرى باللجنة العسكرية . وفي يناير ١٩٧٨ أى بعد لقاء الاسماعيلية بشهر واحد اجتمعت اللجنة السياسية في القدس ، وكانت ثلاثية وليست ثنائية ، إذ حضرها سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى ، ولا بد أن يكون قد لمس تصلب بيجين ، وكيف أنه يتحدث من منطق القوة . فما قاله في هذا الاجتماع (حينما تحدث السادات في الكنيست عن حدود ١٩٦٧ رفضت ذلك توا ، ولكن قلت إن كل شيء قابل للتفاوض ، وفي الاسماعيلية اتفقنا على أن يستخدم كل طرف مصطلحاته ومفاهيمه التى تناسبه في المباحثات . فأنا أتحدث عن يهودا والسامرة ، وأنتم تسمونها الضفة الغربية ، كما أنكم تتفاخرون بالنصر في اكتوبر ، مع أن ذلك حدث في الأيام الأولى ، ولكن ما الذى حدث في نهاية الحرب ؟ والآن يغضب السادات لخطابى ويطلب سحب الوفد) .

والواقع أن اسرائيل استخدمت في هذه المرحلة حرب الأعصاب ، فأعلنت أثناء انعقاد اللجنة السياسية أنها شرعت في بناء مستوطنات جديدة في سيناء . ومن الواضح أنها قصدت من وراء ذلك استخدام ورقة جديدة للمساومة . وحسب مذكرات محمد ابراهيم كامل فإنه أراد أن ينسحب من اللجنة بعد قليل ، غير أن السادات طلب إليه التحلى بالصبر حتى نفذ صبر السادات نفسه واقتنع بعدم جدوى الاستمرار في المباحثات على هذا النحو ، فلم يكن بيجين مستعداً لقبول

تنازلات في الضفة الغربية وعلى العكس قدم اقتراحاتك قطاع غزة للإدارة المصرية مقابل تعهد بعدم اتخاذها منطلقاً للأعمال الفدائية ، وكان السادات مستعداً للموافقة رغم أن مغزى عرض بيجين هو التخلي عن إثارة موضوع الضفة الغربية ، وبذا تكون إسرائيل قد حققت هدفاً جوهرياً من أهداف المباحثات وهو التركيز على مسألة الإنسحاب من سيناء . بما يؤدي إلى صلح منفرد مع مصر . وتوسيع الهوة بين السادات وبين الفلسطينيين .

وللأسف اتسعت الهوة بالفعل خلال شهر مارس دون تدخل من بيجين ، فقد أثر حادث اغتيال يوسف السباعي في قبرص على السادات لدرجة أنه عند غزو إسرائيل لجنوب لبنان في مارس ١٩٧٨ تردد في إصدار بيان ستنكر هذا الغزو ، بل إن وزير الخارجية يضيف أن الممثل الإسرائيلي في القاهرة ابلغ السادات ليلة الغزو بنية بلاده في تأديب (الفدائيين) فلم يظهر أى استياء من هذا العمل .

إزداد دور الولايات المتحدة باطراد في التأثير على سير المباحثات المصرية الإسرائيلية . وكان السادات متحمساً لتوسيع هذا الدور ، بل ظل يلح لكى تكون الولايات المتحدة شريكاً وليست مجرد وسيط . وكثيراً ما استهدف أثناء الحوار السياسى إقناع المسئولين الأمريكيين بأن مصر يمكن أن تكون نافعة لصيانة المصالح الأمريكية على نفس درجة إسرائيل أو أفضل منها . وفي هذا الإطار قام السادات بزيارة واشنطن في مارس ١٩٧٨ ، وفي حديث مع الوفد الأمريكى صرح بأنه لو تم السلام لأمكن تفرغ خمسة لواءات مصرية ترابط الآن في قناة السويس وتوجيهها للضغط على أثيوبيا وأوربا ليبيا ، بعبارة أخرى أبدى السادات استعداداً لكى يلعب دور الشرطى لحساب الولايات المتحدة في المنطقة .

وفي هذه الجولة من المباحثات التى دارت في واشنطن تركز الحديث حول الإنسحاب من سيناء ، وكان الوفد المصرى يوافق على الاكتفاء بوضع مبادئ عامة فيما يخص الضفة الغربية ، على أن تترك التفاصيل إلى حين اشتراك الفلسطينيين في مرحلة ما ، فاعترض كارتر بأن إسرائيل قدمت مشروعاً مفصلاً عن إدارة يهودا والسامرة ، ولا بد أن يقدم المصريون مشروعاً مضاداً ، وستعمل

الولايات المتحدة على البحث عن حل وسط. وهكذا ترك الوفد المصرى واشنطن على أساس أن كارتير سيستقبل بيجين بعد قليل ويحاول تعديل المشروع الاسرائيلى بما يضمن على الأقل تجريد المستوطنات

وفى طريق العودة قام السادات بجولة فى أوروبا والتقى مع شيمون بيريز رئيس تجمع المعارضة الاسرائيلية حينذاك ، وتبين أنه يوافق على سحب المستوطنات من سيناء. أما الضفة الغربية فللمدنيين اليهود الحق فى إستيطانها تماما مثل العرب . وإذن فلا فرق بين ليكود وحزب العمل حول هذه المسألة .

وعلى مختلف مراحل المباحثات تمنى السادات لو اشتركت أطراف عربية أخرى ، وكان يعتقد أن الأردن والسعودية على استعداد للمشاركة لولا أن المسؤولين فيها لا يجرون مثله على مجابهة رأى العام. إلا أن الرئيس المصرى لم يتبع السلوك الذى من الممكن أن يجتذب هذه الأطراف إلى السير فى طريق التفاوض المباشر مع اسرائيل . وعلى سبيل المثال قد حدث أن اجتمع فى القاهرة خلال شهر مارس ١٩٧٨ مجلس وزراء الخارجية العرب بقصد تنقية الأجواء العربية . وبينما الاجتماع منعقد وردت الأنباء عن زيارة عزرا فايتسمان للقاهرة . وكان لهذا وقعه السيئ على المجتمعين مما جعل وزير الخارجية المصرى يطلب تأجيل الزيارة فأجاب السادات بأن الرجل صديقه ، وهويمثل فوق ذلك التيار المعتدل فى حكومة بيجين .

وعندما ينشر فايتسمان كتابه « المعركة من أجل السلام » سنة ١٩٨١ ، ر يأتى إلى ذكر هذه الواقعة سيؤكد أن زيارته للقاهرة فى مارس ١٩٧٨ إنما تمت بناء على دعوة شخصية من السادات . فلو صحت الرواية يكون السادات قد تعمد إحباط مساعى تنقية الأجواء . وهذا يتعارض مع رغبته الأكيدة فى جر أطراف عربية أخرى إلى التفاوض

أدى التصلب الاسرائيلى إلى إحساس السادات بأن مبادرته قد تفشل . وهاهى أصوات المعارضة فى مصر ترتفع ، وكالعادة لجأ رئيس الجمهورية إلى الاستفتاء الشعبى ، فهو لا يكلفه عناء لأن نتيجة الاستفتاء مضمونة سلفا . ومما يثير التعجب أن الاستفتاء الذى طرح على الشعب فى مايو ١٩٧٨ لم يخص مسألة

المبادرة والتفاوض مع اسرائيل والحلول الممكنة ، بل تم الاستفتاء على صحة معالجة الحكومة لقضية السلام الاجتماعى وحل الأحزاب التى يديرها من أفسدوا الحياة السياسية وتلك هى الملابس التى أدت إلى تجميد حزب الوفد لنشاطه فى يونيو ١٩٧٨ .

لم تشأ الولايات المتحدة (لمباحثات السلام) أن تنقطع فإن ذلك يخرج مركز صديقها فى مصر وإذا كانت جولة المباحثات الأولى فى الاسماعيلية قد نالت من هيبة السادات بسبب عجرفة بيعين ، فلا بأس من استئناف الاتصالات هذه المرة على مستوى وزراء الخارجية . وفى يوليو ١٩٧٨ التأم وزراء خارجية الدول الثلاث فى قلعة ليدزبانجلترا . وفى هذه المرحلة شغل موضوع الضفة الغربية معظم الوقت مع أن خطة مصر كانت وماتزال هى عدم الدخول فى تفاصيل هذا الموضوع بدون حضور ممثلى الفلسطينيين .

وفى غياب السادات صرح ديان بأن الرئيس المصرى وافق على أن تبت مصر فى مصير الضفة أو على الأقل قطاع غزة فى حالة إصرار الملك حسين على عدم إنضمامه إلى مباحثات (السلام) وطرح وزير خارجية اسرائيل لأول مرة النظرية القائلة بالفصل بين الأرض والسكان . فیهودا والسامرة أرض اسرائيلية أما العرب الفلسطينيون الذين يعيشون فوقها فهم الذين ينطبق عليهم الحكم الذاتى الإدارى وليس على الأرض فهذه الأرض (أى الضفة الغربية) يتمتع فيها اليهود بحقوق مماثلة كالعرب . لهم حق استيطانها متى وكيف شاءوا . ولايزيد الحكم الذاتى الإدارى عن التمتع بإختصاصات المجالس البلدية مع إضافة بعض المسؤوليات لحفظ الأمن ، أى تكوين شرطة محلية عربية . ولا بد من فترة إنتقال طويلة تزيد فى رأى ديان عن خمس سنوات ، وذلك لاقتلاع جذور الإرهاب وعدم التفكير فى العودة إلى الصراع .

كان على وزير الخارجية المصرى محمد ابراهيم كامل أن يفند هذه الأفكار الواحدة تلو الأخرى ، فشدد أولاً على عدم الفصل بين مصير غزة والضفة ، وطالما أن مصر لا تطالب بالعودة إلى ادارة القطاع فإن تجزئة القضية يؤدى إلى شق مستقبل الشعب الفلسطينى ، وبالتالى إضعاف دعاوى حق تقرير المصير . وطرح مفهوما

آخر للحكم الذاتى ، وأعاد التذكير بمستقبل القدس القديمة ، وكيف أنها تشكل جزءا من الضفة الغربية . وبما أن كل شيء قابل للتفاوض ، فكذلك ينطبق الحال على القدس القديمة رغم إعلان ضم المدينة للدولة العبرية فى يونيو ١٩٦٧ .

لاشك أن الهوة بين الفريقين كانت أكثر اتساعا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية منها بالإنسحاب من سيناء ، ولذلك كان محتما على مباحثات ليدز التى انصبت على الضفة الغربية أن تنتهى بالإخفاق الذريع .

بدت إذن مبادرة السادات بعد إخفاق محادثات ليدز ، وكأنها قد انتهت ، يدل على ذلك تحول الرئيس المصرى نفسه من أسلوب الاسترضاء إلى مهاجمة بيجين شخصياً فى خطاب ٢٦ يوليو ١٩٧٨ فحمله مسئولية عرقلة السلام . وكان يتوجه إلى رأى العام الاسرائيلى مرغباً إياه فى الالتقاء معه حول طريق السلام . وهذه إحدى التصورات الخاطئة التى أوحى للسادات بإمكانية التأثير على الحكومة الاسرائيلية عن طريق تأليب المعارضة عليها .

وفى هذا الجو تعددت الأصوات فى مجلس الوزراء المصرى المنادية بإجراء الاتصالات مع أطراف عربية أخرى بدلاً من التركيز على الاتصالات الثنائية مع اسرائيل . وفى هذا الإطار أوفد محمد ابراهيم كامل إلى عمان لإقناع الملك حسين بالعمل مع مصر مما قد يسهل المحادثات الخاصة بالضفة الغربية . فاعتذر ملك الأردن بأنه رغم الصلات التقليدية فإن الاتجاه السائد فى العالم العربى هو أن تتصدى منظمة التحرير لهذه القضية . ثم إن الملك لا يقبل تحمل مسئولية فى الضفة بينما ترابط حاميات إسرائيليه ، هذا على فرض أن الدولة العبرية وافقت على التخلي عنها .

لقد سبق لمحمود رياض أمين الجامعة العربية أن انتهر فرصة تجميد اللجنة السياسية والعسكرية المشتركة واللتين تكونتا فى لقاء الاسماعيلية ، وقام ببعض المساعى لرأب الصدع بين مصر والدول العربية خاصة دول المواجهة . وعندما قابل حافظ الأسد فى مايو اشترط لإعادة العلاقات مع مصر وتصفية الأجواء أن يعلن السادات تراجعاً عن المبادرة ، فهو قد قام بزيارة القدس رغم اعتراض

الرئيس السوري حينما استقبله قبل ثلاثة أيام من موعد الزيارة ، ولم يقتنع بأى من الحجج التى استند إليها السادات . وطالما أن المبادرة تمت بدون تراضى فلا يمكن الارتباط بأية نتيجة يمكن أن تسفر عنها .

وخلال تلك الفترة من صيف ١٩٧٨ التى ترددت فيها القيادة المصرية بين المضى فى المبادرة والعودة إلى الصف العربى ، وضع الرئيس الأمريكى كارتر ثقله لكىلا ترجح كفة الصف العربى . فهذا بالذات ماتعارضه الخطط الأمريكية الصهيونية . وبعد جولة قام خلالها فانس بزيارة بعض دول المنطقة لاحظ أثناءها تهيو مصر للعودة إلى الصف العربى إزاء التصلب الاسرائيلى ، فقرر كارتر دعوة كل من السادات وبيجين إلى مؤتمر قمة ثلاثى فى كامب ديفيد .

وحينما تأهب الرئيس المصرى لهذه الجولة الحاسمة من المباحثات قرر أن يقدم مشروعا مفصلا بقصد التمسك به كحل نهائى ولم يستمع إلى نصيحة وزير خارجيته محمد ابراهيم كامل بأن يبدأ بمشروع يشتمل على أقصى المطالب العربية المطروحة فى ذلك الوقت . فاعترض السادات على ذلك بقوله إنه لا يريد أن يساوم ، وإنما يقدم مشروعا واحداً ، فإذا لم يتم قبوله فسوف يعود فى خلال ٤٨ ساعة . وهذا موقف تفاوضى يختلف تماما عن موقف خصمه الذى كان بارعا فى المساومة .

ردد مشروع السادات قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس للحل معطياً إياه التفسير العربى القائل بالانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة بما فى ذلك القسم الشرقى من القدس . ولم ييأس السادات من تجديد دعوته للملك حسين لكى يشترك فى مباحثات كامب ديفيد . فهو قد خطط لمشروعه على أساس حلول الأردن محل الاسرائيليين تدريجياً فى الضفة الغربية بينما تحل الإدارة المصرية فى قطاع غزة وفى كلتا الحالتين فهذا تنظيم مؤقت ريثما يتفق على صيغة لتطبيق حق تقرير المصير للفلسطينيين . أى أن المشروع المصرى توقع منذ البداية مرور القضية الفلسطينية بمرحلة إنتقال . كما افترض مشروع السادات أنه عندما يتم الانسحاب الاسرائيلى تعلن الدول العربية اعترافها بالدولة العبرية بكل ما يترتب على هذا الاعتراف من نتائج بشكل لم يوضح فى قرار مجلس الأمن المشار إليه .

والحق أن السادات كان يود لو أشرك الفلسطينيين بشكل ما في هذه المباحثات ، ليس شرطاً بواسطة منظمة التحرير ، بل الأرجح أنه كان يؤثر استبعادها وقد سبق له أن اقترح تمثيل الفلسطينيين بواسطة وفد من أهالي الضفة مع أبناء الجالية الفلسطينية الحاصلة على الجنسية الأمريكية ، وحتى هذا الأسلوب في تمثيل الفلسطينيين لم يقبل به بيجين ، وإزاء إصرار الملك حسين على موقفه ، واعتذاره عن التوجه إلى كامب ديفيد ، لم يجد الوفد المصرى بداً من أن يحمل مصر مسئولية المرحلة الانتقالية في الضفة والقطاع .

وهذا الصدد تدخل حسن التهامي في الحوار ، وكأنه أراد أن يبرر تحمل مصر للمسئولية في غياب الفلسطينيين فذكر أن الضباط المصريين يعرفون الضفة الغربية حق المعرفة و يستطيعون العمل فيها خلال المرحلة الانتقالية ، وذلك منذ أن اشتركوا لفترة في القيادة الموحدة مع الأردن قبيل حرب يونيو ، ورجا التهامي بهذه المناسبة أن يكون له شرف إدارة الميل (المربع) الذي تقع فيه القدس الشرقية . فقد كان التهامي مثل السادات من المهتمين بالقدس . بحكم ذكريات عملهم في المنظمات الإسلامية . وللأسف فإن وجود التهامي الذي يفتقد الخبرة بصفة عامة و يذكرنا بمسلك الدراويش لم يكن سوى نتيجة من أسلوب (المصاطب) الذي اتبعه السادات في إدارة البلاد ، ولم يتخل عنه حتى عندما ذهب يتفاوض في الولايات المتحدة مع الاسرائيليين . فلم يكن وجود التهامي في الوفد المصرى يستند إلى أية صفة رسمية يتمتع بها في ذلك الوقت .

ومع أن مصير الضفة والقطاع شغل جانباً كبيراً من مباحثات كامب ديفيد إلا أن الهدف الأول للسادات في تقديرنا إنصب على الانسحاب الاسرائيلي من سيناء . وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قدم تنازلات بالنسبة لمصير الضفة والقطاع مما جعل إتفاقيات كامب ديفيد ممقوتة من غالبية الأمة العربية .

كان بيجين يدرك هذه الحقيقة . فقدم مشروعاً ساوم به على سيناء ، واستخدم في مشروعه عبارة « عودة سيناء إلى السيادة المصرية » وهذا التعبير يختلف عن النص على الانسحاب . فمع وجود السيادة الاسمية يمكن لاسرائيل الاحتفاظ بالمطارات لأسباب أمنية ، وبالمستوطنات لأغراض إنسانية . وحينئذ فكر

السادات في قطع المفاوضات والعودة . وهنا تظاهر ديان بأنه يتدخل لإنقاذ الموقف وأخبره بإمكانية (التساهل) بالنسبة للمطارات والمستوطنات . فبدت اسرائيل وكأنها تتنازل وتطلب مقابلاً لذلك . وصار أمام السادات خياران . إما ان تقطع المباحثات أو أن يتساهل في موضوع الضفة والقطاع . وكان الرئيس المصري يحسب ألف حساب لإخفاق المباحثات ، ويتساءل عن رد الفعل لدى العرب والسوفييت و يصرح للمحيطين به بأنهم سيشمتون في إخفاقه وسيثبت أن الذين عارضوا المبادرة كانوا على حق ، وبلغ به الغرور إلى حد أنه تساءل عن تأثير ذلك الإخفاق على صديقه كارتير، واحتمال أن يؤدي ذلك الإخفاق إلى خسارته في إنتخابات الرئاسة القادمة .

من أجل ذلك كله بدأت سلسلة من التنازلات فيما يتعلق بالضفة الغربية . فحذف الاقتراح المصري القائل بتحريم إنشاء المستوطنات اليهودية طوال المرحلة الإنتقالية ، واستخدمت عبارة (الحكم الإداري الذاتي) بدلاً من (الحكم الذاتي) كما غاب النص عن القدس الشرقية باعتبارها جزءاً من الضفة الغربية . وترك هذا الأمر لكل فريق يحدد موقفه بخطاب ملحق يحتفظ فيه بالرأى الذى يشاء .

وسرت عدوى التنازلات إلى عملية الإنسحاب من سيناء فطلبت اسرائيل وقتاً طويلاً لإتمام الإنسحاب إنتظاراً لكى تبنى الولايات المتحدة مطارات بديلة لازمة لامن اسرائيل فى صحراء النقب المواجهة ، وبعد أن كان مفهوماً أن معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، وكذلك تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين يتم بعد الإنسحاب الكامل من سيناء ، قبل السادات أن تتم تلك الإجراءات دون إنتظار الأنسحاب الكامل .

إزاء هذا التراخى قدم وزير الخارجية ابراهيم كامل استقالته كما فعل سلفاه اسماعيل فهمى ومحمد رياض . وكان من الصعب قبولها قبل إتمام الإتفاق . وحاول السادات إقناعه بموقفه متعللاً بأن المرافق فى مصر أولى بالعناية من تبديد الجهد فى الخصومات ، كما ذكر أن الوقت مناسب لعقد اتفاق لأن الولايات المتحدة بحاجة إليه فالانقلاب الشيوعى فى أفغانستان والضغط الشيوعية فى القرن

الافريقى والاضطرابات فى ايران تجعل الولايات المتحدة متحمسة لإنهاء النزاع فى الشرق الأوسط . وقد لاتواتى الظروف مرة أخرى، بيد أنه يمكن القول بمنطق أكثر اقناعا بأن تلك المشكلات تجعل الحكومة الأمريكية أشد ميلا لاسترضاء اسرائيل .

تحليل الاتفاقية :

كرست إحدى إتفاقتى كامب ديفيد لإقرار مبدأ الحكم الذاتى للصفة الغربية وقطاع غزة ، بينما خصصت الإتفاقية الثانية للإنسحاب الاسرائيلى من سيناء مقابل عقد سلام مع مصر . وفى كلتا الحالتين استهدفت الاتفاقيات وضع إطار عام دون النص على التفاصيل . وفى مثل هذه الحالة يبقى الباب مفتوحاً للتفسيرات والتأويلات . ويكتنف الغموض بصفة خاصة الحكم الذاتى بشأن الاتفاقية هنا هو شأن الغموض الذى اتسم به قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والذى جعل بدوره أساسا للاتفاقتين .

وتفترض إتفاقية الحكم الذاتى اشتراك أطراف أخرى ولكن فى مراحل تالية . أما فى المرحلة الأولى الانتقالية فإن الإتفاق يعقد بين مصر واسرائيل مع تشديد الدعوة فى المقدمة على أهمية السلام القائم على العلاقات الطبيعية بين الأطراف وحاجة المنطقة إلى دعوة أطراف أخرى للانضمام إلى الإتفاقية .

وفى تقديرنا أن مغزى نظام الحكم الذاتى المقترح إذا ما أخذنا أمثلة من التاريخ — يكون لأحد غرضين :

(١) رغبة جماعة لها شخصية ثقافية واجتماعية خاصة تريد أن تمارس بعض الاختصاصات فى إطار دولة الأصل مثل حالة الأكراد فى الدولة العراقية .

(٢) والغرض الثانى أن يكون الحكم الذاتى مرحلة إنتقالية لقطر يخضع لسيطرة دولة أجنبية أو استعمارها ويسعى هذا القطر إلى الاستقلال القومى

ولا تسمح الظروف بالحصول توا على الاستقلال فيمنح حكما ذاتيا كخطوة أولى نحو الاستقلال التام كما حدث في معظم أقطار افريقيا التي استقلت حديثاً .

و يبدو أن إتفاقية كامب ديفيد إنتهت إلى شكل مختلف يكاد أن يكون حالة وسطا بين المفهومين وربما كان تفسير اسرائيل للحكم الذاتى أقرب إلى المفهوم الأول حينما ذكر بيجين أن الحكم الذاتى الادارى ينطبق على السكان وليس على الأرض ، في حين أن السادات في دفاعه عن كامب ديفيد فهم أن الحكم الذاتى هو مرحلة انتقالية تؤدي إلى تقرير المصير للفلسطينيين و يستطيع هؤلاء أن يختاروا إقامة دولة مستقلة حتى ولو كان هذا الاستقلال مقيداً بوجود حاميات اسرائيلية من جهة ونزع سلاح هذه الدولة إن وجدت من جهة أخرى .

تتفق إذن مصر واسرائيل على ترتيبات المرحلة الانتقالية لتوفير الحكم الذاتى من جهة ومراعاة أمن جميع الأطراف التى يشملها النزاع من جهة أخرى .

يبدأن بقية البنود صيغت بحيث يتضح أن أمن الأطراف الأخرى لا يتجاوز في حقيقة الأمر أمن الدولة العبرية . فتنص المادة الثانية على بقاء قوات اسرائيلية في مواقع لازمة للأمن العام يتفق عليها بين الأطراف . (وسيتم تشكيل قوة شرطة محلية قد تضم أردنيين وبالإضافة إلى ذلك تشترك قوات اسرائيلية وأردنية في دوريات مشتركة لضمان أمن الحدود) .

إلى هذا الحد ذهبت الاتفاقية في وضع التزامات على الأردن دون أن تكون لها علاقة بالاتفاقية . وتمضى المادة الثالثة في تحديد مواعيد المراحل الانتقالية . فيتكون في المرحلة الأولى مجلس ادارة الحكم الذاتى . ولا يتأخر عن العام الثالث من عقد الاتفاق . وبحلول نهاية الفترة يجرى الاتفاق مع الأردن على تحديد الوضع النهائى . ويشترك في هذه المباحثات الفلسطينيون . وعلى سلطات الحكم الذاتى والحكومة الأردنية أن تقيم علاقات مع جيرانها على نمط ماورد في اتفاق كامب ديفيد خاصا بالسلام بين مصر واسرائيل . ومن الواضح أن اسرائيل في حالة الإنسحاب الجزئى من الضفة الغربية لا ترغب حسب فحوى الاتفاقية في قيام سلطة فلسطينية كاملة ، بل تحمل السيادة الأردنية في الاجزاء التى قد تنسحب

منها اسرائيل . وفي هذه الحالة أيضا تشدد الاتفاقية على ضمان الأمن الاسرائيلي (ومنها الاتصال المستمر بين الشرطة المحلية أو الأردنية بالضباط الاسرائيليين والمصريين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي) .

وأخيراً تضع الاتفاقية شكل السلام المتوقع بين اسرائيل وجيرانها (فتعلن مصر واسرائيل أن الشروط الواردة في الشق الثاني تطبق على إتفاقات السلام مع جميع الجيران : الأردن وسوريا ولبنان) وعلى الموقعين أن يقيموا علاقات طبيعية تشمل الاعتراف الكامل وإلغاء المقاطعة الاقتصادية والنظر في إمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية و يعرض الإتفاق على أعضاء مجلس الأمن الدائمين لضمان عدم انتهاكه .

أما الشق الثاني من الاتفاقية فيقر بسيادة مصر الكاملة على سيناء وحتى الحدود الدولية ، ويتم تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي في مدة تتراوح بين عامين وثلاثة . وعلى مصر أن تستخدم المطارات الجوية التي يخلها الاسرائيليون قرب العريش وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط . وتفتح المطارات للاستخدام التجاري لجميع الدول .

كان هذا هو اول قيد تضمنته الاتفاقية كضمن للانسحاب الاسرائيلي ، وثمة قيود أخرى فيها النص على مرابطة فرقة ميكانيكية واحدة ، أو مشاة داخل المنطقة التي تبعد خمسين كيلومترا شرق خليج قناة السويس . أما فيما وراء ذلك فلا يسمح إلا بوجود قوات شرطة أو قوات الأمم المتحدة .

كذلك نصت الاتفاقية على الصفة الدولية لمضائق تيران وصنافير وحرية المرور البحري والبري عبر المضائق . ولأول مرة قبلت اسرائيل مبدأ تحديد قواتها داخل حدودها ولكن إلى مسافة ثلاث كيلومترات فقط .

كذلك وضحت الاتفاقية معنى تطبيع العلاقات ، فلا بد أن يشمل المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية . وكان السادات يرغب في تضمين الاتفاق

لنص على تصفية المستوطنات من سيناء غير أن اسرائيل علقت هذا الموضوع ووعده
ببيجين بطرح المسألة على الكنيست ، وذلك في حالة نجاح الطرفين في الوصول إلى
إتفاق سلام . ومن ثم اكتفى السادات بخطاب يتحفظ فيه بشأن المستوطنات .
المعروف أن مسألة مستوطنات سيناء سويت بعد عقد إتفاق مارس ١٩٧٩ ولم
يوافق الكنيست على تصفيتها إلا مقابل تعويضات دفعتها الولايات المتحدة .
وحيثما كان يستعصى الاتفاق فإن كلا الطرفين كان يلجأ إلى حل الاشكال —
ربما ينصح أمريكى — عن طريق الحاق خطابات تحفظ من جانب واحد . حدث
ذلك كما ذكرنا توا بالنسبة لمستوطنات سيناء ، على أن أشهر خطاب تحفظ الحق
بإتفاقية كامب ديفيد ، هو ما يتعلق بالقدس ، فبينما أكد بيجين أن القدس الموحدة
هى عاصمة اسرائيل اعتبر السادات أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الضفة
الغربية . ويجب أن يبقى هذا الجزء تحت السيادة العربية ويمكن التغلب على
مشكلة تقسيم المدينة بإقامة مجلس بلدى يتم توزيع مقاعده بالتساوى . وهنا لابد
من ملاحظة الفرق بين خطاب توضيحى يلحقه طرف قادر على تنفيذ ما تحفظ
بشأنه وطرف غير قادر على التنفيذ .

وتمت فرق آخر اتضح من خلال المباحثات بين الطرفين . فبينما كان بيجين
يعتذر للأمريكيين عن عجزه عن الموافقة عن هذا الأمر أو ذاك لأنه لا يستطيع
تجاوز الكنيست ، كان السادات يغفل تماما الإشارة إلى مجلس الشعب أو
المعارضة ، بل على العكس كان يعتبر ذلك الأمر ماسا بهيبته وحينما أثار بعض
أعضاء مجلس الشعب إنتقادات للإتفاقيات واعترضوا عليها ، بادر رئيس
الجمهورية إلى حل المجلس وعاقب المعارضين بتزوير الانتخابات بحيث لم يتح
لمعظمهم العودة إلى المجلس .

هذا مع ملاحظة أن السادات نفسه أقربا لإخفاق في تحقيق أهدافه في أمرين
هما : القدس ، وموضوع السيادة على الضفة الذى لم يمكن تحديده بوضوح . والحق
إن الثغرات لم تكن مقصورة على هذا الشق من الإتفاقية ، بل إن معاهدة
(السلام) التى عقدت في مارس ١٩٧٩ ونظمت كيفية الانسحاب تضمنت
تنازلات أخرى كان لابد من دفعها طالما أن مصر لجأت إلى الأسلوب الدبلوماسى

لاخراج قوات اجنبية احتلت اراضيها بالقوة . فقد رأينا على سبيل المثال أن القوات التي ترابط في المنطقة المجردة من السلاح بسيناء تكون تابعة للأمم المتحدة ، ولا تنسحب إلا بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمن . ونظراً إلى أن مجلس الأمن لم يتمكن بسبب الفيتو السوفييتي من تكوين هذه القوات ، فقد غيرت معاهدة السلام هذا البند واستبدلت بهذه القوات ما سمي بالقوات متعددة الجنسيات والتي لا تنسحب إلا بموافقة الطرفين المتعاقدين . كذلك أكدت اتفاقية مارس على التزام مصر بتنفيذها بحيث لا تستطيع أن ترتبط باتفاق يتعارض معها .

خاتمة

هل السلام ممكن

أثارت إتفاقات كامب ديفيد اعتراضات مختلفة من بعض قطاعات المصريين ، وفي معظم الأقطار العربية . ومن خلال تحليلنا السابق للإتفاقيات يخرج القارىء بالإنطباع أننا نؤيد هذه الاعتراضات . والأمر ليس بتلك البساطة فقبل محاكمة الإتفاقيات تنبغى محاكمة النظام الذى أدى إلى اضطرار مصر لتوقيع معاهدة صلح منفرد أو سلام كما شاع تسمية المعاهدة التى ترتبت على كامب ديفيد .

وفي تقديرنا أن سلاماً مفروضاً بالقوة لا تقدر له صفة الدوام . كما أن إسرائيل لا تبذل أى جهد للحصول على إقناع الرأى العام العربى لقبولها كدولة من دول المنطقة ، بل الملاحظ هو تصاعد نزعة التطرف لدى الدولة العبرية . وما زال قرار الأمم المتحدة الذى يعتبر الصهيونية نوعاً من أنواع العنصرية مدونا فى سجلات المنظمة الدولية .

وتختلف دوافع المعارضين على إتفاقيات كامب ديفيد وما ترتب عليها من إقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل باختلاف الاتجاهات السياسية فى مصر وفى العام العربى . ففي مصر اتخذ خصوم النظام الساداتى من هذه الإتفاقيات حجة إضافية للتنديد به . ومن حق الذين رفضوا نظام يوليو ١٩٥٢ أن يتخذوا هذا الموقف بيد أنه ليس من حق الذين تعلقوا بحذاء الناصرية أن يفعلوا ذلك لأن

تسلسل الأحداث الذى انتهى بكامب ديفيد بدأ من عهد عبد الناصر بصفة عامة ، ومن حرب يونيو ١٩٦٧ على وجه الخصوص . وقد شهدت السنوات الأخيرة من عهد عبد الناصر بداية الاتجاهات الساداتية .

وعلى العكس رأى بعض المثقفين أن إتفاقيات كامب ديفيد لا تنطوى على الصلح المنفرد فقط ، فقد تكون ظروف مصر قد أرغمت السادات على ذلك ، ولكن اعتبروا هذه الاتفاقيات نقطة تحول فى السياسة الخارجية وتأكيدا للدخول فى دائرة الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط ، والتخلى عن مبدأ عدم الانحياز ، وهو مبدأ يحظى بتأييد واحترام قطاعات واسعة من رأى العام فى الدولة الآسيوية والافريقية .

أما الضجة التى أثارت فى العالم العربى فلها أيضا بواعث مختلفة ويمكن تبرير سخط بعض المخلصين الذين اعتبروا أن إتفاقيات كامب ديفيد تعبر عن روح الاستسلام وعدم إرادة الكفاح . أما بعض الرؤساء والملوك الذين يتطلعون إلى الزعامة فقد رأوا فى الاتفاقيات فرصة لإبراز دورهم فى العالم العربى ، وذلك بملء الفراغ الذى أوجدته سياسة السادات . وكان على رأس هؤلاء صدام حسين الذى بادربدعوة مؤتمرة فى بغداد فى نوفمبر ١٩٧٨ وقرر مقاطعة مصر إذا ما مضت فى سبيل توقيع معاهدة (السلام) وقد كان النظام العراقى يشعر فى ذلك الوقت بأنه يشكل أكبر قوة عسكرية عربية بعد مصر ، ويستطيع أن يتزعم المشرق العربى بإسم تحمل عبء المواجهة مع اسرائيل ، غير أنه مالبث أن حول تلك المواجهة ناحية أخرى ، إلى ايران حيث بددت الامكانات العربية فيما لا طائل تحته . وكانت ا.رائيل هى أول المستفيدين من هذا الصراع .

ومع غياب مصر وتورط العراق انفسح المجال أمام النظام السعودى لكى يتطلع إلى الزعامة . فقد أُلِف النظام منذ سنة ١٩٤٨ رفع أقوى الشعارات المعادية للصهيونية . ود ان يكسب نفسه من الناحية العملية أى جهد اللهم إلا إذا استثنينا توزيع الأموال على مختلف الأطراف : أصدقاء اسرائيل وخصومها على السواء ، بينما يعطى باليمن منظمة التحرير الفلسطينية ، يقدم باليسار التأييد المادى والمعنوى لحكومة الكتائب اللبنانية التى ذهبت إلى أبعد بكثير مما ذهب إليه

السادات في التعامل مع الخصم الصهيوني . فحزب الكتائب لم يقف عند حد مصالحه اسرائيل ، بل تجاوز ذلك إلى دعوتها لغزو لبنان . ومهما كانت دوافع حزب الكتائب إلى ذلك فإن حكومته برئاسة الجميل لم تتعرض لقطع العلاقات الدبلوماسية كما حدث بالنسبة لمصر .

هل تعتبر إتفاقيات كامب ديفيد عملاً مرحلياً ؟ أم أنها تعطى نموذجاً لقيام حالة سلام دائم بين مصر واسرائيل يمكن تطبيقه على دول المواجهة الأخرى ؟ لقد تم عقد الاتفاقية بينا مايزال جزء من الأراضي المصرية محتلاً . ومن ثم فالإرادة المصرية لم تكن حرة تماماً في اختيار السلام . يدل على ذلك إخفاق مساعي تطبيع العلاقات على مدى خمس سنوات منذ توقيع الاتفاقية وحتى كتابة هذه السطور . ولكي يكون السلام هدفاً وليس مرحلياً فلا بد من توفر التغير الذهني والنفسي للرأى العام المصرى والعربى . وهناك مجموعة من المقالات التى حررها اسرائيليون لمعالجة هذه القضية ، وشككوا من خلالها فى حدوث مثل هذا التغير عند العرب ، أى أنهم أقروا بصعوبة اقتلاع التراث التاريخى والنفسى الذى يؤكد على استمرار حالة العداء ، فاستشهد كاتب بإنعدام الثقة بين بعض العرب وبعضهم الآخر ، فكيف تنشأ ثقة بين العرب والإسرائيليين ، وأضاف أن الثقة التى أراد أن يفرسها السادات كانت تعبر عن مسلك شخصى ، وعلى افتراض أنه نجح إلى حد ما فى توفير بعض الثقة فإن أى عمل شخصى يزول بزوال الشخص نفسه . واستطرد الكاتب إلى ضرب المثل بوضع الموارنة فى لبنان ، فرغم أنهم من الناحية الثقافية والعرقية ينتمون إلى الشعوب العربية ، فإن الحاجز الدينى حال دون قيام ثقة بينهم وبين الطوائف الأخرى داخل لبنان . والحق إن الحرب الأهلية اللبنانية أعطت لاسرائيل مبرراً للقول بأن اختلاف الأديان يؤكد نظريتها فى ضرورة أن تكون لليهود دولة مستقلة فى الشرق الأوسط .

ومن هذا المنطلق شكك كاتب آخر من العصبية الاسلامية كحاجز يحول دون السلام . واستشهد بوجود آيات عديدة فى القرآن تصم اليهود بالخيانة ، وقد ضمنت تلك الآيات فى الكتاب الذى وزع على الجنود المصريين فى جبهة القناة سنة ١٩٧٢ ، وفى ورقة اكتوبر التى نشرتها الحكومة المصرية سنة ١٩٧٤ شبهت الوثيقة

اليهود بالصليبيين ، وهذا التشبيه الذى يتردد على ألسنة الكتاب العرب يثير أشد الغيظ لدى الاسرائيليين ، لأنه يؤكد على صفتهم كوافدين من الخارج بينما هم يبنون دعاواهم بالدرجة الأولى على الحقوق التاريخية .

وإذا مضينا فى التعرف على التراث التاريخى وما يثيره من جدل نجد أن كتاب هذه المقالات احتجوا على المفكرين العرب الذين يتجاهلون الاضطهاد النازى ، وهو الأساس فى إثبات ضرورة وجود الدولة اليهودية ، فهؤلاء الكتاب يسمون هذا الاضطهاد بعقدة اليهود . ولذلك يقترح الكاتب الاسرائيلى ازالة ذلك العهد الطويل من الشكوك بتكوين لجنة علمية لمراجعة البرامج التعليمية التى تعالج قضايا تاريخية أسوء بما فعلته ألمانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية إذ شكلت لجنة لاعادة كتابة تاريخ أوروبا بشكل لا يثير الإحسان بين الشعبين . والقياس هنا مع الفارق ، فلكل من ألمانيا وفرنسا جذورها فى المنطقة حيث نمت فيها نموا طبيعيا .

و يقدم الكتاب الاسرائيليون اقتراحات مختلفة لاقامة سلام مقبول باسم التعاون الإقليمى حيناً ، وباسم الثقافة السامية المشتركة أحياناً أخرى ، وفى كلتا الحالتين تقوم تلك الاقتراحات على تنظير بعيد عن حقائق التاريخ والجغرافية فالتعاون الإقليمى الذى يتم فى إطار (شرق أوسطى) يفترض أن العالم يتجه إلى تكوين الوحدات الكبيرة حيث تتعايش الجنسيات والثقافات المختلفة غير أن المشاهد هو أن العالم تتصاعد فيه القوميات الضيقة : الحركة الكردية فى العراق والطائفية فى لبنان . وفى خارج العالم العربى نشهد حركات الباسك فى اسبانيا وفرنسا . والصراع الدينى فى ايرلنده الخ .

و يقرب بعض الكتاب الاسرائيليين من أنصار السلام بشعور العرب بالغبن ولكنهم لا يختلفون مع غيرهم فى الحرص على تأكيد ضرورة الأمن العسكرى للدولة العبرية . وينبثق هذا الحرص عن شعورهما فى اللاوعى بأن اليهود وافدون وغير مقبولين بعد من سكان المنطقة ، ولذلك فإن متطلباتهم العسكرية لا تنتهى : مناطق

منروعه السلاح ، ومحطات إنذار مبكر وقوة عسكرية متفوقة على العرب مجتمعين .
وإذن فالوجود الاسرائيلي يقوم على أساس القوة ، وليس على الرضا المتبادل من
سكان المنطقة .

وفي نفس الوقت لا يتحدث الاسرائيليون أو اصدقاؤهم في أوروبا أو أمريكا عن
الأمن العربي الذي صار مهدداً بالفعل . فدمشق العاصمة السورية تقع خاصة بعد
احتلال البقاع اللبناني على مسافة قصيرة من القوات الاسرائيلية بأسلحتها بعيدة
المدى . وهنا قد نلاحظ فرقا بين ظروف مصر الجغرافية وظروف سوريا أو الأردن .
ففى الحالة الأخيرة تقع مراكز العمران جنباً إلى جنب مع اسرائيل عبر خطوط
الهدنة مما يعمق شعور السكان بالخطر وافتقار الأمن .

وتبقى أخيراً قضية الضفة الغربية وقطاع غزة التى تعتبر إتفاقات كامب ديفيد
بالنسبة لها قد انتهت إلى الأبد ، وأقرت بذلك الجهات الرسمية المصرية . كما أن
مشروع ريجان الذى يدعو إلى حكم ذاتى بالإتفاق مع الأردن يعتبر تحولاً أمريكياً
عن خطة كامب ديفيد . والقضية لا تتعلق — حسب رأينا — بإتفاق سياسى بل
بضيق رقعة الأرض التى يتنازع عليها الفلسطينيون والاسرائيليون . وهذه عقبة
أخرى كأداء تقف فى سبيل السلام القائم على الرضا المتبادل .

وإذا كانت اسرائيل قد استفادت من التفاوت الحضارى بفرض وجودها فإن
السؤال يبقى مطروحاً كالاتى : هل يؤدي التحدى الاسرائيلى إلى مزيد من
التقهقر الحضارى العربى ؟ أم على العكس يكون التحدى حافزاً للعرب على
اللاحاق بالحضارة العصرية ؟ وحين نتحدث عن الحضارة لا نقصد وجود النخبة
المثقفة . ففى المجتمع العربى كفاءات فنية لاتبارى ، ولكن نقصد بالحضارة
مجموع الإمكانيات الاقتصادية والثقافية والسياسية التى تستوعبها الشعوب العربية
كمجتمع متكامل .

وحيث يزداد شعور العرب بالأمن فلا يتأثر اقتصادهم على سبيل المثال بتفوق الصناعة الاسرائيلية. وهكذا في المجالات الأخرى وفي تلك الحالة يمكن تحقيق سلام دون الاضرار بالمصالح العربية.

للأسف فقد استغل بعض المغامرين العسكريين في العالم العربي ظروف النزاع العربي وفرضوا حكم القهر على شعوبهم. وفي ظل هذه الأنظمة الديكتاتورية فقد العرب معارك كثيرة وضاعت الديمقراطية وبقى حكم الفرد قائماً.

بعض مراجع للإطلاع

- ١ — اسحق رابين — مذكرات نشر وترجمة هيئة الاستعلامات بالقاهرة .
- ٢ — أمل الشاذلي — ليكود والتسوية . دراسة للتحالف الحاكم في اسرائيل .
- ٣ — د . صلاح العقاد — مأساة يونيو سنة ١٩٦٧ . حقائق وتحليل .
- ٤ — د . عبد العظيم رمضان — حرب اكتوبر في محكمة التاريخ .
- ٥ — كوانت — وليم : أمريكا والعرب واسرائيل . ترجمة عبد العظيم حماد .
- ٦ — محمد ابراهيم كامل — السلام الضائع في إتفاقيات كامب ديفيد
- ٧ — محمد فوزي — الفريق : حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ : ١٩٧٠
- ٨ — محمد حسنين هيكل : حديث المبادرة .
- ٩ — مذكرات محمود رياض : ١٩٤٨ — ١٩٧٨ .
- ١٠ — مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية — الأهرام — مصر وأمريكا .

مراجع أجنبية

- 1—Ferro F- : Kissin Ger: Diplomat de L'impossible.
- 2—Freedman Robert: Soviet Policy Toward The middle East.
- 3—Khouri Fred: The Arab Israili Dilemma.
- 4— Laqueur walter: Confrontation, The middle East War and world Politics.
- 5— Safran Nadave: The Unbattled War.

الفهرس

٧ تقديم

الفصل الأول

..... انعكاسات حرب يونيو

..... على الاوضاع الداخلية

١٣ في دول لمواجهة

الفصل الثاني

٢٧ الإنعكاسات العربية والدولية

الفصل الثالث

٤١ التصلب الأمريكى الإسرائيلى

الفصل الرابع

..... عودة إلى الشئون العربية

..... الملك حسين والفلسطينيون

٦٥ ايلول ١٩٧٠

الفصل الخامس

٧٩ السادات في مفترق الطرق

الفصل السادس

..... اكتوبر ٧٣

..... الحرب ودورها في تسلسل

١٠١ النزاع العربى الإسرائيلى

.....	الفصل السابع
١٢٥	نتائج ومفارقات
.....	الفصل الثامن
١٣٩	بين الحل الجزئي والحل الشامل
.....	الفصل التاسع
١٥٧	رحلة القديس
.....	الفصل العاشر
١٦٩	الطريق الشاق نحو الاتفاق
.....	خاتمة
١٨٧	هل السلام ممكن
١٩٥	بعض مراجع للإطلاع

هَذَا الذَّنْبُ

- يروى تسلسل الاحداث التى انتهت
بتنازلات كامب ديفيد ويربط بين هذه
الاحداث وبين انظمة الحكم العربية التى
كانت لها انعكاسات سلبية على مسار
الصراع العربى - الاسرائيلى . وذلك
بسبب غياب الديمقراطية .
- كما يوضح كيف أن الاتجاهات التى
تبلورت فى عهد السادات من تقارب نحو
الغرب قد بدأت فى نهاية عهد عبد الناصر
ويتسأل فى نهاية الكتاب عن امكانية تحقيق
السلام فيرى أنه تحول دون هذه الامكانية
حساسية اسرائيل المبالغ فيها . ازاء موضوع
الامن مما يدفعها الى التوسع المضطرب ،
وعلى الجانب العربى يصعب نسيان التاريخ
القريب فمنذ اقل من أربعين سنة كانت
فلسطين ما تزال عربية .
- كل ذلك برؤية مؤرخ موضوعى معروف
بدراسته العربية عن مشكلات العالم
العربى المعاصر وهو الدكتور صلاح العقاد
رئيس قسم التاريخ بجامعة عين شمس .